



مجلس النواب

مجلس النواب

الدورة العادية الخامسة لمجلس الأمة التاسع

محضر الجلسة العاشرة

المعقودة يوم السبت ٨ ربيع أول ١٣٩٢ هـ الموافق ٢٢ نيسان ١٩٧٢ م.

(العدد ١) (الجلد ١٧)

خزائن الأمان

ملحة

١٣٩٢

١٣٩٢

(موافقة)

١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة

٢ - تلاوة الإرادة الملكية السامية المتضمنة تجديد الدورة العادية لمجلس الأمة لمدة ثلاثة أشهر.

الأردن . الجريدة الرسمية . ملحق مجلس النواب
الجزء السابع عشر الأعداد ١٠ - ١٧
١٩٧٢

مكتبة
الملك
فهد

صفحة

٩٦٧

٩٦٧

٩٦٩

٩٧١

٩٧١

٩٧٢

(حول اللجنة
الشؤون الخارجية)

٩٧٢

٩٧٣

٩٧٣

٩٧٥

٩٧٨

٩٧٨

٩٧٨

٩٧٨

٩٧٨

٩٧٨

٩٧٨

٩٧٨

٩٧٨

٩٧٨

٩٧٨

٩٧٨

٩٧٨

٩٧٨

٩٧٨

٩٧٨

٩٧٨

٩٧٨

٩٧٨

٩٧٨

٩٧٨

٩٧٨

٩٧٨

٩٧٨

٩٧٨

٩٧٨

٩٧٨

١٠ كلمة سادة النائب محمد المنور الحديدي يرحب بمودة جلالة الملك المظلم وشكر الوفد الصحفي الاردني لمرافقه في مؤتمر الصحفيين العرب في بغداد .

١١ كلمة سادة النائب السيد محمد بن الحسين حول الأوضاع الزراعية ونقل مقر الجامعة العربية من مصر .

١٢ كلمة سادة النائب السيد محمد طاهر زيد الكيلاني حول الأوضاع الزراعية ونقل مقر الجامعة العربية من مصر .

صفحة

٩٧٩

٩٨١

٩٨١

٩٨١

٩٨١

٩٨١

٩٨١

٩٨١

٩٨١

٩٨١

٩٨١

٩٨١

٩٨١

٩٨١

٩٨١

٩٨١

٩٨١

٩٨١

٩٨١

٩٨١

٩٨١

٩٨١

٩٨١

٩٨١

٩٨١

٩٨١

٩٨١

٩٨١

٩٨١

٩٨١

٩٨١

٩٨١

٩٨١

٩٨١

٩٨١

٩٨١

٩٨١

٩٨١

(اخذ المجلس علماً بما وسيبلغ المشتكي)

ح - كتاب دولة رئيس الوزراء رقم (٤٥١٧) ومرافقه كتاب معالي وزير المالية رقم (٢٣١٤) جواباً على الشكوى رقم (١٤) المقدمة من بعض اصحاب الاملاك في عمان .

ط - كتاب دولة رئيس الوزراء رقم (٤٦٦٢) جواباً على الشكوى رقم (١٠) المقدمة من السيد عطا الله حجازين ورقفاه .

ي - كتاب معالي وزير الانشاء والتعمير رئيس اللجنة الوزارية العليا للتأجير رقم (٢٨٤) جواباً على الشكوى رقم (١٨) المقدمة من السيد موسى محمد خليل الشعلان .

ك - كتاب معالي وزير الخارجية رقم (١٥٠٤) الذي يتضمن نص النداء الموجه من مجلس النواب الأميري الى كافة الامم والبرلمانات العالمية للعمل من اجل احلال سلام عالمي وذلك بمناسبة الرحلة التي قام بها الرئيس نيكسون الى جمهورية الصين الشعبية .

ل - كتاب معالي وزير الشؤون الاجتماعية والعمل رقم (٢٢٥٧) جواباً على الشكوى رقم (٣٣) المقدمة من السيد فواز الربابعة .

٥ - الاقتراحات :

أ - اقتراح برغبة رقم (٢٥) مقدم من عطوفة النائب السيد محمد الحشمان يتضمن طلب اكمال فتح طريق قريتي السليحي / ام الرثم .

ب - اقتراح برغبة رقم (٢٦) مقدم من عدد من النواب المحترمين بشأن تعديل لمشروع قانون معدل لقانون التقاعد العسكري .

٦ - مقررات اللجنة القانونية :

أ - قرار رقم (٢٣) المؤرخ في ١٥/٤/١٩٧٢ بشأن القانون المؤقت رقم (٢٦) لسنة ١٩٦٩ المعدل لقانون الجاري العامة في منطقة امالة العاصمية .

١٠٠٠

صفحة	
ب - قرار رقم (٢٤) المؤرخ في ١٥/٤/١٩٧٢ بشأن مشروع قانون نقابة الجيولوجيين لسنة ١٩٧٢.	(موافقة مع تعديل ٩٩٩ للاعيان)
ج - قرار رقم (٢٥) المؤرخ في ١٥/٤/١٩٧٢ بشأن مشروع قانون مزاوله مهنة الصيدلة لسنة ١٩٧٢.	(مؤجل لجلسة ١٠١٣ قادمة بطلب من وزير الصحة)
د - قرار رقم (٢٦) المؤرخ في ١٧/٤/١٩٧٢ بشأن :	١٠١٣
١ - القانون المؤقت رقم (٣٩) لسنة ١٩٧١ المعدل لقانون عاكم الصلح.	(موافقة مع تعديل ١٠١٥ للاعيان)
٢ - القانون المؤقت رقم (٤٧) لسنة ١٩٧١ المعدل لقانون عاكم الصلح	(رفض للاعيان) ١٠٢٥
هـ - قرار رقم (٢٧) المؤرخ في ١٧/٤/١٩٧٢ بشأن القانون المؤقت رقم (٣٨) لسنة ١٩٧١ المعدل لقانون اصول المحاكمات الجزائية.	(موافقة مع تعديل ١٢٢٨ للاعيان)

٧ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة . (لم يمين) ١٠٥٤

٥٥٥٥ لقرار ارسال برقية الى رئيسه وزيرا الهند حول الازراج عن آلاف الاسرى الباكستانيين (انظر التوقع في كيمز البلد) ١٠٥٥٥

مجلس النواب

مجلس النواب

وزير المواصلات معالي السيد علي حسن عوده
وزير النقل والسياحة والآثار معالي السيد غالب بركات
وزير الشؤون الاجتماعية والعمل معالي السيد علي عناد خريس
وزير الاقتصاد الوطني معالي الدكتور السيد سعيد الناباسي .
افتتاح الجلسة :

السيد الرئيس
النصاب قانوني : اعلن افتتاح الجلسة
(بسم الله الرحمن الرحيم)
نبحث المواضيع المدرجة على جدول اعمال اليوم
١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة

السيد الرئيس
يلى محضر الجلسة السابقة
الجميع : لصادق على ما جاء فيه ولعلي الامين العام
من تلاوة

٢ - تلاوة الارادة الملكية السامية بتمديد
مدة الدورة العادية

السيد الرئيس
تلى الارادة الملكية السامية بتمديد مدة الدورة
العادية .

السيد الامين العام
الرقم ٤٠٥٩ / ٣ / ١٠ / ٢٧
التاريخ ١٩٧٢ / ٣ / ٢٩
دولة رئيس مجلس الاعيان
معالي رئيس مجلس النواب
ابنت الكتلما بصورة حسن ارادة حضرة

اجتمع المجلس علنا وبنصاب قانوني في الساعة
١١ صباحا من يوم السبت الواقع في ١٥/٤/١٩٧٢
برئاسة معالي السيد كامل عريقات رئيس المجلس
وبحضور امين عام مجلس الامة الاستاذ هاني خير .
وتفبب ممثلوا السادة : امين مجيب ، مصباح
الكاطلي ، محمد سالم الدويب ، ادوارد خميس ،
موسى عابده ، صديق الجميري ، حافظ عبد النبي ،
عبد الرؤوف الفارس ، عبد القادر الصالح ، محمد
سعيد اليونس ، شريف القبيح ، قاسم الرباوي ،
علي الرعبي ، وهيسى عقل .

وحضر من الحكومة :

رئيس الوزراء ووزير الدفاع دولة السيد
احمد الوزي
وزير الانشاء والتعمير معالي الدكتور صبحي
امين عمرو

وزير الخارجية معالي السيد عبد الله صلاح
وزير دولة معالي السيد اميل الغوري
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء معالي السيد
مارن السجلوني

وزير الداخلية معالي السيد ابراهيم الحباشنة
وزير الصحة معالي الدكتور السيد محمد البشير
وزير العدلية معالي السيد سالم المساعدة

من الولدان وان يرفعوا أنفسهم الى مستوى المسؤولية وان يحافظوا على كرامة عروبهم وارجو من المسؤولين ان يقدروا صحافة الاردن وان يقولوا للمحسنات محسن والمسيء التمسى والسلام عليكم.

السيد الحسيني نائب القدس

معالي الرئيس :

اخواني :

لا اود هنا ان انتقد رؤساء وحكام الدول العربية على تحويلهم اذاعتهم ووسائل اعلامهم الى آلات نقل الرذخ والشم والمساكن فقد كان هذا دأبهم ولأسف منذ مدة طويلة وهذا حقهم ولا اود ايضاً ان انتقدهم أو انتقد من يرد ان يقطع علاقاته مع دول عربية اخرى فهذا حقهم ولم يصرف في ذلك ولكننا انما نأى خفق أصبح لرئيس دولة عربية معينة الحق في ان يقدم دار الجامعة العربية التي يشترك في ملكيتها جميع العرب وجميع الدول العربية لتصبح هي ايضاً مسرحاً للمساكن والشتائم التي تطلق بيننا ويساراً دون حساب للمراقب ودون تحمل للمسؤوليات وبما ان الاردن عضو في الجامعة العربية وبما ان هذه الدولة قد شاركت بتكاليف هذا البناء الموجود في القاهرة فاني اعتقد ان هذا البناء - وان كان موجوداً في القاهرة - يجب ان يعامل وكأنه موجود على ارض عربية مشتركة واذا لم يكن بإمكان الدولة في مصر ان تحمي من يلحق بالاجتاع او عمل اي شيء في الجامعة العربية فأننا لا نستطيع ان نوافق على ان تبقى الجامعة العربية في القاهرة انهم يتصرفون وكأنهم يملكون الجامعة العربية وملكيتهم للجامعة العربية تعني ملكيتهم للدول الاعضاء في الجامعة ونحن لا نقبل ان تكون دولتنا ملك لأي كان حتى لو كان هذا رئيس اكبر دولة عربية ولو انني اخرج من الموضوع فاني ايضاً اود ان اذكر

صاحب السمو الملكي الامير الحسن نائب جلالة الملك ولي العهد المعظم المتضمنة تمديد الدورة العادية لمجلس الامة لمدة ثلاثة اشهر اعتباراً من ربيع ١٩٧٢/٤/١.

واقبلوا فائق الاحترام

رئيس الوزراء

احمد اللوزي

« وهنا وقف جميع من في القاعة »

عن الحسن بن طهول نائب جبهة الملك المعظم بمقتضى المادة (٧٨) من الدستور
نصدر ارادتنا بما هو آت :

تمدد الدورة العادية لمجلس الامة لمدة ثلاثة اشهر اعتباراً من تاريخ ١٩٧٢/٤/١.

الحسن بن طلال

رئيس الوزراء

احمد اللوزي

وزير الداخلية

احمد طوقان

« وهنا جلس جميع من في القاعة »

السيد الجديد نائب عمان

معالي الرئيس

بسم الله العلي القدير بعودة ملكتنا بالسلامة ه
ثانياً اشكر الصحفيين الاردنيين على مواقفهم المشرف بالنسبة لهم من مؤتمر الصحفيين العرب المنعقد في الاردن والمنعقد ببغداد حيث رأوا انه مؤتمر مهاترات ومهازل لا يليق بهذا الطرف العلو يستعد وهم في شتائم ومساكن، يذكرني بهذه المهازل قبل حرب حزيران سنة ٦٧ ومع هذا فأن على الصحفيين العرب المنحازين ان يكونوا اجل وأرفع



مجلس النواب

خرجت من فيه وأنها « وأسم الله » كبرت كلمة تخرج من أفواههم » لقد قضى أو حاول القضاء لأنه لا يستطيع أن يقضي على هذه الزعامات ولا على الفلسطينيين بكلمته ، حاول أن يقضي عليهم حين أقام من نفسه وصياً على الفلسطينيين وعلى فلسطين ، وأقام بدلهم ممثلين لفلسطين وللفلسطينيين من جيلاته لا يريد أن تعرض لهم فقد أصبحوا معروفين لدى الخاص والعام ، من أين جاءت هذه الغيرة على فلسطين لأنور المندي . الفلسطينيين خاصة لم ينسوا ما كابدوا عندما لجأوا إلى مصر في سنة ١٩٤٨ ، لقد ضربت عليهم مصر طوقاً من الأسلاك الشائكة واعتبرتهم اجانب لم تسمح لهم بدخول المدن ولم تسمح لهم بالعمل بينما الأردن فتحت أبوابها على مصراعها واحتضنتهم حكومة وجيشاً وشعباً ومليكة إلى ما لا نهاية ، وفي الآونة الأخيرة لا ننسى ولا ننسى أحد أن الحكام في مصر أجبروا بعض الشبان من الفلسطينيين على الخروج من مخدعهم في الهجمات وسفروهم لأمم بسيط وهو لأن فئة من الجماعة الذين كانوا هنا وظاهروا . وهتفوا ضد المرحوم عبد الناصر لأنه قبل بمشروع روجر . هذا ما عملته مصر أو غير مصر للفلسطينيين ، فمن أين له حق أن يقم من نفسه وصياً على فلسطين والفلسطينيين وأن ينتخب جماعة يمثلون فلسطين وأهل فلسطين ما ماتوا ولن يموتوا .

ضجة أو ضجة لم يكن لها من مبرر حصول مشروع الحسين : الحسين يقول إن هذا الموضوع يكون بعد التحرير ، ففضل وحرر ، فثلهم في هذا كتل الذي يقرأ « ويل للمصلين » يا أخي أكل الآية « الذين هم عن صلاتهم ساهون » ، لا تقربوا الصلاة « أكل » « زانوسكارى » الحسين يقول هذا المشروع بعد التحرير ، لماذا لا تفقوا عند المشروع ولا تقولوا بعد التحرير ، مشروع الحسين هو أمنية كبرى

نقطة أخرى قيلت في الجامعة العربية ، لم يكتف الرئيس المذكور بأن يقدم دار الجامعة العربية للراشدين والشائعين وإنما أيضاً جعل من نفسه ولماً لأمم الفلسطينيين جميعاً في العالم العربي كله عندما جعل لنفسه الحق في أن يقول إن هؤلاء يمثلون وثلهم فلان وفلان إن الفلسطينيين يمثلون أنفسهم ولا يحق لأي كان أن يدعي بتمثيلهم ولا أن يدعي بأن يعطى هذا التمثيل لأي فئة أو جهة معينة حتى لو كان ذلك الرئيس المصري مع احترامى الكامل له كرئيس لدولة عربية والسلام عليكم .

السيد الكيلاني نائب جنين

معالي الرئيس

حضرات الاخوة الكرام .

اسمحوا لي ان اقرأ - وأن شتم ان تقرأ اسمي الفاتحة على ارواح نصف مليون فلسطيني في هذا البلد في مخيماتهم وفي تجمعاتهم وفي المدن والقرى زعماء عشائرو وجوه ومخاتير واعيان ونواب ووزراء - لا تخافوا - وان اقرأ الفاتحة على زعماء فلسطين في الضفة الغربية مبتدئاً بآل الشوافي غزه وبآل الجعبري والحطيطي والتميمي وغيرهم في الخليل وبآل الدجاني والنشاشيبي والحسيني في القدس وعلى رأسهم الزعيم الأكبر الحاج امين الحسيني وعلى آل عبد الهادي وآل طوقان وآل المصري وآل الشكحه وجميع زعماء جبل نابلس - جبل النار - تلك الزعامات التي لم يستطع الانتداب البريطاني بما عمل وبما أقام من اعداء مشائخ في سجن عكا وبالزنايات المعروفة في سجن عكا أيضاً من كسر شوكة هذه الزعامات ولم يستطع سفاح تركيا جبال باشا باعوا مشائخه أن يقضي عليها ولكن جاء هادم اللذات وهامر فرق الجماعات - الله يحلله لأمه - أنور أفندي السادات فقصى على هذه الزعامات بكلمة



عندما

اليه ومن قبيل التكرار ان اقول : ان الذي يعيننا
وبمنا جداً ان تكون الجامعة العربية مسرحاً او سوة
للمزايدة على قضية ليست لمصر وحدها ولا لدولة
دون اخرى انما هي قضية العرب اجمعين والجامعة
مقر الجامعة كما تفضل سعادة الاخ - هي ليست ملكاً
لمصر وانما هي لكل دولة عربية فيؤسفنا والله جداً ان
يكون في الجامعة ما كان وان تظل الجامعة على هذا
الموتى ولذلك ارجو ان نوافق على ان نطلب بالحاح
نقل مقر الجامعة العربية الى باد آخر كالسعودية مثلاً
حتى نضع حداً لهذه الترهات وهذه المزايدات وحتى
يكون كل من يذهب الى الجامعة العربية لعمل اميناً
على نفسه ولا يتعرض لكلام او شتم او ما شاكله
بالختام ، اننا نعلمنا مدوية شاء من شاء وان من
الى اننا على عهدنا - اسبحوا ان اقول انني انكلم
كفلسطيني - اننا على العهد واننا لا نزال ولن نزل
وسبقنا ملتفين حول جلالة الملك المعظم وتأييده
بقراره وبمشروعه العظيم ، تؤيده بجميع خطواته
ونستنكر كل الحملات والتهجمات التي يهاجمها هذا
البلد من اشقائه العرب وارجو ان يكون لكل بداية
نهاية وان يكون لهذه الترهات حد ان شاء الله ،
والسلام عليكم ؟

٣ - الاجازات والاعتقالات

السيد الرئيس

تل الاجازات الواردة

السيد الامين العام

(١)

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم

ارجو ان ابني لعالكم بانني موفقه من قبل
شركة الدباغة الاردنية بصفتي المشرف العام وعضو

فلسطيني وكم من سنين طويلة واعوام مرت ونحن
نتمنى ونطلب ان يكون للشخصية الفلسطينية حق
الظهور فجاء الحسين وقدم لنا هذا على طبق من الفضة
وقال : تفضلوا يا ابناء فلسطين يا اخواني هذا المشروع
لحفظ حقكم ولاظهار شخصيتكم ، ولكن مع الاسف
الشديد - وهذا الامر ما في نفوس الكثيرين - حسنا اننا
تبدل بسيئات ، وسيئاتهم تبدل بحسنات ، حسنا اننا
منكورة وسيئاتهم منكورة وذلوهم مغسورة ،
القضية اذن قضية حزازات شخصية لا علاقة لها
بالوطن والوطنية ابداً .

لا ينسى احد ان مصر وعلى رأسها النور الفندي
قبلوا بمشروع روجرز وطلبوا الى الاردن ان تقبل
بمشروع روجرز ومشروع روجرز كما لا يخفى على
احد منكم ومن الناس انه اذا قورن بمشروع جلالة
الملك الحسين يكون هو بمكان ومشروع جلالة
الحسين بمكان آخر ، لم نقم ضجة ولم نثر مثل هذه
الافاويل ولم نقطع علاقات ، ولم ولم الى غير ذلك
لكن ما الذي يهدف اليه السيد النور من عمله هذا ؟
انا بحسب رأي المتواضع ان الذي دفعه لهذا عدة اشياء ،
اولا كل زعيم يأتي يحاول ان يحمي بما لم يحمي قط من
سابقه وهو يعلم ان الناصرية أصبحت في حقول الكثيرين
من ابناء مصر وغير مصر فكيف يريد ان يأتي بما لم
يأت المرجوم جبال عبد الناصر فأراد ان يخطو هذه
الخطوة ولكنها مع الاسف كانت خطوة الى الوراء ،
ثانياً ، اراد ان يغطي فشله الدريع بمحاربة العدو
وكذلك يعلم قراره بالسنة الخامسة ولم يعمل شيئاً ،
فأراد ان يضرب انظار الناس عن فشله وعن سكوته
على مفضض فجاء بقطع العلاقات ليرضي بعض الناس
ويكون بديلاً عن السنة الخامسة ، لم يمد يدينا كثيراً
ما قال النور وما عمل وما سيجعل ، لكن الذي يعيننا
هو ما تفضل به سعادة الاخ النائب الحسيني وسبقني



مجلس النواب

مجلس الإدارة للسفر الى القاهرة لاجراء المفاوضات مع
غرفة صناعة الجلود وشركة النصر للتصدير
والاستيراد بجمهورية مصر العربية .

أرجو اجازتي مدة عشرة ايام للسفر الى القاهرة
لانتهاء هذه المهمة الرسمية .

واقبلوا احترامي .

نائب السلط

محمد خشان

السيد الرئيس

هل يوافق المجلس على منحه الاجازة المطلوبة؟

الجميع : موافقون .

٤ - تلاوة الكتب والاوراق الواردة

السيد الرئيس

تلى الكتب والاوراق الواردة .

(أ)

السيد الامين العام

الرقم : ٤٥٨٧/١٩٩/١

التاريخ : ١٩٧٢/٤/٦

دولة رئيس مجلس الاعيان

معالي رئيس مجلس النواب

ابعث طيا لعم بصورة عن برقية سفيرنا في
الكويت رقم ٩٤ تاريخ ١٩٧٢/٤/٢

واقبلوا فائق الاحترام

رئيس الوزراء

احمد الوائلي

اثير مشروع المملكة العربية المتحدة في جلسة
خاصة لمجلس الامة الكويتي امس بعد تلاوة برقيتي
التأييد للمشروع اللتين ناقهما من مجلس الاعيان
والنواب الاردنيين (٠)

ايد المشروع النائب عبد الله الهاشمي بمتدحا
خطوة جلالة الحسين اما النائب عبد الكريم الجعيدلي
فقد اشار الى رفضه من قبل الحكومة والمجلس وقال
ان قطع المعونات الكويتية والبيبة عن الاردن دفعت
الملك حسين الى تقديمه (٠)

استنكر البرقيتين النائب محمد ناصر السامر معلقا
انه كان على المجلس الاردني ان يحمل السلاح بدلا
من ارسال برقيات الاثارة اما النائب سامي المنيس
فقد ذكر لاقتراح الذي قدمه اثنان وعشرون نائبا
بقطع المعونة نهائيا عن الاردن وطالب بتقديمها الى
المجلس في الجلسة القادمة (٠) ارجو نقل ذلك الى
مجلس الامة الاردني (٠) تفصيلات الكلام والنقاش
بالحقبة القادمة .

تحياتي

السفير/ الكويت

السيد الرئيس

هل يوافق المجلس على احوالها لجنة الشؤون
الخارجية .

الجميع : موافقون .

(ب)

السيد الامين العام

الرقم : ٣٨٤٨/٤/٢

التاريخ : ١٩٧٢/٣/٢٣

عطوفة رئيس مجلس النواب

اشير الى كتاب دولة رئيس الوزراء رقم
٣٤٦٧/٨/٩/٢٧ تاريخ ٧٢/٣/١٨ المرقن طينه

(د)

السيد الامين العام

الرقم : ٤٩١٠/٨/٩/٢٧

التاريخ : ١٩٧٢/٤/١٢

معالي رئيس مجلس النواب

اشير الى كتابكم رقم ٣١٠/١٦/٢٠/٣ تاريخ
١٩٧٢/٣/٢

ارجو ان التفت النظر الى جواب معالي امين
العاصمة رقم ٢٨٧١/٤٤/٧ تاريخ ١٩٧٢/٣/٢٧
الموجه لعاليتكم حول الشكوى المقدمة من السيد حسن
عودة المقرباوي والمتعلقة بموضوع المجاري العامة
والاشترك بها .

واقبلوا فائق الاحترام .

ع/ رئيس الوزراء

اميل الغوري

الرقم : ٢٨٧١/٤٤/٧

التاريخ : ١٩٧٢/٣/٢٧

معالي رئيس مجلس النواب

اشير الى كتاب دولة رئيس الوزراء الاتم
رقم ٣٢٧٠/٦/٩/٢٧ تاريخ ١٩٧٢/٣/١١ وإلى
القرار رقم (١) لسنة ١٩٧١ الصادر عن اللجنة
الادارية لمجلس النواب بشأن الشكوى المقدمة من
السيد حسن عودة المقرباوي بموضوع ضريبة المجاري
وسوم الاشتراك بالمجاري العامة .

وارجو ان ابين لعاليتكم ما يلي :
ان ضريبة المجاري المقررة بنسبة (٣/٣) هي
عبارة عن مساهمة مالية فرضت بالاستناد لاحكام
المادة ١٠٠ من قانون المجاري العامة .

صورة الشكوى رقم (٩) المقدمة الى مجلس النواب
من السيد موسى حسين العوايشة المتعلقة بموضوع
طلب احقاق حق شقيقه المرحوم عبد الحسين العوايشة .
اعلمني محافظ العاصمة ان عطوفة عشائرية ما
زالت قائمة بين الطرفين حيث ستنهي مدتها بتاريخ
١٩٧٢/٤/١ وان الجهود تبذل لاجراء مـراسـم
الصلح العشائري حسب الاصول وسوف اعلمكم
بما سيتم بهذا الشأن .

وزير الداخلية

ابراهيم الحياشنة

(اخذ المجلس علما به وسيلع المشتكي)

(ج)

السيد الامين العام

الرقم : ٣٠٩٢/١٢٥٣

التاريخ : ١٩٧٢/٣/٢٥

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم

اشارة الى كتاب دولة رئيس الوزراء الاتم
رقم ٣٢٧٣/١/٩/٢٧ تاريخ ١٩٧٢/٣/١١
والمضمن الشكوى رقم (١٥) المقدمة من السيد
محمد حمد عبد الهادي الى مجلسكم الموقر .

ارجو ان ابين لعاليتكم بان السيد عبد الهادي قد
استلم كامل حقوقه من التعويض عن الفترة الواقعة
ما بين ١٩٦٠/١١/١ ولغاية ١٩٦٣/٧/١٣ بتاريخ
١٩٦٧/٢/١٨ ثم عن الفترة الواقعة ما بين
١٩٦٣/١٠/٦ ولغاية ١٩٦٨/١٠/٦ اما بخصوص
بدل عمل ساعات عمل اضافية فان المذكور قد اقام
دعوى على هذه السلطة لدى محكمة بلدية عمان تحت
رقم ٧٢/٢٨٣ ولا تزال القضية في المحكمة .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

نائب رئيس سلطة المصادر الطبيعية

المهندس محمود الخوامدة

(اخذ المجلس علما به وسيلع المشتكي)

هكذا
١٩٧٢

لمواد (٣، ٥، ٦) من قانون المجاري العامة رقم (١) لسنة ١٩٦٥ : والتي نصت المادة الثالثة على ما يلي :

« تخضع المقاررات الكائنة داخل منطقة امانة العاصمة خلال عشرين سنة ابتداء من ١/٤/١٩٦٤ بدفع مساهمة سنوية مقطوعة تعادل ثلاثة في المائة (٣٪) من بدل الايجار الصافي المقدّر لغايات قانون ضريبة الابنية والاراضي داخل مناطق البلديات » . كما نصت المادة الخامسة من القانون المذكور على ما يلي :

« رغما عما جاء في المادة الثالثة من هذا القانون يستوفى مبلغ المساهمة السنوية عن السنوات الخمس الاولى اعتباراً من ١/٤/١٩٦٤ ، اما مبالغ المساهمة عن السنوات الباقية فتستحق في اول نيسان من كل سنة مسن السنين التي تلي تاريخ ربط المجرى الخاص لذلك المقار بالمجرى العام .

كما نصت المادة السادسة فقرة (ب) على ما يلي : تنتهي المساهمة بانتهاء مدة العشرين سنة المذكورة في المادة الثالثة من هذا القانون ولا يجوز للأمانة تحصيل اي مبلغ سوى ما استحق لها خلال هذه المدة . مما تقدم يتضح لمعاليكم طريقة استيفاء الضريبة موضوع البحث والاسس القانونية المعتمدة .

اما بالنسبة لرسم توصيل المجاري وربط المقار بالمشروع العام فقد فرضت بالاستناد لاختكام المادة (٨) من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٩ قانون معدل لقانون المجاري العامة في منطقة امانة العاصمة والتي تنص على انه يحق لمجلس الامانة فرض رسوم على طلبات التوصيل ورسم الانتفاع الدورية على المشتركين بموجب قرار يتخلده وينشر في الجريدة الرسمية ، وهذا الرسم يشابه الرسوم المفروضة على

الخدمات العامة الاخرى كالكهرباء والتلفون ومسا شابه بالاضافة الى ان الامانة مقابل هذا الرسم تقوم بربط المقار بالمجرى على حسابها بما في ذلك نفقات الحفر والانشاء مسن السور الخارجي للمقار حتى المجرى العام .

وبهذه المناسبة ارجو ان اوضح لمعاليكم بان مجموع رسوم التوصيل التي يمكن الحصول عليها فيما لو تم ربط جميع مجاري المقار الخاصة الواقعة ضمن حدود منطقة امانة العاصمة والتي تدفع ضريبة مسقفات لوزارة المالية بخط المجاري العامة تقدر بحوالي مليون ونصف المليون دينار ، بينما تقدر التكاليف التي تتكبدها الامانة في تنفيذ وصيانة وتشغيل مشروع المجاري العامة ومياه الامطار ضمن مدينة عمان كما يلي : -

١ - تكاليف تنفيذ المرحلتين الاولى والثانية تبلغ اربعة ملايين دينار بما في ذلك تكاليف التصميم والاشراف .

٢ - تكاليف تنفيذ المرحلة الثالثة بجزئها والمقرر الانتهاء منها في نهاية عام ١٩٨٠ تقدر بحوالي ثمانية ملايين و (٢٠٠) الف دينار .

٣ - تكاليف التشغيل والصيانة والادارة والاستهلاك تراوح ما بين ١٩٣ الف دينار - ٦١٣ الف دينار سنوياً .

وهذه التكاليف تزيد سنوياً مع توسع المشروع واستكمالها ، وان ما قامت الامانة بتنفيذه حتى الآن من المشروع كان بقروض وفوائد بنسبة ٧٪ علاوة على الاقساط المقرر دفعها سنوياً .

مما تقدم يتضح لمعاليكم بان الامانة واجهت وما زالت تواجه في تنفيذ استكمال المشروع المذكور عجزاً مالياً كبيراً يحتم عليها اجراء بعض التعديلات

على الرسوم المفروضة على المجاري لتغطية التزامات المشروع الكبيرة ، لا سيما وان المشروع ضروري جداً وتنفيذه امر تتطلبه مصلحة المدينة للقضاء على المكاره الصحية .

راجيا لمعاليكم التلطف بالعلم :

واقبلوا فائق الاحترام ،

امين العاصمة

المهندس احمد فوزي

(اخذ المجلس علماً بذلك وسبيل المشتكى) .

(ه)

السيد الامين العام

الرقم : ٢١٠ / عدليه ٤٠٨١

التاريخ : ٢٩ / ٣ / ١٩٧٢

معالي رئيس مجلس النواب

اشير الى كتابكم رقم ٣ / ٢٠ / ١٦ / ٣٠٨ تاريخ

٢ / ٣ / ١٩٧٢ :

ان الموظف السابق السيد رسمي ابو الفيلات صاحب الشكوى المقدمة اليكم كان من جملة الموظفين الذين تم الاستغناء عنهم بموجب القرار الاضافي لنظام الخدمة المدنية بناء على تواصل من الوزارات المختصة . وقد تقدم المذكور بعدة استدعاءات وحولت الى اللجنة الاستئنافية الوزارية ووزارة العدلية ، وقد استعرضت اللجنة الوزارية قضيته ولم توص باعادته . واقبلوا فائق الاحترام .

رئيس الوزراء

احمد اللوزي

السيد العظم نائب معان

ليس دفاعاً عن شخص انما هو عرض الجملة من الحقائق ان هذا الشاب السيد رسمي ابو الفيلات يحمل تقريراً بين يدي معالي وزير العدلية رئيسه المباشر

انه بمستوى جيد جداً وان هذا الشاب وهو على رأس عمله لم توجه له اية تهمة من الناحية الادارية او الناحية الامنية وان مجمرته او عندها من الشباب الذين اوصت اللجنة بانهاء اعمالهم او فصلهم من الخدمة قد اعيدوا في دفعات وكنا نقرأ بين الحين والآخر في الصحف بان فلان قد حصل على اذن باستخدامه في وزارة ما ، اما ان يعود الى وزارته او وزارة اخرى وقد تقدم هذا الشاب بطلب ونال عطفاً كريماً من دولة الرئيس بنوع من الرعاية او الوعد بان ينظر في امره ، فست ادري ماذا وجدوا في اضيائه بعد ان كتبوا عنه جيد جداً وانه لم يؤخذ عليه اي مأخذ اداري ولا امنى ان يحرم فلا يكون من بين الشباب الذين نزلوا في قوائم سواء كان بعد اللجنة او قبل اللجنة لقد اعيد عدد كبير من هؤلاء الشباب بمارسون اعمالهم لمرجو من دولة رئيس الوزارة المختصة ان يبحثوا امره من جديد فلا يحرم العطف الذي اخلق على غيره وشكراً .

(اصوات : اثني على ذلك)

الاسعاذ جمو : نائب عمان

الواقع الاسس التي بني على اساسها فصل بعض الموظفين والمواطنين تتنافى مع الدستور ومع القوانين المرعية في هذا البلد كلنا يؤمن ان المتهم بريء حتى تثبت ادانته اطلاقاً من هذه القاعدة لا يجوز فصل اي موظف من وظيفته الا بعد ان تثبت ادانته او يثبت تقصيره او عدم اهليته للقيام بهذه الوظيفة والسلي جري اكثر من مرة في هذا البلد فصل عدد كبير من الموظفين دون تحقيق او دون توجيه اي تهمة مسن قريب او بعيد ثم يعود الحكومة وتعيد عدداً من هؤلاء المفسولين بعد سنة او بعد سنة اشهر وتسدفع لهم الرواتب المتأخرة بدعوى ان الفصل كان غير عادل من هنا نعلم انه لا يجوز فصل الموظف قبل التحقيق ثم

مجلس النواب

التي كنت اشرف بان كنت احد وزرائها قد شرعت
لنظاماً اضافياً لتنظيم الجهاز وشكلت لجان لهذا التنظيم
الموظف الذي لدينا عليه مآخذ ومخاطر أمنية عززل
في ذلك الزمن وعندما ثبت لدوائر الامن والجهات
الامنية ان وضعه قد سوي وهذه ظاهرة تعتمد ايضا
على اعطاء فرصة وعلى نوع من التمهيد ومن هذا اعيد
عدد من الموظفين الذين كانوا فصولاً وكنا قد لجأنا
لهذا الامر باعقاب ايلول وايلول ومشاكله معروفة
لدى الجميع فلا يستغرب ان عاد نفر من الذين كانوا
فصولاً بعد ان سويت قضاياهم الامنية واعطوا هذه
الفرصة هناك عدد لا يتجاوز اصابع اليد اعيدوا من
الذين ليس لهم مشاكل أمنية نتيجة اعادة النظر عن
طريق لجنة وزارية ضمن المدة التي كانت مقررة
لنظام في ذلك الحين اما بعد ذلك فلم يعد احد ويطبعة
الحال فكثير من القضايا المتعلقة بالموظفين مما لا يستطاع
اثباته قضايا مسلكية وقضايا تتعلق بتصرفات وجدنا
ان الافضل ككرم اكيد وصديق على اصلاح الجهاز
لا تشوبه شائبة لجأنا الى مثل هذه الاجراءات وايضاً
ينبغي بحساب كلي حكومة ان الذي ثبت برأته سيمود
وهذا دوماً هو موقفنا .

السيد العظيم نائب معان

ارجو من دولة الرئيس ان ينال هذا الشاب
عطفكم .

السيد الرئيس

يوسف بك .. يوسف بك .

السيد القضاة نائب عجلون

معالي الرئيس

البرقية الواردة من معالي السفير الأردني
بالكويت .

اذا اقرت الحكومة مبدأ اعادة من فصل بعد ستة اشهر
او بعد سنة فهذا المبدأ يخالف الدستور والقوانين المرصية
لذلك على الحكومة اذا ارادت ان تحقق العدالة ان
تعيد كل من فصل بموجب هذا القرار ثم ان يجري
التحقيق مع الموظفين كلهم فان كنت هناك ثمانية
أمنية او ادارية فتتخذ الحكومة اجراءاتها اما ان يفصل
عدد من الموظفين ثم يعاد من يجد حظاً في المراجعة
او الوساطة ويترك الآخرون هذا يتنافى مع العدالة مطلقاً .
السيد العظيم نائب معان

انني على رأيه كما انني على رأيي .

السيد ابو العز نائب معان

الحقيقة انني انني على كلام عطوفة الشيخ والاخ
يوسف اما فيما موضوع رسمي ابو القبيلات الحقيقة
صار معه مثل المثل القائل زيد يرث وزيد لا يرث
نحن نرى الحكومة يومياً تعين واحد او اثنين من الذين
فصلوا وهذا الرجل نحن واثقين منه انه شاب من
التأخيرات الامنية والحلقية والقبيلية جيد جداً واضبارة
جيد جداً لذلك نرجو الحكومة بالحاح ونناشدها الله
عز وجل ان تحل مشكلة رسمي ابو القبيلات .

السيد القضاة نائب عجلون

كلمة حول غير هذا الموضوع ، موضوع البرقية
الواردة من سفيرنا في الكويت .

السيد الرئيس

اذا انتهى الكلام في الموضوع السابق لا مانع
تفضل يا دولة الرئيس .

السيد رئيس الوزراء ووزير الدفاع

معالي الرئيس

مهمة هذه الحكومة واية حكومة هي المحافظة
على الدستور واقامة العدل وتطبيق القوانين والانظمة
بأمانه وكل ما نستطيع من اخلاص وان الحكومة



السيد الرئيس

هذه انتهى موضوعها لا يمكن .

السيد القضاة نائب عجلون

لحظة يا سيدي . اقترح ، انا اقترح ان نحال الى لجنة الشؤون الخارجية . كان لازم تعرض على اللجنة .

(د)

السيد الامين العام

الرقم ٤٠٩٧/١٨/٣٠

التاريخ ١٩٧٢/٣/٢٩

معالي رئيس مجلس النواب

اشير الى كتابكم رقم ٢٠٣/١٦/٢٠/٣ تاريخ ١٩٧٢/٢/١٢ ولاحقا لنسخة كتابي رقم ٣٠٣/٢٨/١٧/٣٠ تاريخ ١٩٧٢/٣/١٢ الرسالة نسخته اليكم مباشرة بموضوع ايجار المفوضية الاردنية في تشيلي عن الفترة من ١/١ حتى ٤/١٥/١٩٥٧ . ابعث اليكم بصورة عن كتاب معالي وزير المالية رقم ج/١٤/٢٣٥١/٩ تاريخ ١٩٧٢/٣/٢٥ المبين به ان المبلغ موضوع البحث قد صرف الى صاحب الاستحقاق بموجب مستند تأدية رقم (٩) تاريخ ١٩٥٧/٧/١٣ فصل (١٥) الخارجية مائة ٤٣ - الاجازات وقد تم دفعه بموجب مستند رقم ١٨٨ لشهر تموز ١٩٥٧ .

واقبلوا فائق الاحترام

رئيس الوزراء
احمد اللوزي

الرقم ج/١٤/٢٣٥١/٩

التاريخ ١٩٧٢/٣/٢٥

دولة رئيس الوزراء الافخم

اشير الى كتابكم رقم ٣٠٣/٢٨/١٧/٣٠ تاريخ ١٩٧٢/٣/١٢ .

نشر قبود وزارة المالية لسنة المالية ٥٨/٥٧

المبلغ موضوع البحث قد صرف الى الوزير الاردني المفوض - ستيافو/تشيلي وذلك بموجب مستند تأدية رقم (٩) تاريخ ١٩٥٧/٧/١٣ فصل (١٥) الخارجية مادة ٤٣ - الاجازات وقد تم دفعه بموجب مستند الدلع رقم ١٨٨ لشهر تموز سنة ١٩٥٧ .

وبناء على ذلك اري ان المبلغ صرف لصاحب الاستحقاق في حينه ولا اري اي حق في مطالبة السيد عيسى الهندك التي مضى عليها اكثر من خمسة عشرة عاما لا سيما وان كافة المستندات والاوراق المختصة بتلك السنين اتفقت لمرور المدة القانونية على الاحتفاظ بها .

وتفضلوا دولتكم بقبول الاحترام

وزير المالية

السيد المعشر

اخذ المجلس علما به وسيلغ المشتكى

(ز)

السيد الامين العام

الرقم ٤١٣٠/٨/٩/٢٧

التاريخ ١٩٧٢/٣/٣٠

معالي رئيس مجلس النواب

اشير الى كتابكم رقم ٣٠٤/١٦/٢٠/٣ تاريخ ١٩٧٢/٢/٢٢ حول الشكوى المقدمة الى مجلس النواب من السيد محمد مسلم سقا الله ورفقاه والمتعلقة بدفع مبالغ من المال الى وكلاء شركة التكنيك الانشائية وابعث طيا بصورة جواب معالي وزير الاقتصاد الوطني عليه رقم م ش/٥/١٨٤٥/٧٠ تاريخ ١٩٧٢/٣/٢٠ .

واقبلوا فائق الاحترام

رئيس الوزراء

احمد اللوزي

الرقم م ش/٥/١٨٤٥

التاريخ ١٩٧٢/٣/٢٠

دولة رئيس الوزراء الافخم

اشير الى كتاب دولتكم رقم ٣٢٧٢/٦/٩/٢٧ تاريخ ١٩٧٢/٣/١١ المرفق طيا نسخة من الشكوى رقم (١٢) المقدمة الى مجلس النواب من السيد محمد مسلم سقا الله ورفقاه والمتعلقة بدفع مبالغ من المال الى وكلاء شركة التكنيك الانشائية .

ارجو ان ابين لدولتكم بانسه سبق ان قامت مراقبة الشركات بهذه الوزارة بالتحقيق في الشكاوى المقدمة لها على الشركة المذكورة وتبين بان بعضها يؤلف جرائم يعاقب عليها القانون العام وقد نصحننا المشتكين بالتقدم الى المحكمة المختصة لاقامة الدعوى على الشركة لان المحاكم هي الجهة الوحيدة المختصة بفض المنازعات وتنفيذ العقود والالتزامات وتأمين العدل بين الافراد .

وان قانون الشركات لا يخولنا صلاحية الفصل في المنازعات والاخلال في العقود والالتزامات التي تحدث بين الافراد والشركات . لذا فان على اصحاب العلاقة ان يتقدموا بشكاوهم للمحكمة المختصة للنظر فيها حفظا لحقوقهم .

مع الاحترام

وزير الاقتصاد الوطني

سميد التابلسي

السيد العظيم نائب معان

اشكر معالي وزير العدلية في هذا الموقف حيث اهتم في نفس الموضوع واتصل بالمحكمة في معان وبدأ يبحث عن قضية اصحاب ومدراء هذه الشركة التي احتالت على عدد من المواطنين وانسا اريد ان ابين عددا من المواطنين في حالة فقر لا تمكنهم من ملاحقة القضية في دوائر وزارة العدلية حيث ان هذه الشركة

المخاللة قامت بأخذ ما يسمى لدينا بحويشة العمر وقد نصبوا على عدد من ابناء اريد وابناء الكرك وابناء عمان وابناء معان وابناء العشار المرجو ان يتخذ اجراء اداري من قبل وزارة العدلية بأن يمسك هذا الرجل الذي يقوم بهذه المهمة لان احد الشريكين قد فر خارج الاردن ويخشى ان يفر الشريك الآخر ، ان يلقي القبض عليه تمهيدا لتقديم شكوى عليه في المحاكم لاتخاذ الاجراءات اللازمة والاسيلحق بزميله ويقومان بفتح شركة انشاءات في الكويت أو قطر مهمتها تنقل النصب من محلي الى نصب عالمي يسي الى سمعة الاردن وشكراً .

السيد الحفيد نائب عمان :

اني على ذلك

السيد الرئيس :

ارجو من معالي الوزير الاهتمام بالموضوع . (اخذ المجلس علماً بالجواب وسيلغ المقدم الشكوى)

(ح)

السيد الامين العام :

الرقم : ٤٥١٧/٦/٩/٢٧

التاريخ : ١٩٧٢/٤/٥

معالي رئيس مجلس النواب

اشير الى كتابكم رقم ٣٠٣/١٦/٢٠/٣ تاريخ ١٩٧٢/٣/٢٢ .

ارجو ان الفت النظر الى كتاب معالي وزير المالية رقم ٢٣١٤/١/٣/٢٥ تاريخ ١٩٧٢/٣/٢٥ الرسالة لمعالكم نسخة مباشرة حول تعديل قسالمون ضريبة المسقات .

واقبلوا فائق الاحترام

رئيس الوزراء

احمد اللوزي

١٩٧٢
٣/٢٠
٢٠

(ط)

السيد الأمين العام :

الرقم : ٤٦٦٢/٨/٩/٢٧

التاريخ : ١٩٧٢/٤/٩

معالي رئيس مجلس النواب

اشير الى كتابكم رقم ٣٠٦/١٦/٢٠/٣ تاريخ

١٩٧٢/٣/٢ .

مع قناعة وزارة المالية بوجهة نظر السيد
عطا الله حجازين ورقائه الا ان الاوضاع المالية لا
تساعد على تعديل نظام علاوة غلاء المعيشة .

واقبلو فائق الاحترام

رئيس الوزراء

احمد الوزني

(اخذ المجلس علماً به وسيبلغ الجواب مقدم

الشكوى)

- ي -

السيد الأمين العام :

الرقم : ٢٨٤/٥/٤

التاريخ : ١٩٧٢/٣/٣٠

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم

بالاشارة الى كتاب معاليكم رقم ٣/٢٠/١٦/٢٩٩

تاريخ : ١٩٧٢/٣/٢ .

وبعد التحقيق في قضية المشتكى السيد موسى

محمد تحليل الشعلان وتديق قويد لجان التحقيق التي

شكلتها اللجنة الوزارية العليا لتقوون النازحين الذين

من تحويل التحقيق الاجتماعي الذي اجري بتاريخ

١٩٦٧/٧/١٥ ان المذكور قد ربح حق في طلبه والله لم

يكن من النازحين بعد عام ١٩٦٧ بل كان مقيماً في

عمان ويسكن في حي المهاجرين قبل ذلك بثلاث

سنوات .

الرقم ٢٣١٤/١/٣/١

التاريخ ١٩٧٢/٣/٢٥

دولة رئيس الوزراء الافخم

اشير الى كتاب دولتكم رقم ٣٥٤٦/٦/٩/٢٧

تاريخ ١٩٧٢/٣/١٨ والمتعلق بالشكوى المقدمة الى

مجلس النواب ، بخصوص غرامات ضرائب المسققات

واصدار عفو عن الغرامات السابقة واعطاء المكلفين

مهلة لتسديد كافة الضرائب ، وارجو ان ابين بان

الغرامات تستوفي من المتخلفين عن سداد ضريبة

المسققات في مواعيتها المحددة بالاستناد الى قانون

ضريبة الابنية والاراضي وهو لا يجيز الاعفاء منها

عند تحققها ، علماً بان الغرامات قد وضعت في القانون

اصلاً بسبب ضخامة البقايا من الضرائب المستحقة

والتي لم تكن مدفوعة ، وكحافز للمتخلفين عن دفع

الضريبة ، وعندما وافق مجلس الأمة على هذه الغرامة

واصدرها ضمن القانون ، لا بد وأنه قد راعى حق

المواطنين على سداد ما عليهم من ضرائب للدولة ،

تمكينها لها من توفير الخدمات اللازمة للمصلحة العامة

والمواطنين ، وبدون توفير دفع الضرائب ان تتمكن

الدولة من القيام بذلك على الوجه الأفضل .

هذا وان وزارة المالية عندما يستدعي لها

المكلفون المتخلفون عن الدفع مسترحين التسيط

بسبب اوضاعهم المالية ، ومثيبن عدم قدرتهم

باليستات ، تتجاوب معهم في ذلك وتوافق على

التسيط بشكل يكفل مصلحة الخزينة وقد رتبهم على

السداد .

وتفضلوا دولتكم بقبول فائق الاحترام

وزير المالية

أنيس المشير

(اخذ المجلس علماً به وسيبلغ الرد لمقتضى الشكوى)



كتاب
مجلس
النواب

كما ان لجنة الاعتراضات المؤلفة من أربعة من كبار الموظفين برئاسة عطوفة وكيل الوزارة أعادت التحقيق في قضيتة بتاريخ ١٠/١١/١٩٦٧ ورفضت اعتراضه لعدم ثبوت تزوجه . ولهذا لم تصرف له اللجنة الوزارية بطاقة اعاشة .

وقد رجوت معالي وزير الشؤون الاجتماعية والعمل ان ينظر في موضوع تقديم المساعدة له بعد اجراء التحقيق الاجتماعي اللازم .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

رئيس اللجنة الوزارية العليا للتأخيرين
وزير الانشاء والتعمير
صبيح امين عرو

(اخذ المجلس علماً به وسيبلغ الى مقدم الشكوى)

- ك -

السيد الأمين العام :

الرقم م/٢٢/١٠٠/١/٤٠٤
التاريخ ٢٥/٣/١٩٧٢

دولة رئيس مجلس الامة

ابعث طياً نسخة كتاب السفارة الاردنية في واشنطن ومرفقها شهادة التنداء الذي تقدم به مجلس النواب الاميركي الى كافة الامم للعمل من اجل احلال سلام عالمي وذلك بمناسبة الرحلة التي قام بها الرئيس نيكسون الى جمهورية الصين الشعبية .

وتفضلوا دولتكم بقبول فائق الاحترام
وزير الخارجية
عبد الله صلاح

نص نداء السلام الموجه من مجلس الكونجرس الاميركي رقم (٨٣) الى البرلمانات العالمية والبعثات السياسية المعتمدة لدى الولايات المتحدة الاميركية .

في الوقت الذي يشارك فيه الشعب الاميركي جميع الشعوب في العالم الرغبة المخلصة في احلال السلام وتحقيق حدة التوتر بين الشعوب .

وفي الوقت الذي تتبع فيه الولايات المتحدة سياسة التفاوض دون اللجوء الى سياسة المواجهة مع الشعوب الاخرى .

وفي الوقت الذي سيقوم فيه رئيس الولايات المتحدة بزيارته التاريخية لجمهورية الصين الشعبية يوم ٢١ شباط عام ١٩٧٢ للتحديث مع قادة هذا الشعب بقصد السعي نحو المزيد من العلاقات العادية بين البلدين وتبادل الآراء في المواضيع التي تهم البلدين .

وفي الوقت الذي يعلق فيه شعب الولايات المتحدة الآمال الكبار لنجاح هذه المهمة التي يقوم بها الرئيس لنا .

يقرر مجلس النواب (وبغض السوت مجلس الاعيان) مايلي : -

(١) يحتفل يوم الاثنين الموافق ٢١ شباط ١٩٧٢ على اساس التضامن المشترك لجهود الرئيس في مساعيه التي يبذلها من اجل تحقيق حدة التوتر وتحقيق سلام دائم وعادل .

(٢) ويبحث جميع قادة الشعوب والرجال من اصحاب الية الحسنة بذل كل جهد ممكن من اجل احلال سلام ووفاء دوليين بحسب ما جاء بميثاق الامم المتحدة .

(٣) ويطلب من الرئيس اعتبار يوم الاحد ٢٠ شباط ١٩٧٢ كنوم وطني تقام فيه الصلاة من اجل احلال السلام .

(٤) وان ترسل نسخ من هذا القرار لحكام العديد من الدول وان تسلم للبعثات المعتمدة لجميع الشعوب في العالم .

مصدق
امين عام مجلس النواب
امين عام مجلس الاعيان

السيد العظيم نائب معان :

رغم ايماني ان المعسكر الشرقي الشيوعي والمعسكر الغربي الرأسمالي يلتقيان على تأييد الوجود الصهيوني في ارضنا لكن المح بين السطور مما ينشر عالمياً ان النفوذ اليهودي غير مسيطر او غير متغلغل في الصين تغلغل في اميركا وانا اشك ان رئيس الولايات المتحدة قد ذهب ليحقق السلام . نحن لا نؤمن بأمرىكا الا انها تساوي الحرب طالما تدعم اسرائيل في وجودها بأرضنا وتقدم القاتل لاسرائيل وتتجاهل كل متطلباتنا التي تحقق لنا العزة والكرامة وانا أؤمن واخواني معي في ذلك بأن وجود نيكسون في الصين قد يكون من اسبابه عو الفكرة الموجودة في الصين الا يكون لليهود فيها نفوذ واذا كان لنا تأييد رغم ايماني ايضا بأن المعسكر الشيوعي يلتقي مع المعسكر الرأسمالي في دعم الوجود الصهيوني ان وجود اميركا في الصين او زيارة نيكسون في الصين لانساي في نظرنا الا الحرب والا تكتيل هذه الامم جميعاً حتى تنبراً من قضيتنا وتنكر لهذه القضية وتبقى اميركا تعصرف كما تشاء في المنطقة دعماً لاسرائيل بالقانون والدولار .

السيد القضاة نائب عجلون :

معالي الرئيس
اذا امكن ياسيدي ، هذا النداء لاشك انه لابد مهم وكان الاولى ان تقوم الامانة العامة المجلس بتوزيعه على النواب .

هذا اولاً ، ثانياً ، لاشك ان لنا تعليق على كثير من المرافقات التي يقفها مجلس النواب الاميركي من دعم لاسرائيل ولهذا اقترح حتى يكون الموضوع اكثر دراسة ان يحال الى لجنة الشؤون الخارجية .

السيد المايطة نائب الكرك :

نعم ، نعم ، هذا هو الكلام الصحيح ، قبل ان يبحث فيه يحال الى لجنة الشؤون الخارجية .

السيد الرئيس :

يحال . . .

السيد الدلقموني نائب اربد :

بعد ان بحث كيف يحال ؟ اسمح لي ان اقول لك بأن الموضوع انتهى ولم يعد هناك داعي له التعليق الطويل الذي تفضل به لايوجد حاجة للبحث فيه في لجنة الشؤون الخارجية ابداً .

السيد الرئيس :

ماهو المانع ؟

اصوات النواب : مالي مانع ،

السيد ابو العز نائب معان :

يحال الى لجنة الشؤون الخارجية .

السيد الرئيس :

اذن يوافق المجلس على احالته الى لجنة الشؤون الخارجية .

الجميع : موافقون .

مجلس النواب

- ل -

السيد الأمين العام:

الرقم ٢٢٥٧/٦/٢٠

التاريخ ١٩٧٢/٤/١٧

معالي رئيس مجلس النواب

اشاره الى كتاب عطف رقم ٥٥٤/١٦/٢٠/٣

تاريخ ١٩٧٢/٤/١٢ بشأن الشكوى المقدمة من السيد
فراز ربايع والمتعلقة بموضوع مطالبته بتعابه لقضاء
استئجار عمارة في جبل عمان للجمعية الاستهلاكية
وبيت سكن لمعالي الوزير السابق.

اقد قمت بالاتصال بالمنظمة التعاونية لبحث
موضوع الشق الاول من الشكوى ، وقد افادت
المنظمة بانها قد قامت بمقابلة السيد ربايع وتم
الاتفاق معه على مبلغ تعابه واستلمها نقدا ، اما فيما
يتعلق بالشق الثاني - فاني ارى هذا الموضوع يتعلق
شخصيا بمعالي الوزير السابق ولا علاقة لهذه الوزارة به.
وتفضلوا عطف فكم بقبول فائق الاحترام

وزير الشؤون الاجتماعية والعمل

(اخذ المجلس علما به وسينال المشتكى بالجواب)

٥ - الاقتراحات

السيد الرئيس:

تتلى الاقتراحات الواردة.

السيد الأمين العام:

(أ)

الاقتراح برضيه رقم (٢٥)

تاريخ ١٩٧٢/٤/١٧

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم

ارجو التكرم بغرض اقتراحي هذا على المجلس
الكريم من اجل الموافقة على اجالته الى الحكومة.

قامت وزارة الاشغال العامة مشكورة بفتح
طريق لقرية السليحي في العام المنصرم الا انها لم تكمل
هذا الطريق . لذا ارجو التكرم من معالي وزير
الاشغال العامة العمل على اكمال هذه الطريق وايصالها
الى قرية أم الرثم وربط هاتين القريتين ببعضهما .
آمل ان يتم ذلك في هذه السنة .

واقبلوا فائق الاحترام.

عمد الحشيان

نائب محافظه السلط

السيد الرئيس:

هل يوافق المجلس على اجالته الى الحكومة ؟

الجميع : موافقون

(ب)

السيد الأمين العام:

اقتراح رقم ٢٦

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم

حيث ان الفقرة (أ) من قانون التقاعد
العسكري لعام ١٩٥٩ جاءت تحرم الضابط الذي حكم
بجرعة غلته بأمن الدولة الداخلي من كافة حقوقه
التقاعدية وبما ان قانون الغفو العام الصادر بتاريخ
١٩٦٥ قد اعفى بعض هؤلاء المحكومين من العقوبة
وبما ان اثنين من هؤلاء تعد اليهم حقوقهم التقاعدية
لعدم وجود نص في القانون فاننا نرجو ان تتكرموا
معاليكم بغرض اقتراحنا التالي على مجلس النواب الموقر
بالاستناد الى احكام المادة ٩٥ من الدستور لوضع

، عبدالوهاب الحسني ، عبد الباقي جمو وعبي الدين
الحسني .

ونظرت بالقانون المؤقت رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٩
قانون معدل لقانون المجاري العامة في منطقة امانة
العاصمة الحال عليها وبعد دراسته وتدقيقه قررت
قبوله مع التعديلات التالية :-

(١) في الفقرة (أ) من المادة السابعة المعدلة بالمادة
الثالثة من القانون المذكور يستعاض عن كلمة
(ايصال) بكلمة (ربط) .

(٢) تعاد صياغة المادة (١٢) المضادة الى القانون
بالمادة الثامنة بالشكل التالي :-

المادة ١٢

لمجلس الوزراء بتنسيب من مجلس الامانة
فرض رسوم على طلبات التوصيل ورسوم
الانتفاع الدورية على المشتركين بموجب
نظام .

اللجنة القانونية

عائله عضو اللجنة فضيلة الشيخ

عبد الباقي جمو

لا يجوز على اعطاء صلاحية فرض
الرسوم بموجب النظام

الاستاذ جمو نائب عمان:

الواقع هذا المجلس عندما يوافق على اي قانون
يفض من اعطاء صلاحية فرض رسوم او ضرائب
بموجب نظام يخالف الدستور (المادة ١١١) من
الدستور تنص (لا تفرض ضريبة او رسم الا بقانون)
فاعطاء الصلاحية بموجب القانون لفرض الضريبة
بموجب النظام يخالف على الدستور . انا لا اوافق على
اعطاء الصلاحية بفرض الرسوم بنظام

هذا التعديل المقترح في المشروع المذكور من قبل
الحكومة الموقرة وتقديمه في هذه الدورة :

واقبلوا فائق الاحترام

مشروع قانون معدل لقانون التقاعد العسكري
تضاف الفقرة التالية تحت حرف (ج) الى
المادة (٣٠) من القانون الاصيل :-

ج - تعاد الحقوق التقاعدية من تاريخ توقيفها الى
المحكومين بجرعة غلته بأمن الدولة الداخلي
بموجب الفقرة (أ) من المادة ٣٠ من قانون
التقاعد العسكري لسنة ١٩٥٩ الى الذين حملهم
قانون الغفو العام رقم ٨ لسنة ١٩٦٥ .

السيد الرئيس:

هل يوافق المجلس على اجالته الى الحكومة ؟

اللجنة القانونية ؟

الجميع : موافقون .

٦ - مقررات اللجنة القانونية

السيد الرئيس:

والآن سار جومع مقرر اللجنة القانونية السيد
سليمان القضاة التفضل الى المنصة لتسلاوة مقررات
اللجنة .

- أ -

السيد المقرر:

قرار رقم (٢٣) لسنة ١٩٧٢

اجتمعت اللجنة القانونية لمجلس النواب بتصابها
القانوني بتاريخ ١٩٧٢/٤/١٥ برئاسة رئيس اللجنة
معالي السيد رياض المفلح وحضور اصحاب المعالي
والعطفة والفضيلة السادة : المقرر سليمان القضاة ،
والاعضاء بشارة غصيب سابع العكشه ، يعقوب معمر

هكذا في النص

1-9-1-50



السيد المقرر :

صحيح ان الاصل ان الرسوم والضرائب توضع بقوانين انما للسلطة التشريعية ان تفوض السلطة التنفيذية بوضع بتحديد نسب هذه الرسوم .

السيد العظم نائب معان : اين النص .

السيد المقرر :

احلم علي ، النص موجود ، اذا اعطي القانون بموجب الدستور ، وضع الرسوم بالاستناد الى قانون جائز . لكن هذا المجلس ان يقرر الان ما اذا كان يريد ان يفوض الحكومة اولا . لكن رأيي لص دستوري .

الاستاذ جمو نائب عمان : لا يجوز .

السيد المفلح نائب عمان :

سمعت من الاخ السيد يوسف العظم ، اين النص ، هل هناك نص ام لا ؟ رسوم الجمارك كلها بموجب نظام ولذلك ما يميزه المشرع بحقه الدستوري على ان يولي له غيره هو جائز .

السيد المقرر : وهذه خدمات .

السيد المفلح نائب عمان :

وهذه خدمات ايضا لا يجوز ان توليها ما اراد من وقت آخر ثاني ونقول له تعال وتقدم بقانون ، والا ستعطل ولا سيما خاصة بالامانة بالذات .

الاستاذ جمو نائب عمان :

الواقع هذه المادة ، المادة ١١١ من الدستور ، التي تمنح فرض ضريبة او رسوم بموجب نظام تعطي الحق للحكومة بفرض الاجور بموجب نظام ولسو

اخذنا هذا الحق موجودا كما بينت المادة ما يحظر على الحكومة وما يجوز لها فرض رسوم الجمارك بموجب نظام لا يعني انه موافق للدستور في فرض رسوم الجمارك الا ان تكون اجورا او اتعابا فلا يجوز فرض هذه الرسوم الا بموجب قانون . ان كانت مخالفة يجب ان تزول ولا يجوز ان تبني موافقاتنا على خطأ واقع .

السيد المقرر :

ياسيدي في الواقع هذا ليس خطأ دستوريا .

الاستاذ جمو نائب عمان :

هل عندك نص يقول . .

السيد العوران نائب الطفيلة :

لا يمكن ان يعالج الخطأ بمثل ان كان هناك شيء نسميه للمجلس بالنسبة لخروجه عن تخصيص اجسور او رسوم خارجة عن كلمة قانون ووزارة في حين نظام ، طالما اعتبرها انها خروج فلا يجوز ان يعالج هذا الموضوع على نفس الاساس ، طالما وان النص وارد وما يرد في النظام من مواد تشير الى هذه العبارة يقال عنها قانون فلماذا . . ؟

السيد الحاج حسن نائب عمان :

في الواقع ان اللجنة القانونية لهذا المجلس تضم زملاء من خيرة القانونيين في هذا البلد ، انا لا اريد ان ادخل في الجدل القانوني فمتنما ارى اعضاء اللجنة الذين تعرفوهم جيدا ويتخلوا مثل هذا القرار ارى ان الناحية القانونية قد روعيت كما انني اؤيد معالي الحال بان هناك رسم الجمارك ليس خطأ ابدا ان يصدر بموجب نظام ، كيف يمكن ان نحسد الرسوم الجمركية بقانون هذا لا يمكن سبب وحيد



مكتبة
البرلمان
عمان

لأنه عندما تريد أن تضع رسم جرمي يجب أن يكون قطعي وآتي وفوري ولا يحتمل أن تقدم مشروع قانون ويعتبر نقاش ، عندما تقدم مشروع من هذا الشكل يتيح للتجار للتلاعب بالأسعار والقروض التي يمكن أن تلحق بالبلد ولذلك أرجو من المجلس الكريم الموافقة على قرار اللجنة القانونية .

السيد المفلح نائب عمان

في غير هذا البلد يعطى الحق لمجلس امانة العاصمة او لاي مجلس بلدي ومع ذلك ضربنا مثلاً الجهارك من حيث دستورية القانون وانه يجوز ان يصدر نظام بالرسوم وانما هذه القضية تختلف كل الاختلاف ، هي اجور ولم تكن رسوم وما في مانع اعطائها حتى لمجلس الامانة وليس لمجلس الوزراء فاذا كنت تريد ان تدقق بالنسبة لهذه الامور بقانون واجور وصل واجور ربط عندئذ تكون اسأناً للمجلس البلدي واسأناً لمجلس الامانة وقيدناه باشياء لا تفيد ولا تعني قطعاً لهذه الناحية .

الاستاذ جمو نائب عمان

عشرات المرات اريد ان اكلم انا صاحب الاعتراض

(اصوات : لا)

السيد البخيت نائب عمان

المادة التي اشار اليها الاستاذ الكريم والذي اقدر الدافع الذي دفعه الى هذه المخالفة بالرغم اني لم اكن مع اللجنة التي اتخذت هذا القرار لسبب صحي انما المادة التي اشار اليها اعتقد انها تنص على ما يلي : لا تفرض ضريبة او رسم الا بقانون ولا يدخل بيانها الاجور التي ستقاضاها خزانة الدولة مقابل خدمات التي تقوم بها الدوائر الحكومية .

هذا النص وارد بالشكل الآتي وبالإشارة الى ما تفضل به الاخ ان القضية اجور فهنا هذا النص الوارد في الدستور يتفق مع ما قول انما بالاضافة الى ما ذكرت ان هذا الموضوع قد اثير في المجلس ووافق هذا المجلس باستمرار على ان لهذا المجلس ان يسمح للحكومة ان تضع رسوم بموجب أنظمة في حالات معينة فلا اعتقد ان هناك في مانع دستوري او مخالفة للدستور طالما صاحب الحق الدستوري الذي هو مجلس النواب يسمح او يبيع او يتنازل عن شيء من حقه الى مجلس الوزراء في امر لا يضرا ولا يؤثر على المصلحة العامة فاعتقد انه ما في سبب من الاسباب يدعو . . .

السيد ابو البر نائب عمان

مع تقديري لأعضاء اللجنة القانونية جميعها اقسمننا على المحافظة على الدستور ، لا بد ما دنا اقسمننا على المحافظة على الدستور ان الخطأ لا يمحى بخطأ أو اوجه الخطأ فلا بد ان نحافظ على الدستور الذي اقسمننا عليه وان نتمشى عليه وهذا الدستور امامنا كالقرآن الكريم .

(ضجه)

مخالفة الدستور لا يجوز .

السيد المقرر

أريد ان اطعن الاخ الكريم الحاج غاطي بأنه يخالف الدستور ولم يبحث يمينه اذا وافق على قرار اللجنة القانونية ذلك ان الاصل في الدستور هو ان لا تفرض ضريبة او رسم الا بموجب قانون اما كيف؟ لم يأت في الدستور انه يجب ان يحدد الفئات وغير ذلك . جاءت ولي كل قانون يقال ان القانون الفلاني ستفقد غايته بموجب نظام وعلى هذا الاساس ان النص تشريعي ودستوري مائة في المائة ولا توجد هناك اية مخالفة دستورية كمن تفضل الايجران الذين دافعوا عن وجهة النظر .



هكذا في الأصل

السيد معمر نائب أربد

لا يوجد أي مخالفة للدستور وأريد أن أطمئن الأخوان الذين قالوا إن هناك مخالفة لأننا نحن القانونيين الذين درسنا الموضوع لم نخطر ببالنا أن هناك أي مخالفة للدستور ونحن مقتنعون بأن ما ورد هو وفقاً للقانون والدستور. الأنظمة نوعان نظام يصدر بمثابة القانون كنظام الخدمة المدنية وهناك أنظمة مكملة للقوانين، هي لائحة تفصيلية مثل ما قال الأخ أبو بشار بيان المشروع يعطي الحق في القانون بإصدار الأنظمة تفصيلية أو أشياء يصعب أن تكون مشمولة بالقانون مثلاً رسوم الجمارك وهناك عدة رسوم أخرى بموجب نظام يستند إلى القانون.

الاستاذ جمو نائب عمان

أولاً لا يحق لهذا المجلس أن يتنازل عن صلاحياته للحكومة لأن هذا المجلس يمثل الشعب وإذا أراد هذا المجلس أن يتنازل عن بعض صلاحياته للحكومة فعليه أن يستقفي الشعب.

ثانياً لا اجتهاد في مورد النص أنا ناقش بموجب نص ومن أراد أن يرد علي فليرد بموجب نص لأن يحاول تبرير خطأ بخطأ آخر أولاً النص واضح والمادة فرقت بين الضريبة والرسوم وبين الأجور ثانياً ثم هذا القانون الذي أشار إلى المادة بأنها تنص على الأجور هذه المادة صريحة لمجلس الوزراء بتسليم من مجلس الأمانة فرض رسوم ولم تقل فرض أجور إذن هذه الرسوم.

السيد الحفيد نائب عمان

قولوا أجور.

الاستاذ جمو نائب عمان

يعني وأوي ولاوي وي ولا ولذلك أرجو من هذا المجلس أن يحتفظ بحقه في تمثيل الشعب وأن لا يعطي الحق لاية حكومة، بغض النظر عن أية حكومة أن لا يعطي الحق لاية حكومة بفرض ضريبة أو رسوم لأن الذي يعاني من الرسوم والضرائب هو الشعب وليس مجلس النواب أو أعضاء مجلس الوزراء.

السيد الرئيس

الآن انهي النقاش حول هذا المشروع واضع المشروع في الرأي من لا يوافق يرفع أصممه؟

السيد الملح نائب عمان

على أيش؟

السيد الرئيس

على قرار اللجنة القانونية ١

الاستاذ جمو نائب عمان

لا، من يوافق.

السيد الرئيس

من لا يوافق.

(ثلاثة فقط)

السيد الرئيس

القانون كنس إقرته اللجنة، هل يوافق المجلس عليه.

الجميع: موافقون

لا وفيما يلي نص القانون كما وافق المجلس عليه وبالصيغة التي سرفع فيها إلى مجلس الأعيان المؤرخ.

ملحوظات مجلس النواب حول القانون المؤرخ رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٩ العمل القانون الجاري المنطقة امانة العاصمة

الاجراءات
القانونية
مجلس النواب

المادة كما وردت من الحكومة بالتعديل الجديد

المادة المسمول بها الآن

نص المادة (٢)

القرار رقم ٢٣ (٢٣) المؤرخ في ١٥/٤/١٩٧٢

يبقى ما جاء في المادة (٢) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بما يلي :
المادة ٢ - يكون للإمارة والبيارات الواردة في هذا القانون المدني الخصصة ما أدناه إلا إذا دلت القرينة على خلاف ذلك :
الكساحة مياه الجاري والتفصيلات المائية والسراري المائية من القنارات .
القنار أي أرض أو بناء داخل حدود امانة العاصمة .
الملك أي شخص طبيعي أو معنوي يكون مالكا لعقل أو تصرفا به أو قيا أو مورا عليه .
الجري الخامس الجري الغرض لتصرف الكساحة داخل القنار .
المشروع مشغل القنار المتصل بالجاري المائية سواء أكان مالكا أم مستأجرا .
المساحة أو التسم الغرض به مال الجاري في امانة العاصمة .
الجاري المائية الجاري التي تمدها امانة العاصمة لتصرف الكساحة وتتمثل شبكة الجاري والمائل ووحدات التفتية وحطات الضخ .
حكمة امانة العاصمة المشكلة بالقانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٦١ وما طرأ أو يطرأ عليه من تعديلات .

يعني كلمة (قنار) أي بناء بعد السكن وتتمثل الدائرة والمدرسة والبيوت والمعمل والسودج والكراج وأي بناء آخر يقع في الناحية أو يستعمله ويهجرى مستعمل لتصرف المياه القنار أو كان عارضا على طريق امانة العاصمة ضرورة إسكان عجز له كالمشروعات المائية . وتعني كلمة (المالك) الشخص المالك بالحق أو إذا لم يكن مسجلا فهي الشخص الذي يقاضى بدل إيجار ذلك القنار أو التصرف به وتتمثل وكل مالك ووصيه وولي والقيم وتعني كلمة (عجز عام) أي عجز لسياسة المنطقة تقع خارج المنطقة في دائرة صلاحيات والامانة التابعة له وتعني كلمة (عجز خاص) أي عجز للمياه المستعملة في داخل القنار عارضا على الآخرين أو على المنطقة المجاورة للقنار أو على المنطقة المجاورة للقنار . وتعني كلمة (عجز الصنفية) أي عجز من المنشآت أو الامانة التي تصرف إليها التفصيلات والمياه المستعملة بقصد تفصيلها وتزويده بالمواد الخام أو الطاقة فيها .

هكذا عند الاستاذ

اجراءات اللجنة القانونية لجلس النواب	المادة كما وردت من الحكومة بالتعديل الجديد	المادة المعمول بها الآن
انظر قرار اللجنة القانونية رقم (٢٣) المؤرخ في ١٥/٤/١٩٧٢	<p>يبقى ما جاء في المادة (٧) من القانون الاصل ويستأنف عنه بما يلي :-</p> <p>المادة ٧ - ١ - تتولى الدائرة على نفقته الملك ابعساال الجري الخاص بالجاري العامة</p> <p>ب - اذا تعدد مد الجري للمد او الجري المضمين لياه الاطار ضمن التواريخ او المساحات العامة او الارقة فلاذمة العامة اطلق بدعها او اي واحد منها ضمن الاراضي الخاصة على ان تعيد الامانة للمدار الى حالته السابقة حيثما امكن ذلك وان تلحق التعويض المادال عما يلحق بالاستخدامات من ضرر فعلي.</p> <p>تعديل المادة (٨) من القانون الاصل بضمها ما ورد فيهاقرة (أ) واصافة الفقرات الثلاث ب:ج، د، هـ، التالي لهما :-</p> <p>ب - تعلق نسخة من ذلك القرار على الباب الخارجي لكل بناء في المنطقة التي حددتها القرار او على مكان بارز فيه .</p> <p>ج - يتوجب على مالكي الابنية المتار ان ينجروا تعيد الجاري الخاصة بلالهم تحت اشراف الدائرة وحسب المراسمات التي تحددها الدائرة وان يقتدروا بطلبات ايسال الجري الخاص بالجاري العامة خلال شهرين من تاريخ نشر القرار وتطبيقه على الصورة الواردة في الفقرة (ب) وفي حالة تخلف اي مالكي عن تعيد الجري الخاص بمقاره تتول الدائرة القيام بذلك وتعود عليه بالتعاقبات مضات لهما ٢٠/٢٠ مقابل الاعتراف وعلى انلا يؤثر ذلك على المسؤولة الجارية المترتبة على ذلك التخلف .</p>	<p>نص المادة (٧)</p> <p>١ - تتولى امانة العاصمة على نفقته الملك ابعساال الجري الخاص بالاعمال بالجاري العامة حيثما امكن ذلك فتاريخ استحداثها او من توقيعه بالتقيام بالاعمال للسجل الى القرار وفقا لقرض.</p> <p>ب - اذا تعدد مد الجري للمد او الجري المضمين لياه الاطار ضمن التواريخ او المساحات العامة او الارقة فلاذمة العامة اطلق على ضمن الاراضي الخاصة وتلحق الادلة لضرر المادال للمالك في حالة اطلاق اي ضرر بالتعاقبات القاضية على تلك الاراضي .</p> <p>نص المادة (٨)</p> <p>يحدد مجلس امانة العاصمة بقرار يصدره وينشر للمدر ثلاث مرات في ثلاث مصحف علنية على الاقل المنطقة او المناطق التي يجرى فيها التمل من اجل ربط الجساري المخصوصة بالجاري العامة .</p>

اجراءات اللجنة القانونية لجلس النواب	المادة كما وردت من الحكومة بالتعديل الجديد	المادة المعمول بها الآن
انظر قرار اللجنة القانونية رقم (٢٣) المؤرخ في ١٥/٤/١٩٧٢	<p>د - يتوجب على مالكي الابنية المتار اليها الاستساع من استعمال الممر المخصصية بعد قيام الدائرة بربط الجري الخاص بالجاري العامة .</p> <p>يبقى ما جاء في المادة (٩) من القانون الاصل ويستأنف عنه بما يلي :-</p> <p>المادة ٩ - تتولى الدائرة مراقبة اعمال انشاء وصيانة جميع الجاري الخاصة وياتيها بجالة جيدة ويكرز لما ان تجري فيها ما يمتصونه من توسيع او تشييد او تحسين وان تشر بصطيل او سد او طعم ما تراه منها صميم القائمة او غير ضروري وذلك على نفقة المالك .</p> <p>وبقي ما جاء في المادة (١٠) من القانون الاصل ويستأنف عنه بما يلي :-</p> <p>المادة ١٠ - كل شخص :-</p> <p>أ - يقوم بصطيل اي يجري خاص بالجاري العامة او بالجري المخصصية لياه الاطار او باية اعمال تعلق بالجاري - خاصة او عامة - دون اذن من الدائرة يعاقب بعد ادانته من قى المحكمة بفرامة لا تقل عن تحسين ديناراً مع تسمية اية تعاقبات تحكدها الدائرة في اصلاح ما حدث .</p> <p>ب - يقتضي (في شكل كان على الجاري العامة او جاري مياه الاطار او يترك اعمال ربط الجاري الخاصة بالجاري العامة او يتسبب بوجود القايمة او اية مادة من شأنها ان تعيق او تعطل الجاري او تلحق بها اضرار او تعطل اعمال الصيانة يعاقب بعد ادانته من قى المحكمة بالخص لانه لا تقل عن شهر او بفرامة لا تقل عن تحسين ديناراً او يكلفا الموقوفين مع تسمية تعاقبات الاصلاح وازالة الضرر .</p>	<p>نص المادة (٩)</p> <p>تتولى امانة العاصمة مراقبة اعمال انشاء وصيانة جميع الجاري الخاصة التي تقع ضمن منطقتها واقفا بجالة جيدة ويكرز فان تجري فيها ما يستصوبه من توسيع او تشييد او تحسين وان تشر بصطيل او سد او طعم ما تراه منها صميم القائمة او غير ضروري وذلك على نفقة المالك .</p> <p>نص المادة (١٠)</p> <p>أ - يخطر على اي شخص غير مفروض توصيل اي يجري خاص بالجاري العام .</p> <p>ب - يخطر على اي شخص غير مفروض احداث اي كسر او ان كسح او ان يفتح الجاري العامة . او المتعاقبات التابعة لها او ان يوصل الجري للملك بالجاري العامة المخصصية لياه الاطار .</p> <p>ج - يخطر على اي شخص يترفع او السطح يترفع اية مادة جارية او سائلة في الجاري العامة من شأنها ان تعيق او تعطل الجاري او تلحق اضرارا او تعرض على الصيانة .</p> <p>د - كل من يخالف احكام الفقرة (أ) من المادة (١٠) يعاقب بفرامة قدره لا تزيد عن ثلاثين دينارا .</p> <p>هـ - كل من يخالف احكام الفقرة ب من المادة (١٠) يعاقب بالخص من استيعج آل ثلاثة اشهر او بفرامة لا تزيد عن تحسين ديناراً او يكلفا الموقوفين مع تحميله تعاقبات ازالة الضرر والتعاقبات من المصلحة .</p>

١٩٧٢

الاجراءات القانونية مجلس النواب	المادة كما وردت من الحكومة بالتمثيل الجديد	المادة المعمول بها الآن
انظر قرار اللجنة القانونية رقم (٢٣) المؤرخ في ١٥/٤/١٩٧٢	ج - يختلف عن التمام بالوجبات التروية في الترتيبين ج - هـ من المادة (٨) من هذا القانون يعاقب بعد اذاته من قبل المحكمة برامة لا تقل عن عشرين ديناراً . ينبغي ما جاء في المادة (١١) من القانون الاصيل ويستعاض عنه بما يلي :- المادة ١١ :- تقوم وزارة المالية بحماية المساحة المنصوص عليها في المادة (٣) من هذا القانون وذلك لحساب امانة العاصمة التجارية العامة وفقاً لقانون تمثيل الاموال الاميرية . تتضاف المادة التالية الى القانون الاصيل تحت رقم (١٢) ويساد ترقيم المادتين اللاحقتين برقم ١٤ و ١٣ المادة ١٢ - تجلس الامانة فرض رسوم على طلبات الترخيص ورسوم الاتفاخ الدورية على الترخيص بموجب قرار يصطلح ويشر في الجريدة الرسمية .	و - كل من جالط احكام القبره - ج - هـ من المادة ١٠ يعاقب بالحبس من شهر الى ثلاثة اشهر او برامة لا تزيد عن خمسين ديناراً او بكليهما القويدين مع تعذيبه كونه تفتت ازالة التمرير ز - كل من يهدم او يردم او يتركب تعذيب التفتت او اي جزء منه او يشكك المجاري العامة او اي جزء منها من قبله يعاقب بالحبس من ثلاثة اشهر الى سنة . ح - كل من يمارس من اذات اذات المجاري العامة او يربط المجري الخاص بالمجري العام او كان ما كان لا يفي حصار يوجد فيه مجرياً مجرياً امصاهية تخلف او اهل في تغيير او تعبير ذلك المجري او المجرى بعد ان ابلغ اخطاراً خطياً بذلك من امانة العاصمة او انهاء اي مجري او حفرة جديدة بدون موافقة الامانة يعتبر انه ارتكب جرماً يعاقب برامة لا تزيد عن ٣٠ ديناراً ويجوز لامين العاصمة ان يعطى التفتت الدورية لتفتت او اصلاح المجري او المجرى او ازالة ذلك حسب مقتضى اعلان ويحمل بذلك التفتت التي قد تتكبد الامانة لتفتت هذا الامر . نص المادة ١١ تقوم وزارة المالية بحماية المساحة المنصوص عنها في المادة (٣) من قانون المجري العامة رقم (١) لسنة ١٩٦٥ وذلك لحساب امانة العاصمة وفقاً لاحكام قانون تمثيل الاموال الاميرية . ليس ما اصل بالقانون الاصيل

الاسباب الموجبة

لقد وضع القانون المعدل لقانون المجري المرفق للاسباب التالية :-

- ١ - تقدم العمل بمشروع المجري العامة بصورة كبيرة لدرجة اصبح معها ايصال المقاررات بهذا المشروع وشيكاً ، استندى اجراء تعديل القوانين السابقة لتكون كافية لمعالجة القضايا الناتجة عن ذلك مثل تحديد التزامات اصحاب المقاررات المستفيدة من المشروع وامانة العاصمة وغيرها من القضايا .
- ٢ - قرب تنفيذ مشروع المجري العامة وجعله بخدمة المقاررات المستفيدة منه يستدعي بالضرورة فرض لفقات على اصحاب هذه المقاررات لتأمين هذه الخدمات وتأمين ادامتها واستمراريتها .
- ٣ - معالجة الحالات والقضايا التي تنشأ نتيجة للتقدم ببناء مشروع المجري العامة والتي لم يكن منصوباً على معالجتها بالقوانين السابقة وذلك على ضوء التجربة الحالية للامانة مع المواطنين مما استدعى ادخال النصوص التي تؤدي الى تأمين الحماية الكافية لشبكة المجري العامة والانشاءات التابعة لها وذلك بالنص على الاعمال او عدم القيام بالاعمال التي تضر بالمشروع او تعطل او تؤخر الاستفادة منه وبالنص كذلك على العقوبات التي تترتب عليها وعلى المحاكم ذات الاختصاص .

قانون مؤقت رقم (٢٦) لسنة ١٩٦٩

قانون معدل لقانون المجري العامة في منطقة امانة العاصمة

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون معدل لقانون المجري العامة في منطقة امانة العاصمة لسنة ١٩٦٩) ويقرأ مع القانون رقم ١ لسنة ١٩٦٥ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل وما طرأ عليه من تعديل كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يلغى ما جاء في المادة (٢) من القانون الاصيل ويستعاض عنه بما يلي :-

المادة ٢ - يكون للالفاظ والمعارات الواردة في هذا القانون المعاني المخصصة لها ادلاء الا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك :-

الكساحة	مياه المجري والفضلات السائلة والمياه والسوائل السائلة من المقاررات ;
المقار	اي ارض او بناء داخل حدود امانة العاصمة ;
المالك	اي شخص طبيعي او معنوي يكون بالكا لمقار او متصرفاً به او قائماً او متولياً عليه ;
المجرى الخاص	المجرى المخصص لتصرف الكساحة داخل المقار ;

مجلس النواب

المشترك
الدائرة
المجاري العامة
الحكمة

مشغل العقار المتصل بالمجاري العامة سواء اكان مالكا ام مستأجرا
المصلحة او القسم المختص باعمال المجاري في امانة العاصمة .
المجاري التي تعدها امانة العاصمة لتصريف الكساحة وتشمل شبكة
المجاري والمناهل ووحدات التقية ومحطات الضخ .
محكمة امانة العاصمة المشكلة بالقانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٦١ ومـ
طراً او يطرأ عليه من تعديلات .

المادة ٣ - يلغى ما جاء في المادة (٧) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بما يلي :-

المادة ٧ - أ - تتولى الدائرة على نفقة المالك ربط المجرى الخاص بالمجاري العامة .
ب - اذا تعدل مد المجرى العام او المجرى المخصص لمياه الامطار ضمن الشوارع او
الساحات العامة او الازقة فلامانة العاصمة الحق بدمها او اي واحد منهما ضمن
الاراضي الخاصة على ان تعيد الامانة المقار الى حالته السابقة حينما امكن ذلك
وان تدفع التعويض العادل عما يلحق بالانشاءات من ضرر فعلي .

المادة ٤ - تعدل المادة (٨) من القانون الاصلي باعتبار ما ورد فيها فقرة (أ) واضافة الفقرات الثلاث ب، ج، د، التالية اليها :-

ب - تعلق نسخة من ذلك القرار على الباب الخارجي لكل بناء في المنطقة التي حدها القرار او على
مكان بارز فيه .

ج - يتوجب على مالكي الابنية المشار اليها ان ينجزوا تنفيذ المجاري الخاصة باولاكهم تحت
اشراف الدائرة وحسب الارصقات التي تحدها الدائرة وان يقدموا بطلبات ايصال المجرى
الخاص بالمجاري العامة خلال شهرين من تاريخ نشر القرار وتعليقه على الصورة الواردة في
الفقرة (ب) وفي حالة تخلف اي مالك عن تنفيذ المجرى الخاص بمقاره تتولى الدائرة القيام
بذلك وتعد عايبه بالنفقات مضافا اليها ٢٠٪ مقابل الاشراف وعلى ان لا يؤثر ذلك على
المسؤولية الجزائية المترتبة على ذلك التخلف .

د - يتوجب على مالكي الابنية المشار اليها الامتناع عن استعمال الحفر الامتصاصية بعد قيام الدائرة
بربط المجرى الخاص بالمجاري العامة .

المادة ٥ - يلغى ما جاء في المادة (٩) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بما يلي :-

المادة ٩ - تتولى الدائرة مراقبة اعمال انشاء وصيانة جميع المجري الخاصة وايضاها بحالة جيدة
ويجوز لها ان تجري فيها ما تستصوبه من توسيع او تغيير او تحسين وان تأمر بتعطيل
او سد او هدم ما تراه منها عديم الفائدة او غير ضروري وذلك على نفقة المالك .

المادة ٦ - يلغى ما جاء في المادة (١٠) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بما يلي :-

المادة ١٠ - كل شخص :-

أ - يقوم بتوصيل اي مجرى خاص بالمجاري العامة او بالمجاري المخصصة لمياه الامطار
او بأية اعمال تتعلق بالمجاري - خاصة او عامة - دون اذن من الدائرة يعاقب
بعد ادانته من قبل المحكمة بغرامة لا تقل عن خمسين دينارا مع تضييمه اية
نفقات تتكبدها الدائرة في اصلاح ما حدث .

ب - يعتدي بأي شكل كان على المجاري العامة او مجاري مياه الامطار او يعرقل اعمال
ربط المجاري الخاصة بالمجاري العامة او يتسبب بوجود القمامة او اية مادة من
شأنها ان تعيق او تعطل المجاري او تلحق بها اضرارا او تعطل اعمال التصفية
يعاقب بعد ادانته من قبل المحكمة بالحبس لمدة لا تقل عن شهر او بغرامة لا تقل
عن خمسين دينارا او بكلا العقوبتين مع تضييمه نفقات الاصلاح وازالة الضرر
ج - يتخلف عن القيام بالواجبات المفروضة في الفقرتين ج، د من المادة (٨) من
هذا القانون يعاقب بعد ادانته من قبل المحكمة بغرامة لا تقل عن عشرين دينارا او

المادة ٧ - يلغى ما جاء في المادة (١١) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بما يلي :-

المادة ١١ - تقوم وزارة المالية بمباشرة المساهمة المنصوص عليها في المادة (٣) من هذا القانون
وذلك الحساب امانة العاصمة / المجاري العامة وفقا لقانون تحصيل الاموال الاميرية .

المادة ٨ - تضاف المادة التالية الى القانون الاصلي تحت رقم (١٢) وبما ترقم المادتين اللاحقتين برقم ١٤ و ١٥
المادة ١٢ - لمجلس الوزراء بتشيب من مجلس الامانة فرض رسوم على طلبات التوصيل ورسوم
الافتتاح الدورية على المشتركين بموجب نظام .

ب -

السيد المقرر :

قرار رقم (٢٤) لسنة ١٩٧٢

اجتمعت اللجنة القانونية لمجلس النواب بنصائها القانوني بتاريخ ١٥/٤/٧٢ برئاسة رئيس اللجنة معالي
السيد رياض الملقح وحضور اصحاب المعالي والفضيلة والعطوفة السادة : المقرر سليمان القضاة ، والاعضاء ،
بشاره غصيب ، سانا العكشه ، ومقرب معمر ، عبد الرهاب الحامي ، عبد الهادي جبر ، محي الدين الحسيني .
ونظرت بمشروع قانون نقابة الجيولوجيين لسنة ١٩٧٢ المائد من مجلس الاعيان المؤقر والحاصل على اللجنة
ثانية وبعد الاطلاع على الفصل التاسع من النظام الداخلي ودراسة هذا المقروع ، قررت اجراء التعديلات التالية
وتوصي المجلس الكريم بالموافقة على قرارها .

(١) في المادة الثالثة : الفقرة الاولى تخلف من آخرها عبارة (مركزها ١٠٠) الى آخر هذه الفقرة ويستعاض
عنها بعبارة (ذات مركزين في عمان والقدس)

مجلس النواب

(٢) المادة الرابعة : تحذف منها الفقرة (ب) بكاملها وتعتبر الفقرة (أ) - هي المادة :

(٣) المادة السادسة : تضاف عبارة (بموافقة مجلس الوزراء) بعد عبارة - (الجيولوجي غير الاردني) الواردة في مقدمتها .

(٤) المادة الثامنة : تضاف عبارة (وأدوا التبين المذكورة في المادة (١١) من هذا القانون) بعد (عبارة رسوم التقيابة السنوية) ويضاف الى آخر هذه المادة عبارة (او لم يؤدوا التبين) .

(٥) المادة التاسعة : تحذف منها عبارة (او مهندس جيولوجي) .

(٦) المادة العاشرة : الفقرة (ج) يستعاض عن عبارة (المادتين ٦ ، ٥) - بعبارة (المواد ٦ ، ٥ ، ١١) .

(٧) المادة الحادية عشرة : يستعاض عنها بالنص التالي : -

المادة ١١

على الجيولوجيين المسجلين في سجل التقيابة وفي خلال شهرين من نفاذ هذا القانون وعلى الجيولوجي الذي يسجل اسمه لأول مرة في سجل التقيابة ان يخضعوا للتبين التالي امام نائب رئيس سلطة المصادر الطبيعية ويحضور التقييب او عضوين من مجلس التقيابة :

« اتسم بالله العظيم ان اكون خالصاً للملك والوطن وان اؤذي عملي بامانة واخلاص وان احافظ على شرف المهنة وان اعمل جاهداً لرفع مستواها وان احترم قوانينها وانظمتها وتقاليدتها » .

(٨) المادة الثالثة عشرة : الفقرة (أ) منها يستعاض عن عبارة (الموافقة على مشاريع الانظمة) بعبارة (اقتراح مشاريع الانظمة والمراقبة على) .

(٩) المادة (٣٦) : الفقرة (١) تضاف عبارة (بعد ادانته من المحاكم) الى آخر البند (ج) منها .

(١٠) المادة (٥٠) : يستعاض عن نص الفقرة الاولى منها بالنص التالي : -

(١) تتألف موارد التقيابة من :

أ) رسوم التسجيل ورسوم اغادة التسجيل .

ب) الرسوم السنوية .

ج) العوائد التي تستوفي لصندوق التقاعد من الاعضاء .

د) الاعانات والهبات التي يوافق عليها مجلس الوزراء .

هـ) بدلات الاشتراك في مجلة التقيابة وانماط مطبوعاتها .

و) ومن نسبة لا تزيد عن ٥٪ من دخل الجيولوجي من مهنة الجيولوجيا حسب التقدير النهائي لدى دائرة ضريبة الدخل .

(١١) المادة (٥٤) : تصبح بالنص التالي :

٥٤ : - تعفى تقيابة الجيولوجيين من ضريبة المسققات وضريبة المعارف ومن رسوم طابع الواردات ومن الطوابع البريدية على مراسلاتها .

(١٢) المادة (٥٥) : تحذف منها الفقرة (أ) المتضمنة (اصدار طابع ١٠ الى آخر الفقرة) ويوضع مكانها فقرة جديدة بالنص التالي : -

أ) نظام التقاعد والتأمين الاجتماعي .

(١٣) اضافة مادتين جديدتين بالنص التالي ويعاد ترقيم المواد التي تليها :

المادة ٥٦ :

يجوز لمجلس الوزراء بتسليم من نائب رئيس سلطة المصادر الطبيعية حل مجلس التقيابة لمقتضيات الامن والسلامة العامة وتعيين لجنة من سبعة اشخاص على الاقل من ذوي الاختصاص ما أمكن برئاسة نائب رئيس سلطة المصادر الطبيعية تمارس صلاحيات ومهام مجلس التقيابة ويكون قرار مجلس الوزراء قطعياً غير قابل للطعن .

المادة ٥٧ :

١) لا يجوز قيام تجمع نقابي الا بقرار من مجلس الوزراء وتبني الوزير المختص وموافقة مجلس الوزراء على نظامه الداخلي .

٢) يحل التجمع النقابي بقرار من مجلس الوزراء لامور امنية والسلامة العامة ويكون قراره قطعياً غير قابل للطعن .

اللجنة القانونية

السيد الرئيس

هل يوافق المجلس على قرار اللجنة ؟

الجميع : موافقون .

السيد الرئيس

اذن هل يوافق المجلس على المشروع كما اقترته اللجنة ؟

الجميع : موافقون .

وفيما يلي نص مشروع قانون تقيابة الجيولوجيين كما وافق المجلس عليه وبالصيغة التي سيرفع فيها الى مجلس الاعيان الموقر .

هكذا على النص

مشروع قانون رقم () لسنة ١٩٧٢

قانون نقابة الجيولوجيين

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون نقابة الجيولوجيين لسنة ١٩٧٢) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - الجيولوجي :

يعتبر جيولوجيا كل من حصل على شهادة توجيبي اردني او ما يعادلها وشهادة بكالوريوس او ما يعادلها في علم الجيولوجيا او احد فروعها من احدى الجامعات او المعاهد العلمية العليا المعترف بها من قبل لجنة معادلة الشهادات بوزارة التربية والتعليم بحيث لا تقل مدة الدراسة فيها عن اربع سنوات .

المادة ٣ - ١ - تؤسس في المملكة الاردنية الهاشمية نقابة تدعى نقابة الجيولوجيين ذات مركزين في عمان والقدس وتكون اهدافها ما يلي : -

أ (رفع مستوى المهنة الجيولوجية والمحافظة على مصالح وحقوق الجيولوجيين وتنمية روح الانحاء والتعاون بينهم والعمل على تحسين شؤونهم العلمية والادبية والمادية بكافة الوسائل المشروعة .

ب (اعداد البحوث والدراسات الجيولوجية التي تتعلق بالمساهمة في تنمية الموارد المائية والمعدنية والبتروولية وكذلك المتعلقة بالانشاءات المدنية كالسدود والطرق والمطارات والابنية والاتفاق .

ج (تشجيع البحث العلمي الجيولوجي في المملكة الاردنية الهاشمية ونشر الثقافة الجيولوجية بمختلف الوسائل الممكنة .

د (توثيق صلات التعاون مع النقابات المهنية في المملكة الاردنية الهاشمية وكذلك جميع النقابات والجمعيات الجيولوجية في البلاد العربية والاجنبية لتبادل احدث الطرق والنظريات التي من شأنها رفع مستوى المهنة .

٢ (تتمتع النقابة بالشخصية الاعتبارية ، ذات استقلال مالي ويتولى ادارتها مجلس نقابة تنتخبه الهيئة العامة ويمثلها النقيب لدى الجهات الرسمية المختصة وامام الغير .

المادة ٤ - تعطى الاجازة بتعاطي ومزاولة مهنة الجيولوجيا الى الجيولوجي المسجل في هذه النقابة بموجب هذا القانون من قبل نائب رئيس سلطة المصادر الطبيعية بتنسيب من مجلس النقابة وذلك بناء على طلب يقدمه الطالب الى النقابة مصحوبا بالشهادات والوثائق التي تثبت الشروط الواردة في المادتين (٢) و (٥) من هذا القانون ولا تعطى هذه الاجازة الا بعد ان يسجل الطالب اسمه كمعصر في سجل النقابة .

التسجيل في النقابة

المادة ٥ - أ (تقدم طلبات التسجيل الى مجلس النقابة معززة بالوثائق المطلوبة .

ب (ويشترط في طالب التسجيل :

(١) ان يكون اردني الجنسية ومقيم في المملكة الاردنية الهاشمية اقامة دائمة .

(٢) ان يكون حاملا لشهادة جامعية تحوله حمل لقب جيولوجي بموجب هذا القانون على ان تكون هذه الشهادة مقبولة لممارسة مهنة الجيولوجيا في البلد الذي منحه .

(٣) ان يكون حسن السيرة والسلوك وغير محكوم عليه بجريمة جنائية او جنحة اخلاقية .

(٤) ان يكون قد اتم الواحدة والعشرين من عمره .

المادة ٦ - للجيولوجي غير الاردني بموافقة مجلس الوزراء ان يطلب تسجيل اسمه في سجل النقابة وان يحصل على اجازة بتعاطي المهنة شريطة :

أ (ان يكون جيولوجيا بموجب احكام هذا القانون .

ب (ان يكون حسن السيرة والسلوك غير محكوم عليه بجريمة جنائية او جنحة اخلاقية .

ج (ان تعامل قوانين بلاده الجيولوجي الاردني بالمثل .

د (ان يقيم في الاردن بشكل دائم باستثناء المهرجانات الاجانب الذين تستعين بهم الحكومة في دراسة وتنفيذ المشروعات العامة .

المادة ٧ - أ (على مجلس النقابة بعد البحث والتدقيق ان يقرر على ضوء الوثائق المرفقة قبول طلب التسجيل او رفضه فلما كان القرار بالقبول فيسجل اسم الطالب بالسجل الخاص بعد دفعه الرسم المقرر لصندوق النقابة .

مجلس النواب

(ب) اذا كان القرار بالرفض فللطالب حق الاعتراض على القرار خلال ثلاثين يوماً من تبليغه.
(ج) تفصل في الاعتراض لجنة تشكل من نائب رئيس سلطة المصادر الطبيعية او من ينوب عنه رئيساً ونقيب الجيولوجيين واثنين من الجيولوجيين ينتخبهما نائب رئيس سلطة المصادر الطبيعية اعضاء ، وعضو آخر ينتدبه مجلس النقابة من غير اعضاءه ويكون قرار اللجنة الاعتراض قطعياً .

المادة ٨ - تنشر سنوياً في الجريدة الرسمية اسماء الجيولوجيين الذين لهم حق مزاولة المهنة والذين سددوا رسوم النقابة السنوية وأدوا اليمين المذكورة من المادة ١١ من هذا القانون وذلك بعد انقضاء الموعد المحدد من قبل مجلس النقابة لاستيفاء تلك الرسوم ولا تنشر اسماء الجيولوجيين الذين لم يسددوها أو لم يؤدوا اليمين .

المادة ٩ - لا يجوز لأية دائرة من الدوائر الحكومية والمؤسسات العامة قبول اي عمل ذي صبغة جيولوجية يتقدم به جيولوجي غير مسجل في هذه النقابة ولم ينشر اسمه في الجريدة الرسمية .

المادة ١٠ - (أ) يمارس الجيولوجيون المرخصون اعمال الجيولوجيا في المملكة الاردنية الهاشمية ما داموا مقيمين فيها بصورة عادية .

(ب) لمجلس النقابة ان يعيد لقب اسم اي جيولوجي في سجل الجيولوجيين مزاولي المهنة اذا كان حلف اسمه قد نشأ عن انقطاع عن العمل او بسبب اقامته خارج البلاد او بسبب عدم دفعه الرسوم المطلوبة .

(ج) اذا لم تعاد تتوفر في الجيولوجي شروط مزاولة المهنة المنصوص عليها في المواد ٥ و ٦ و ١١ من هذا القانون فلمجلس النقابة حق منحب الاجازة منه ، وفي حالة زوال تلك الاسباب ، عليه ان يعيها اليه بناء على طلبه .

المادة ١١ - على الجيولوجيين المسجلين في سجل النقابة وفي خلال شهرين من نفاذ هذا القانون وعلى الجيولوجي الذي يسجل اسمه لأول مرة في سجل النقابة ان يحلفوا اليمين التالي امام نائب رئيس سلطة المصادر الطبيعية وبحضور النقيب او عضوين من مجلس النقابة .

اقسم بالله العظيم ان اكون مخلصاً للملك والوطن وان اؤدي عملي بامانة واخلاص وان احافظ على شرف المهنة وان اعمل جاهدا لرفع مستواها وان احترم قوانينها وانظمته وتقاليدها .

تشكيلات النقابة / الهيئة العامة

المادة ١٢ - تتألف الهيئة العامة للنقابة من الجيولوجيين المسجلين والسدد للرسوم .

المادة ١٣ - للهيئة العامة حق :

(أ) انتخاب النقيب و اعضاء مجلس النقابة .

(ب) تصديق الموازنة السنوية .

(ج) اعتماد الميزانية السنوية والحساب الختامي للسنة المنتهية بعد الاطلاع على تقرير فاحصي الحسابات وتعيين فاحص الحسابات للسنة المقبلة .

(د) تحديد الرسوم النقابية بأنظمة تصدر وفق احكام هذا القانون .

(هـ) اقتراح مشاريع الانظمة والمواظقة على التعليمات التي يضعها مجلس النقابة .

(و) النظر في جميع الشؤون التي تهم النقابة .

المادة ١٤ - (أ) تتعقد الهيئة العامة لانتخاب اول مجلس للنقابة من حاملي شهادة الاجازة في الجيولوجيا (البكالوريوس او ما يعادله) بدعوة من نائب رئيس سلطة المصادر الطبيعية خلال شهر من تاريخ نفاذ هذا القانون وتتخذ اجتماعها العادي خلال شهر كانون الاول من كل عام في موعد يحدده المجلس .

(ب) تعقد الهيئة العامة اجتماعات استثنائية فوق العادة بناء على قرار مجلس النقابة او بناء على طلب ربع الاعضاء للنظر في امور معينة والنقيب الحق عند الضرورة وفي حالات مستعجلة ان يدعو الهيئة العامة للانعقاد بقرار يصدره مبيناً فيه الاسباب التي دعته الى ذلك .

المادة ١٥ - يرأس الاجتماعات المشار اليها بالفقرة (أ) من المادة (١٣) ممثل يسميه نائب رئيس سلطة المصادر الطبيعية اما الاجتماعات الاخرى فيرأسها رئيس مجلس النقابة .

المادة ١٦ - توجه الدعوة لاجتماع الهيئة العامة للنقابة من قبل النقيب او نائبه في حالة غيابه بكتب شخصية وباعلان ينشر في الصحف المحلية وفي مكان بارز في المقر العام للنقابة وفروعها .

المادة ١٧ - يكون اجتماع الهيئة العامة قانونياً اذا حضره اكثرية الاعضاء المسجلين واذا لم يكتمل النصاب القانوني في المرة الاولى فيعقد الاجتماع بعد مضي اسبوعين في ذات المكان والساعة من تاريخ الاجتماع الاول ويكون انعقاد الهيئة عندئذ قانونياً مهما كان عدد الاعضاء الحاضرين وتصدر القرارات بالاغلبية .

المادة ١٨ - تتخذ قرارات الهيئة العامة باكثرية اصوات الحاضرين واذا تعادلت الاصوات للزوجين : الحائز الذي فيه الرئيس .

مجلس النواب

مجلس النقابة

المادة ١٩ - ان مجلس النقابة هو الهيئة الادارية فيها ويتألف من نقيب اي رئيس وستة اعضاء ينتخبون من قبل الهيئة العامة .

المادة ٢٠ - ينتخب مجلس النقابة لمدة ستين تبتدئ في اول شهر كانون الثاني ويشترط في ذلك ان يكون النقيب جيولوجيا مارس المهنة مدة لا تقل عن ست سنوات ويشترط ان يكون الاعضاء ممن مارسوا المهنة مدة لا تقل عن ثلاث سنوات ويستمر للمجلس في عمله الى ان يتم انتخاب المجلس الجديد .

المادة ٢١ - أ) يجتمع مجلس النقابة مرة على الاقل في الشهر بصورة عادية ويمكن اجتماعه في كل وقت بصورة استثنائية بدعوة من النقيب او نائبه عند غياب النقيب .

ب) يتولى النقيب او من يقوم مقامه حال غيابه تنفيذ مقررات مجلس النقابة .

المادة ٢٢ - أ) في حالة شغور وظيفة النقيب لاي سبب من الاسباب يصبح نائب النقيب تقيما حتى نهاية الدورة التالية ويدعى من حصل على اكثريه الاصوات في انتخاب اعضاء المجلس بحسب التسلسل ليصبح عضوا في المجلس .

ب) اذا استقال عضو من مجلس النقابة او شغل مكانه لاي سبب آخر يدعى من حصل على اصوات اكثر عند انتخاب المجلس بحسب التسلسل ليخلفه ، اما اذا كان عدد الاعضاء المستقلين او الذين شغرت امكنتهم في وقت واحد اكثر من اثنين تدعى الهيئة العامة لانتخاب من يخلفهم .

ج) يعتبر لاقدا لعضوية المجلس كل عضو تغيب عن حضور الاجتماعات خمس جلسات متتالية دون عذر مقبول .

المادة ٢٣ - أ) يتولى شؤون النقابة مجلس النقابة المنتخب من قبل الهيئة العامة .

ب) يجوز اعادة انتخاب النقيب لدورة ثانية ولا يهاد انتخابه بعد ذلك الا بعد انتهاء دورة واحدة على انتهاء مدته السابقة .

ج) ينتخب المجلس المؤلف على هذه الصورة من بين اعضائه نائبا للنقيب وامينا للسر وامينا للصندوق .

د) يبلغ مجلس النقابة نتيجة الانتخاب الى نائب رئيس سلطة المصادر الطبيعية خلال اسبوع وعليه نشر النتيجة في الجريدة الرسمية .

المادة ٢٤ - لنائب رئيس سلطة المصادر الطبيعية ان يعطى في قانونية الانتخاب لدى محكمة العدل العليا خلال اسبوعين من تاريخ تبليغه قرار الهيئة العامة .

المادة ٢٥ - اذا قررت محكمة العدل العليا فسخ القرار المطعون فيه تدعى الهيئة العامة للاجتماع خلال ثلاثين يوما من تاريخ الفسخ لاعادة الانتخاب .

مهام مجلس النقابة

المادة ٢٦ - لمجلس النقابة حق :

- ١ - أ) النظر في طلبات تسجيل الجيولوجيين واتخاذ القرارات في قبولها او رفضها .
- ب) المحافظة على مبادئ المهنة وتعاليلها والدفاع عن حقوق النقابة وكرامة المتسجلين اليها .
- ج) ادارة شؤون النقابة واموالها وتحصيل الرسوم المستحقة لها .
- د) دعوة الهيئة العامة وتنفيذ مقرراتها .
- هـ) اعداد النظام الداخلي للنقابة والانظمة الاخرى التي يتطلبها تنفيذ هذا القانون وما يرى ادخاله عليها من تعديلات .
- و) النظر في كل نزاع يتعلق بمزاولة المهنة بين الاعضاء وبين اصحاب الاعمال وتسوية ما يقوم بينهم من خلافات .
- ز) تأديب الاعضاء المخالفين .

٢ - لمجلس النقابة حق تعيين الموظفين الضروريين لادارة اعماله وتعيين رواتبهم وما يستحقون من تعويض مراعى كفاءة كل واحد منهم وله حق الاستغناء عن خدماتهم .

الحلقات وبدل الاتعاب

المادة ٢٧ - لمجلس النقابة صلاحية النظر في الحلقات التالية :

- أ) الحلقات التي تقع بين اعضاء النقابة لاسباب تتعلق بالمهنة .
- ب) الحلقات بين صاحب العمل وعضو النقابة على تحديد بدل الاتعاب عندما لا يكون هناك اتفاق خطي .

المادة ٢٨ - اذا لم يبت المجلس في الخلاف خلال ثلاثين يوما من تاريخ تقديمه للقرقاء حق مراجعة المحاكم .

المادة ٢٩ - تتبع امام مجلس النقابة اصول المحاكمات المثبتة لدى المحاكم الصلحية بقدر الامكان وتكون قراراته الغيابية قابلة للاعتراض خلال اسبوع واحد من تاريخ تبليغها .

المادة ٣٠ - تستأنف قرارات مجلس النقابة الى محكمة الاستئناف خلال خمسة عشر يوما من تاريخ تبليغ القرار اذا كان غيابيا او من تاريخ تفهيمه اذا كان حاضرا وتكون قرارات محكمة الاستئناف قطعية .

المادة ٣١ - تنفذ دوائر الاجراء قرارات مجلس النقابة وينتشر من ذلك قرارات المحاكم .

مجلس النواب

السلطة التأديبية

المادة ٣٢ - أ (كل عضو أخل بواجبات مهنته أو تجاوز أو قصر بواجباته المهنية أو أقدم على عمل يتال من شرف المهنة أو تصرف في حياته الخاصة تصرفاً يخط من قدرها يعرض نفسه للعقوبات المنصوص عليها في هذا القانون .

ب (لا تسري أحكام الفقرة السابقة على الأعضاء المستخدمين في الدولة أو المؤسسات العامة إذا كانوا خاضعين لسلطانها التأديبية .

المادة ٣٣ - تقام الدعوى التأديبية بناء على : -

- أ (طلب نائب رئيس سلطة المصادر الطبيعية ، أو
- ب (شكوى خطية من أحد الأعضاء ، أو
- ج (شكوى خطية من صاحب العمل ، أو
- د (يطلب من النقيب .

المادة ٣٤ - يتولى التحقيق في الشكاوى ضد الأعضاء مجلس من : -

- أ (جيولوجي يعينه نائب رئيس سلطة المصادر الطبيعية من جيولوجي الحكومة شريطة أن لا يكون عضواً في مجلس النقابة رئيساً .
- ب (عضوين من الهيئة العامة ينتخبهما مجلس النقابة من غير أعضائه .

المادة ٣٥ - يتم التحقيق وفق الاجراءات التالية : -

- أ (تخضع اجراءات التحقيق للسرية التامة .
- ب (إذا قرر مجلس النقابة أن هنالك ما يوجب التحقيق في الشكاوى فيحيلها الى مجلس التحقيق الذي عليه أن يبلغ المشتكى عليه التهمة المستندة اليه خطياً وذلك قبل موعد الجلسة بمدة لا تقل عن ثمانية ايام ثم يدعو للمثول أمامه وعلى المشتكى عليه أن يحضر الجلسة بنفسه وله أن يستعين بمحام يدافع عنه ولا تقبل وكالة الوكيل إذا لم يكن الموكّل حاضراً .

المادة ٣٦ - أ - بعد اتمام التحقيق يرفع مجلس التحقيق توصياته الى مجلس النقابة متضمناً رأيه حول براءة المشتكى عليه أو عدمها و لمجلس النقابة إذا لم يصر ضرورة الى استماع الادوات بنفسه ان يقبل هذه التوصيات . وان ثبت في موضوع الشكاوى بالشكل الذي يراه جادلاً وفي حالة الادانة يوقع مجلس النقابة على المخالف إحدى العقوبات التأديبية التالية : -

- أ (توجيه اللوم والتوبيخ .
- ب (التوقيف عن العمل مدة لا تزيد عن سنة .
- ج (يطالب اسمه من سجل الجيولوجيين بعد ادانته من المحاكم .

٢ - هذه العقوبات الواردة في الفقرة الاولى من هذه المادة لا تحول دون معاقبة المخالف ، بالعقوبات المنصوص عليها في القوانين الاخرى اذا كان ما قام به يعتبر جريمة يحكمها .

المادة ٣٧ - بالرغم مما ورد في المادة (٣٢) من هذا القانون يجوز لمجلس النقابة ان يتخذ اجراءات تأديبية بحق الجيولوجي الذي يدان بحكم قطعي بجناية او بجنحة اخلاقية ويعتبر قرار المحكمة بادانة الجيولوجي كما لو كان توصية بادانته من قبل مجلس التحقيق وفقاً للمادة (٣٦) من هذا القانون وعلى مجلس النقابة بعد النظر في قرار الادانة ان يوقع إحدى العقوبات الواردة في المادة السابقة .

المادة ٣٨ - تكون القرارات الغيابية قابلة للاعتراض لدى مجلس النقابة خلال عشرة ايام من ثاني يوم التبليغ .

المادة ٣٩ - أ (تكون قرارات مجلس التأديب قابلة للاستئناف الى محكمة الاستئناف خلال خمسة عشر يوماً تبتدى من ثاني يوم تفهم القرار أو من تاريخ تبليغه اذا كان غيابياً .

ب (يجوز استئناف القرار الغيابي دون الاعتراض عليه .

المادة ٤٠ - للنائب العام استئناف قرارات مجلس التأديب في جميع الاحوال حتى ولو لم يصار قرار بالادانة وذلك خلال شهرين من تاريخ ورود اشعار يصادورها لمكتبه .

المادة ٤١ - على الدوائر الرسمية والمؤسسات العامة التي لها أنظمة تأديبية تبليغ مجلس النقابة من كل ما توقعه من عقوبات تأديبية على الجيولوجيين الذين يشتغلون في مصالحها .

المادة ٤٢ - على رئيس مجلس النقابة تبليغ القرارات التأديبية بعد اكتسابها الدرجة القطعية الى سلطة المصادر الطبيعية والمؤسسات التابع اليها العضو وذلك خلال اسبوعين من تاريخ اكتسابها الدرجة القطعية ، وإذا كان القرار بالاييقاف عن العمل مدة معينة أو بشطب الاسم فعلى نائب رئيس سلطة المصادر الطبيعية نشره في الجريدة الرسمية دون ذكر الاسباب ما لم يرد في القرار ما يخالف ذلك .

المادة ٤٣ - يجوز لمن صادر قرار بشطب اسمه من السجل أن يطلب بعد مضي ثلاث سنوات ميلادية من تاريخ ذلك القرار اعادة قيام اسمه في السجل وعلى مجلس النقابة ان ينظر في طلبه فاذا رفض المجلس فله ان يجدد الطلب مرة اخرى بعد سنتين من تاريخ قرار الرفض .

حقوق التقاعد

المادة ٤٤ - يجدد بنظام حقوق تقاعد الأعضاء ومساعدتهم ضمن الامكانيات المادية لصندوق التقاعد .

المادة ٤٥ - في حالة وفاة العضو بصرف لارملته ولاولاده القصر ولايزيد اذا كالا عاجزين عن الكسب راتباً شهرياً يعادل نصف الراتب التقاعدي المقرر له حال حياته بشرط التثبت من فقرهم ويوزع الراتب عليهم بالتساوي وينتهي في جميع الاحوال بوفاة الشخص المستفيد .

مجلس النواب

المادة ٤٦ - تفقد الأرملة حقها في الراتب بزواجها والقصر في بدوغ الذكور وزواج الاناث .

المادة ٤٧ - لمجلس النقابة ان يعيد النظر في كل وقت في الرواتب التقاعدية والتعويضات وفقاً لما تقتضيه حالة النقابة المالية او حالة الشخص المستفيد من الراتب التقاعدي والتعويض .

العقوبات

المادة ٤٨ - ١ - كل من :

- أ) انتقد لقب جيولوجي وهو لا يستحقه بحكم هذا القانون ، او
 - ب) زاول مهنة الجيولوجي دون الحصول على ترخيص ، او
 - ج) زاول مهنة الجيولوجي دون ان يدفع رسوم التسجيل والاشتراك السنوي ، او
 - د) تعاطى مهنة الجيولوجيا بعد ان صدر قرار قطعي بإيقافه عن تعاطيها او بشطب اسمه من سجل النقابة .
- يعاقب بغرامة من خمسة دنانير الى مائة ديناراً او بالسجن مدة أسبوع الى ثلاثة اشهر او بالعقوبتين معاً ، واذا تكررت المخالفة تضاعف العقوبة .
- ٢ - كل من زور وثائقه من اجل الحصول على لقب جيولوجي او من اجل مواصلة هذه المهنة او استعمل مثل هذه الوثائق يعاقب بالعقوبات المنصوص عليها في قانون العقوبات .

موارد النقابة

المادة ٤٩ - تبدأ السنة المالية للنقابة في اليوم الاول من كانون الثاني وتنتهي في آخر يوم من كانون اول من كل عام .

المادة ٥٠ - ١ - تتألف موارد النقابة من :

- أ) رسوم التسجيل ورسوم اعادة التسجيل .
- ب) الرسوم السنوية .
- ج) العوائد التي تستوفي لصندوق التقاعد من الاعضاء .
- د) الاعانات والهبات التي يوافق عليها مجلس الوزراء .
- هـ) بدلات الاشتراك في مجلة النقابة والمان مطبوعاتها .
- و) ومن نسبة لا تزيد عن ٥% من دخل الجيولوجي من مهنة الجيولوجيا حسب التقدير النهائي لدى دائرة ضريبة الدخل .
- ٢) تحدد هذه الموارد وكيفية فرضها واستيفائها وجبايتها في النظام الداخلي او في انظمة توضع لهذه الغاية .

المادة ٥١ - مجلس النقابة هو المهيمن على اموال النقابة ومن وظائفه ان يقوم بتحصيل الاموال وحفظها والاقتراح على الهيئة العامة بتحديد مقدار الرسوم واقرار صرف النفقات التي تستلزمها ادارة النقابة ضمن حدود الاعتمادات المرصودة في ميزانيتها والفصل في جميع الامور الاخرى المتعلقة بالنقابة وله في ظروف طارئة اصدار ملحق او أكثر للدوازة لتسديد بعض النفقات بشرط عرضها على الهيئة العامة في اول اجتماع لها بعد الاصدار .

المادة ٥٢ - ١ - يضع المجلس في كل سنة ميزانية للسنة المالية المقبلة ويعرضها على الهيئة العامة للتصديق .

٢) يقدم المجلس الحساب الختامي للسنة المالية السابقة الى الهيئة العامة للتصديق عليه .

٣) اذا حالت ظروف استثنائية دون انعقاد الهيئة العامة في مواعيدها وتصديق الميزانية والحساب الختامي ، يستمر في الجباية والاتفاق على اساس الميزانية السابقة الى ان تجتمع الهيئة العامة وتقر الميزانية الجديدة .

المادة ٥٣ - ١ - تودع النقود والاوراق المالية في مصرف او أكثر يعين بقرار من مجلس النقابة .

ب) لا يجوز التصرف في شيء من اموال النقابة الا بقرار من المجلس .

ج) اوامر الابداع والصرف يوقعها التقيب وامين الصندوق او من ينوب عنهما بقرار من المجلس .

د) يحدد النظام الداخلي المبلغ الذي يجوز الاحتفاظ به في خزنة النقابة .

هـ) تنظيم كافة الامور للبحوث عنها في المواد ٤٩-٥٣ بموجب النظام الداخلي .

و) لا يجوز اتفاق اي نفقات او رواتب الا من الاعتمادات المرصودة لها في الميزانية .

احكام عامة

المادة ٥٤ - تعفى نقابة الجيولوجيين من ضريبة المسققات وضريبة المعارف ومن رسوم طوابع الواردات ومن الطوابع البريدية على مراسلاتها .

المادة ٥٥ - للهيئة العامة لنقابة الجيولوجيين ومن وقت لآخر ان تضع بمواقفة مجلس الوزراء انظمة لتنظيم الامور التالية :-

أ - تنظيم الامور الداخلية لمجلس النقابة والطرق التي يسير عليها .

ب - تحديد الرسوم المبنية في المادة (٥١) وكيفية استيفائها .

ج - تحديد الرسوم الواجب تقاضيها عن القضايا التي ترفع الى مجلس النقابة بموجب هذا القانون وكيفية استيفائها .

مجلس النواب

- د - تعيين الحد الأعلى للأجور التي يستحقها كل عضو من الاعمال التي يقوم بها لأرباب العمل.
- هـ - نظام التقاعد والتأمين الاجتماعي.
- و - أية أنظمة أخرى من أجل تنظيم شؤون مهنة الجيولوجي.

المادة ٥٦ - يجوز لمجلس الوزراء بتسليم من نائب رئيس سلطة المصادر الطبيعية حل مجلس النقابة لمقتضيات الأمن والسلامة العامة وتعيين لجنة من مبعة أشخاص على الأقل من ذوي الاختصاص ما أمكن برئاسة نائب رئيس سلطة المصادر الطبيعية تمارس صلاحيات ومهام مجلس النقابة ويكون قرار مجلس الوزراء قطعياً غير قابل للطعن.

المادة ٥٧ - ١ (لا يجوز قيام تجمع نقابي الا بقرار من مجلس الوزراء وتنسيق الوزير المختص وموافقة مجلس الوزراء على نظامه الداخلي .

٢ (يحل التجمع النقابي بقرار من مجلس الوزراء لامور امنية والسلامة العامة ويكون قراره قطعياً غير قابل للطعن .

المادة ٥٨ - لا تسري احكام القوانين الخاصة للاجتماعات العامة على اجتماعات النقابة التي تعقد للبحث في شؤون المهنة .

المادة ٥٩ - اذا لم يتم مجلس النقابة بمهامه او تضر عليه القيام بها لاي سبب ما فلي نائب رئيس سلطة المصادر الطبيعية ان يدعو الهيئة العامة للاجتماع وانتخاب مجلس اخر وفقاً للفقرة (أ) من المادة (١٤) من هذا القانون .

المادة ٦٠ - رئيس الوزراء والوزراء المختصون مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

(ج)

السيد المقرر

قرار رقم (٢٥) لسنة ١٩٧٢

اجتمعت اللجنة القانونية لمجلس النواب بنصابها القانوني بجلستين متتاليتين آخرها بتاريخ ١٥/٤/١٩٧٢ برئاسة رئيس اللجنة معالي السيد رياض المفلح وحضور اصحاب المجلس المقرر سليمان القضاء ، بشارة غصيب ، سبابا العكشه ، يعقوب معمر ، عبد الوهاب المجالي ، خالد الحاج حسن ، عبد الباقي جمو ، رزق البطاينة ومحيي الدين الحسيني .

ونظرت بمشروع قانون مزاولة مهنة الصيدلة لعام ١٩٧٢ وبعد دراسته وتدقيقه قررت قبوله بالصيغة المرفقة الجديدة ، وتوصي المجلس الكريم بالموافقة على قرارها .

اللجنة القانونية

غزالة عضو اللجنة معالي السيد خالد الحاج حسن اوى ان تكون نسبة الرج القصوى للمستودع خمسة عشر بالمائة والصيدليات عشرين بالمائة .

خالد الحاج حسن

السيد وزير الصحة

ارجو التكرم بتأجيل الموافقة على هذا القانون الى جلسة قادمة قريبة جداً لان هناك ايضاً بعض النقاط .

السيد الرئيس

هل يوافق المجلس على تأجيل النظر بهذا القانون؟

الجميع : موافقون .

(د)

السيد المقرر

قرار رقم (٢٦) لسنة ١٩٧٢

اجتمعت اللجنة القانونية لمجلس النواب بنصابها القانوني بتاريخ ١٧/٤/١٩٧٢ برئاسة رئيس اللجنة معالي السيد رياض المفلح وحضور اصحاب المجلس المقرر سليمان القضاء ، سبابا العكشه ، يعقوب معمر ، بشارة غصيب ، عبد الوهاب المجالي ، عبد الباقي جمو ، محي الدين الحسيني .

ونظرت بالقانون المؤقت رقم (٣٩) لسنة ١٩٧١ قانون تعديل لقانون عا كم الصلح والمحال عليها وبعد دراسته وتدقيقه بحضور معالي وزير العدل واصحاب العطفلة وكبيل وزارة العدلية ومفتش العدلية ورئيس محكمة الاستئناف قررت قبوله كما ورد من الحكومة مع التعديلات التالية : -

١ (المادة الثانية التي تعدل المادة السابعة من القانون الاصيل :

يستعاض عن عبارة (عند تقديم الدعوى الى قاضي الصلح تقيد بدفعها الخصوص وترسل صورة من محضر الدعوى مربوطة بملذكرة تبليغ) الواردة في اول المادة بعبارة (تقيد الدعوى عند تقديمها الى قاضي الصلح وترسل صورة من محضرها مربوطة بسند التبليغ) .

٢ (المادة الثالثة التي تعدل المادة ٢٣ من القانون الاصيل :

يستعاض عن عبارة (للقاضي ان يقرر استماع بعض الخبراء والكشفت) الواردة في اول المادة بعبارة

هكذا
مجلس
العدل

- ١ -

السيد الرئيس

هل يوافق المجلس على قرار اللجنة ؟

الجميع : موافقون .

السيد الرئيس

أذن القانون المؤقت رقم ٣٩ لسنة ١٩٧١

قانون معدل لقانون حماكم الصلح . هل يوافق المجلس

أعليه كما اقتره اللجنة ؟

الجميع : موافقون .

وفيما يلي نص القانون كما وافق المجلس عليه

وبالصيغة التي سيرفع فيها الى مجلس الاعيان المؤقت .

(لاقتاضي ان يقرر الاستعانة بخبير او اكثر واجراء الكشف) .

٣ المادة (٩) التي تلغي المادة ٣٢- من القانون الاصيلي يحلف منها عبارة (ويعضاد ترقيم المواد اللاحقة على هذا الاساس) .

وبالنسبة للقانون المؤقت رقم (٤٧) لسنة ١٩٧١ قانون معدل لقانون حماكم الصلح توصي اللجنة برفضه لان مضمونه ادخل في البند الثالث من هذا القرار .

وتوصي المجلس الكريم بالموافقة على قرارها .

اللجنة القانونية



مكتبة
الجامعة
الاسلامية

اجراءات اللجنة القانونية لمجلس النواب	
المادة ٢٤ كما وردت من الحكومة بالتعديل الجديد	المادة ٢٣ من القانون ١٩٧١ المعدل لقانون عاك الصلح
ينبغي ما جاء في المادة (٧) من القانون الاصلي ويستأنف عنه بما يلي : - المادة ٧ : عند تقديم الدعوى الى القاضي الصلح تهدد بدفعها الخصوم وترسل صورة من حضور الدعوى مربوطة بذكره وتبلغ بين يدي لزوجم حضور للمدعي عليه في اليوم المين للمحاكمة وتغري التليغات بواسطة الخضر وفقا لاصول التبعة في قانون اصول المحاكمات المحققة بالتليغات .	المادة ٧ : عند تقديم الدعوى الى القاضي الصلح تهدد بدفعها الخصوم وترسل صورة من حضور الدعوى مربوطة بذكره وتبلغ بين يدي لزوجم حضور للمدعي عليه في اليوم المين للمحاكمة وتغري التليغات بواسطة الخضر وفقا لاصول التبعة في قانون اصول المحاكمات المحققة بالتليغات .
ينبغي ما جاء في المادة ٢٣ من القانون الاصلي ويستأنف عنه بما يلي : - المادة ٢٣ : القاضي ان يقرر استماع بعض الخبراء والكشف على اي مال مشكوك او غير مشكوك وتتم اجراءات الكشف وفقا لاصول المحققة في قانون اصول المحاكمات المحققة .	المادة ٢٣ : القاضي ان يقرر لزوم استماع بعض الخبراء والكشف على الحال بحضور الطرفين او الطرفين مع الشهود وعندما يفهم الطرفين القرار يطقن الاصول الواردة في قانون اصول المحاكمات المحققة من حيث تبادل الراءح .
المادة ٢٣ كما وردت من الحكومة بالتعديل الجديد	المادة ٢٣ من القانون ١٩٧١ المعدل لقانون عاك الصلح
ينبغي ما جاء في المادة ٢٣ من القانون الاصلي ويستأنف عنه بما يلي : - المادة ٢٣ : القاضي ان يقرر استماع بعض الخبراء والكشف على اي مال مشكوك او غير مشكوك وتتم اجراءات الكشف وفقا لاصول المحققة في قانون اصول المحاكمات المحققة .	المادة ٢٣ : القاضي ان يقرر لزوم استماع بعض الخبراء والكشف على الحال بحضور الطرفين او الطرفين مع الشهود وعندما يفهم الطرفين القرار يطقن الاصول الواردة في قانون اصول المحاكمات المحققة من حيث تبادل الراءح .

ماحولات مجلس النواب حول القانون المؤقت رقم ٢٩ لسنة ١٩٧١ المعدل لقانون عاك الصلح

اجراءات اللجنة القانونية لمجلس النواب	
المادة ٢٤ كما وردت من الحكومة بالتعديل الجديد	المادة ٢٣ من القانون ١٩٧١ المعدل لقانون عاك الصلح
ينبغي ما جاء في المادة ٢٣ من القانون الاصلي ويستأنف عنه بما يلي : - المادة ٢٣ : القاضي ان يقرر استماع بعض الخبراء والكشف على اي مال مشكوك او غير مشكوك وتتم اجراءات الكشف وفقا لاصول المحققة في قانون اصول المحاكمات المحققة .	المادة ٢٣ : القاضي ان يقرر لزوم استماع بعض الخبراء والكشف على الحال بحضور الطرفين او الطرفين مع الشهود وعندما يفهم الطرفين القرار يطقن الاصول الواردة في قانون اصول المحاكمات المحققة من حيث تبادل الراءح .
المادة ٢٣ كما وردت من الحكومة بالتعديل الجديد	المادة ٢٣ من القانون ١٩٧١ المعدل لقانون عاك الصلح
ينبغي ما جاء في المادة ٢٣ من القانون الاصلي ويستأنف عنه بما يلي : - المادة ٢٣ : القاضي ان يقرر استماع بعض الخبراء والكشف على اي مال مشكوك او غير مشكوك وتتم اجراءات الكشف وفقا لاصول المحققة في قانون اصول المحاكمات المحققة .	المادة ٢٣ : القاضي ان يقرر لزوم استماع بعض الخبراء والكشف على الحال بحضور الطرفين او الطرفين مع الشهود وعندما يفهم الطرفين القرار يطقن الاصول الواردة في قانون اصول المحاكمات المحققة من حيث تبادل الراءح .

انظر قرار اللجنة القانونية رقم (٢٦) المؤرخ في ١٧/٤/١٩٧٢

مجلس النواب

اجراءات اللجنة القانونية مجلس النواب	المادة كما وردت من الحكومة بالتعديل الجديد	المادة للممول بهذا الآن
انظر قرار اللجنة القانونية رقم (٢٦) المؤرخ في ١٧/٤/١٩٧٢	تعدل المادة ٢٨ من القانون الاصيل بالافاء مائة في الفقرات (١ و ٢ و ٣) منها والاصفاة عنه بما يلي : - ١ - في القضايا الجزائية : ٠ أ - يتألف حكم محكمة الصلح في الخانات الى عكة البداية ما لم يكن الحكم صادرا بالبراءة فيكون تطبيقا مراعاة من الاعراض . ب - في الجرائم الاخرى يتألف حكمها الى عكة البداية اذا كانت العقوبة المحكوم بها لا تجاوز الحبس مدة اسبوع وللمتهم مدة دائره وفي عدا ذلك يتألف حكمها الى عكة الاستئناف . ج - اذا تعدل مرجع الاستئناف بسبب تعدد التيم او التكوين في القضية الواحدة فيكون المرجع الغرض عكة الاستئناف . ٢ - يتألف حكم محكمة الصلح في القضايا العقوبة المقتضية بئج تقدي او مان مقول الى عكة البداية اذا كانت قيمة التيم به لا تجاوز خمسين دينارا او في اقل ذلك يتألف الى عكة الاستئناف . ٣ - يباد الاستئناف في الاحكام الصلحة عشرة ايام تبدأ من التيم الثاني لتيم الحكم ان كان وجاهدا والا في تاريخ تيمه . اذا قدم الاستئناف مع استئنافي غير ضمن مجال الى المحكمة ذات الاختصاص .	نص الفقرات او ٢ و ٣ من المادة ٢٨ ١ - يتألف حكم محكمة الصلح في القضايا الجزائية الى المحكمة البداية اذا كانت العقوبة المحكوم بها غرامة لا تتجاوز خمسة دنانير وفي اقل ذلك يتألف حكمها الى عكة الاستئناف . ٢ - يتألف حكم محكمة الصلح في القضايا العقوبة الى المحكمة البداية اذا كانت قيمة التيم به لا تجاوز عشر دنانير او كان مرفوع المرمى مالا غير مقول لا تجاوز قيمة هذا المبلغ وفي اقل ذلك يتألف الى عكة الاستئناف . ٣ - للمحكوم عليه ان يتألف الحكم خلال ايام عشرة ايام ابعده من اليوم الثاني لتيم الحكم او من اليوم التالي لتيمه اذا كان غنيا .

اجراءات اللجنة القانونية مجلس النواب	المادة كما وردت من الحكومة بالتعديل الجديد	المادة للممول بهذا الآن
انظر قرار اللجنة القانونية رقم (٢٦) المؤرخ في ١٧/٤/١٩٧٢	يلقى مائة في المادة (٣٠) من القانون الاصيل ويستأنف عنه بما يلي : - المادة ٣٠ ١ - في القضايا العقوبة لا يجوز ان تجري المحاكمة الا وجاهدا او بتاتة الجزائي وراعي احكام قانون اصول المحاكمات العقوبة المقتضية بحضور وغيب القراءة واستئناف الاموري . ٢ - اذا استؤنف الحكم الصادر بتاتة الجزائي وقررت محكمة الاستئناف قسمة واحدة القضية لتتظر فيها وتختلف التريق التي من حضور المحاكمة ايضا فلا يقل استئناف الحكم الذي ييسر بتتية المحاكمة الا اذا ثبت ان غياه كسان للمدة مشروعة .	نص المادة (٣٠) ١ - اذا لم يحضر للمضي في اليوم الذي عينته المحكمة تطلي التمران بة وقط دعواه مؤقدا و تقسيمه تمرر للمضي عليه حسبما تقدره بناء على طلبه . ٢ - اذا لم يحضر للمضي عليه ينظر القاضي في دعوى للمضي غنيا ويحكم بما و اذا حضر للمضي عليه في اليوم الذي قيمته المحكمة و تأجلت الدعوى ولم يحضر في الجلسة الواجبة فيصدر الحكم في حقه غنيا با مجازة وباجها . قابلا للاستئناف دون ان يكون له الحق في الاعتراض عليه . ٣ - اذا تمر اجراء عاكمة للمضي عليه غنيا و حضر في جلسة من الجلسات التالية وقدم علما مشروعا لتعفيه قبل القاضي ان يقبله في الجلسة وان يطلعه بالاجراءات التي جرت في غياهه وله ان يكرر هذه الاجراءات في حضوره اذا رأى ان ذلك ضروري لتحقيق العدالة .

محكمة

اجراءات اللجنة القانونية لمجلس الاعيان	المادة كما وردت من الحكومة بالتعديل الجديد	المادة المعمول بها الآن
الطلب ر قرار اللجنة القانونية رقم (٢٦) المـ ————— تاريخ في ١٧/٤/١٩٧٢	ينبغي ما جاء في المادة ٣١ من القانون الاصيل ويستأنف عنه على:- ٣١- في التقديما الجزائية ١- اذا لم يحضر المتهم عليه المبلغ موعدا المحاكمة القاضي ان يحاكمه غيابيا واذا حضر احدها جلسات وتختلف بعد ذلك تجري المحاكمة ببقية بقية التباين ويكون الحكم الصادر بفسله المدة قابلا للاستئناف . ٢- يحوز الاعتراض على الحكم التبايني خمسة ايام من اليوم التالي للتبليغ او استئنافه خلال المدة المدة للمدة للمدة . ٣- اذا تخلف المترض عن الحضور الى المحكمة في الوقت المعين لسماح الاعتراض ترد المحكمة الاعتراض . ٤- اذا حضر المترض عند التظلم في دعوى الاعتراض تقرر المحكمة السير في الدعوى وتقرر الاعتراض اذا ظهر ما انه قدم ضمن المدة القانونية وتقرر في اسباب الاعتراض وتصدر قرارها برد الاعتراض او فسخ الحكم التبايني وابالاه او تعديله . ٥- الحكم الصادر ببتيجة الاعتراض في اي من الحالات السابقة قابل للاستئناف .	فصل المادة ٣١ يحوز الاعتراض على الحكم التبايني خلال خمسة ايام من اليوم التالي للتبليغ او استئنافه خلال عشرة ايام .

اجراءات اللجنة القانونية لمجلس النواب	المادة كما وردت من الحكومة بالتعديل الجديد	المادة المعمول بها الآن
انظر قرار اللجنة القانونية رقم (٢٦) المـ ————— تاريخ في ١٧/٤/١٩٧٢	١- الاستئناف من حق النيابة العامة والمدعي الشخصي والحكم عليه والسود بالمال . ٧- اذا استأنف الحكم عليه الحكم التبايني الصادر ضده وتقرر محكمة الاستئناف فسخه وإعادة القضية للنظر فيها وتختلف من حضور المحاكمة ايضا فلا يقبل استئناف الحكم الذي يصدر بعد ذلك الا اذا ثبت ان غيابيه كان لمطروعة مشروعة . تبلي المادة ٣٢ من القانون الاصيل ويعد ترقيم المواد اللاحقة على هذا الاساس .	١- اذا تخلف المترض او تخلف المترض عليه عن الحضور عند النظر في دعوى الاعتراض تقرر المحكمة بناء على طلب المترض السير في الدعوى يحق المترض عليه التخلي عن المضور وقاينها وتقرر الاعتراض اذا ظهر ما انه قد سلم ضمن المدة القانونية وتتقرر في اسباب الاعتراض وتصدر قرارها برد الاعتراض او فسخ الحكم التبايني وابالاه او تعديله ويكون المترض عليه الحق في استئناف هذا القرار . ٢- اذا استأنف المضي عليه الحكم التبايني الصادر ضده وتقرر محكمة الاستئناف فسخه وإعادة القضية للنظر فيها وتختلف بالدعي عليه من حضور المحاكمة ايضا فلا يقبل استئناف الحكم الذي يصدر ببتيجة هذه المحاكمة الا اذا ثبت ان غيابيه كان لمطروعة مشروعة .

مجلس النواب

انظر قرار المجلس القانوني رقم (٢٦) المؤرخ في ١٧/٤/١٩٧٢

اجراءات اللجنة القانونية
لمجلس النواب

المادة ٣١ كوردت من الحكومة بالتعديل الجديد

يبقى ما جاء في المادة ٣١ من القانون الاصلي ويستثنى
في غير الحالات التي ورد عليها نص خاص تعني القضايا
الصلحية في هذا القانون القضايا الحقوقية والجزائية غير انه
لا يتبع في المواد الجزائية التفتيش في الصلح وتغيب المشتكى عليه
اليمين واخذ ثقات الشهود الضرورية سلفا وتبلغ المشتكى عليه
صورة عن ضبط الدعوى.

المادة المفعول بها الآن

تبقى القضايا الصلحية في هذا القانون الحقوقية الجزائية
والجزائية غير انه لا يتبع في المواد الجزائية التفتيش في الصلح
وتغيب المشتكى عليه اليمين واخذ ثقات الشهود الضرورية
سلفا وتبلغ المشتكى عليه صورة عن ضبط الدعوى.

نص المادة ٣١

قانون رقم () لسنة ١٩٧٢

قانون معدل لقانون محاكم الصلح

○○○○○

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون محاكم الصلح لسنة ١٩٧٢) وبقرأ مع قانون محاكم الصلح
رقم (١٥) لسنة ١٩٥٢ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديل كقانون واحد
ومعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يلغى ما جاء في المادة (٧) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بما يلي :

المادة ٧

تعقد الدعوى عند تقديمها الى قاضي الصلح وترسل صورة عن محضرها مبروطة بسند التبليغ بين
فيها لزوم حضور المدعى عليه في اليوم المعين للمحاكمة وتجري التبليغات بواسطة المحضر وفقاً
للاصول المتبعة في قانون اصول المحاكمات الحقوقية للتبليغات .

المادة ٣ - يلغى ما جاء في المادة (٢٣) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بما يلي :

المادة ٢٣ :

لقاضي ان يقرر الاستعانة بخبير أو أكثر واجراء الكشف على أي مال منقول أو غير منقول وتم
اجراءات الكشف وفقاً للاصول المقررة في قانون اصول المحاكمات الحقوقية .

المادة ٤ - تعدل المادة (٢٤) من القانون الاصلي بإلغاء ما جاء في الفقرة (٣) منها والاستعاضة عنه بما يلي :

٣ - حل القاضي ان يدرج في من القرار على الحكم واسبابه والمواد القانونية التي بني عليها حكمه
وان يفهم الطرفين ان لهما الحق في استئنائه خلال عشرة ايام من اليوم التالي لتفهم .

المادة ٥ - يلغى ما جاء في المادة ٢٧ من القانون الاصلي ويستعاض عنه بما يلي :

المادة ٢٧ :

يعطى كل من ذوي الشأن عند الطلب صورة مصدقة عن الفقرة الحكيمة مخزنة على رقم اصابة
الدعوى المتسلسل ومؤرخة ومختومة بخاتم المحكمة وموقعة بأضاء القاضي أو رئيس الكلية أو رئيس القلم .

محكمة الصلح

المادة ٦ - تعدل المادة (٢٨) من القانون الاصيل بالغاء ما جاء في الفقرات (١ و ٢ و ٣) منها والاستعاضة عنه بما يلي :-

١ - في القضايا الجزائية :

أ - يستأنف حكم محكمة الصلح في المخالفات الى محكمة البداية ما لم يكن الحكم صادرا بالغرامة فيكون قطعيا مع مراعاة حق الاعتراض .

ب - في الجرائم الاخرى يستأنف حكمها الى محكمة البداية اذا كانت العقوبة المحكوم بها لا تتجاوز الحبس مدة اسبوع والغرامة عشرة دنانير وفيما عدا ذلك يستأنف حكمها الى محكمة الاستئناف .

ج - اذا تعدد المرجع الاستئنافي بسبب تعدد التهم او المحكومين في القضية الواحدة فيكون المرجع المختص محكمة الاستئناف .

٢ - يستأنف حكم محكمة الصلح في القضايا الحقوقية المتعلقة بمبلغ نقدي او مال منقول الى محكمة البداية اذا كانت قيمة المدعى به لا تتجاوز خمسين دينارا وفيما عدا ذلك يستأنف الى محكمة الاستئناف .

٣ - مياد الاستئناف في الاحكام الصلحية عشرة ايام تبدأ من اليوم التالي لتفهم الحكم ان كان وجاهيا والا فن تاريخ تليفه .

اذا قدم الاستئناف لمرجع استئنافي غير مختص يحال الى المحكمة ذات الاختصاص .

المادة ٧ - يلغى ما جاء في المادة (٣٠) من القانون الاصيل ويستعاض عنه بما يلي :

المادة ٣٠

١ - في القضايا الحقوقية لا يجوز ان تجرى المحاكمة الا وجاهيا او بمثابة الوجاهي وتراعى احكام قانون اصول المحاكمات الحقوقية المتعلقة بحضور وغياب التفرع واساط الدعوى .

٢ - اذا استؤلف الحكم الصادر بمثابة الوجاهي وقررت محكمة الاستئناف لسخه واعادة القضية للنظر فيها وتختلف الفريق المعني عن حضور المحاكمة ايضا فلا يقبل استئنافه الحكم الذي يصدر بنتيجة المحاكمة الا اذا ثبت ان غيابه كان لمعذرة مشروعة .

المادة ٨ - يلغى ما جاء في المادة (٣١) من القانون الاصيل ويستعاض عنه بما يلي :-

٣١ - في القضايا الجزائية :

١ - اذا لم يحضر المشتكى عليه لتبليغ موعد المحاكمة للقاضي ان يحاكمه غايابا واذا حضر احدى الجلسات وتختلف بعد ذلك تجرى المحاكمة بحقه بمثابة الوجاهي ويكون الحكم الصادر به له الصفة قابلا للاستئناف .

٢ - يجوز الاعتراض على الحكم النهائي خلال خمسة ايام من اليوم التالي لتبليغ او استئنافه خلال المدة المعينة لذلك .

٣ - اذا تخلف المعارض عن الحضور الى المحكمة في الوقت المعين لسماع الاعتراض ترد المحكمة الاعتراض .

٤ - اذا حضر المعارض عند النظر في دعوى الاعتراض تقرر المحكمة السير في الدعوى وقبول الاعتراض الذي ظهر لها انه قدم ضمن المدة القانونية وتنتظر في اسباب الاعتراض وتصدر قرارها برده الاعتراض او فسخ الحكم النهائي وابطاله او تعديله .

٥ - الحكم الصادر بنتيجة الاعتراض في اي من الحالات السابقة قابل للاستئناف .

٦ - الاستئناف من حق النيابة العامة والمدعي الشخصي والمحكوم عليه والمسؤول بالمال .

٧ - اذا استأنف المحكوم عليه الحكم النهائي الصادر ضده وقررت محكمة الاستئناف لسخه واعادة القضية للنظر فيها وتختلف عن حضور المحاكمة ايضا فلا يقبل استئنافه الحكم الذي يصدر بعد ذلك الا اذا ثبت ان غيابه كان لمعذرة مشروعة .

المادة ٩ - تلغى المادة (٣٢) من القانون الاصيل .

المادة ١٠ - يلغى ما جاء في المادة ٣٦ من القانون الاصيل ويستعاض عنه بما يلي :-

المادة ٣٦ :

في غير الحالات التي ورد عليها نص خاص تعني القضايا الصلحية في هذا القانون القضايا الحقوقية والجزائية غير انه لا يتبع في المواد الجزائية التثبت في الصلح وتخليف المشتكى عليه اليمين واخذ نفقات الشهود الضرورية سائما وتبليغ المشتكى عليه صورة عن ضبط الدعوى .

- ٢ -

السيد الرئيس

القانون المؤقت رقم ٤٧ لسنة ١٩٧١ قانون معدل لقانون عام الصلح ، هل يوافق المجلس على رفضه للاسباب التي ذكرتها اللجنة ؟

الجميع : موافقون

وفيما يلي نص القانون كما رفضه المجلس وبالصفة التي سيرفع فيها مرفوعا الى مجلس الاعيان المؤقت .

محكمة الصلح

انظر قرار اللجنة القانونية رقم (٢٦) المؤرخ في ١٧/٤/١٩٧٢

اجراءات اللجنة القانونية
مجلس النواب

المادة ٣٢ ووردت من الحكومة بالتعديل الجديد

تبقى عبارة (ويعاد ترقيم المواد اللاحقة على هذا الاساس) الواردة في المادة (٩) من القانون المؤقت رقم (٣٩) لسنة ١٩٧١.

المادة المعمول بها الآن

المادة (٩)

تبقى المادة ٣٢ من القانون الاصل ويعاد ترقيم المواد اللاحقة على هذا الاساس.

ملحوظات مجلس النواب حول مشروع القانون المؤقت رقم ٤٧ لسنة ١٩٧١ المعدل لقانون محاكم الصلح

الاسباب الموجبة

عندما رفعت وزارة العدلية مشروع القانون المعدل الاول لقانون محاكم الصلح والذي صدر كقانون مؤقت برقم (٣٩) لسنة ١٩٧١ اقتصر من المادة (٩) منه على العبارة التالية :

(المادة ٩ - تلغى المادة ٣٢ من القانون الاصل)

وعندما صلب القانون المذكور تبين ان عبارة اخرى اضيفت على متن المادة ٩ بحيث اصبحت كما يلي :

(المادة ٩ - تلغى المادة ٣٢ من القانون الاصل ويعاد ترقيم المواد اللاحقة على هذا الاساس .

ويبدو ان الجهة التي اضافت العبارة الاخيرة المتعلقة باعادة الترقيم لم تنس الى ان المادة (١٠) اللاحقة تناولت بالتعديل مادة لاحقة ايضاً في القانون الاصل. في المادة ٣٩ وبامكان النظر في آثار المادتين المذكورتين ١٠ و ٩ بالصيغة الواردة في القانون المعدل رقم (٣٩) لسنة ١٩٧١ يتبين ان ترقيم مواد قانون محاكم الصلح الاصل رقم (١٥) لسنة ١٩٥٢ طرأ عليه خلل من شأنه ان يحدث اضطراباً في التطبيقات القانونية للمحاكم لوجود مادتين تحملان نفس الرقم اذ اصبح ترقيم المواد فيه على الشكل التالي :

(٣٢ و ٣٣ و ٣٤ و ٣٥ و ٣٦ و ٣٧) .

ومن اجل ازالة هذا الخلل لا بد من شطب العبارة المتعلقة باعادة الترقيم في متن المادة ٩ من القانون المعدل الاول ليصبح ترقيم المواد في القانون الاصل كما يلي :

(٣١ و ٣٢ و ٣٣ و ٣٤ و ٣٥ و ٣٦ الخ .) .

وتجدر الاشارة هنا الى ان فقدان التسلسل في ترقيم المواد الناشيء عن الغاء بعضها لا اثر له في التطبيقات على عكس فقدان التسلسل الناشيء عن تكرار الرقم الواحد. في القانون المؤقت رقم ٤٧ لسنة ١٩٧١ .

قانون معدل لقانون محاكم الصلح

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (القانون المعدل الثاني لقانون محاكم الصلح لسنة ١٩٧١) ويعمل به من تاريخ العمل بالقانون المؤقت رقم (٣٩) لسنة ١٩٧١ .

المادة ٢ - تلغى عبارة (ويعاد ترقيم المواد اللاحقة على هذا الاساس) الواردة في المادة (٩) من القانون المؤقت رقم (٣٩) لسنة ١٩٧١ .

مكتبة مجلس النواب

قرار رقم (٢٧) لسنة ١٩٧٢

السيد المقرر

اجتمعت اللجنة القانونية لمجلس النواب بنصائها القانوني بتاريخ ١٧/٤/١٩٧٢ برئاسة رئيس اللجنة معالي السيد رياض المالح وحضور اصحاب المعالي والمطوفة السادة : المقرر - سلمان القضاء - والاعضاء سائبا العكشه يعقوب معمر - بشاره غصيب - عبد الوهاب الهادي - عبد الباقي جمو - عبي الدين الحسيني .

ودرس القانون المؤقت رقم ٣٨ لسنة ١٩٧١ قانون معدل لقانون اصول المحاكمات الحقوقية المحال عليها بحضور معالي وزير العدل واصحاب المطوفة السادة وكيل وزارة العدل ومفتش العدل ورئيس محكمة الاستئناف وبعد التدقيق قررت قبول القانون كما ورد من الحكومة مع ادخال التعديلات التالية عليه :

(١) المادة الرابعة التي تعدل المادة (٧٧) من القانون الاصلي : يستعاض عن كلمة (خير) بكلمة (واحد) .

(٢) المادة ١٣ التي تعدل المادة ١٦١ من القانون الاصلي يستعاض عن كمال النص بالنص التالي :

١٦١ - بعد تقديم التقرير الى المحكمة يبلغ كل من الطرفين نسخة منه ثم يتلى علنا في الجلسة والمحكمة من تلقاء نفسها او بناء على طلب احد الخصوم ان تلغو التبرير او التبرير للمناقشة ولها ان تقرر اعادة التقرير اليه او اليهم لاكمال ما ترى فيه من نقص او تعهد بالمهمة الى خير او اكثر يتخذون حسب الاصول .

(٣) المادة ١٤ التي تعدل المادة ١٦٤ من القانون الاصلي :

أ - البند ١ - من المادة ١٦٤ يضاف الى آخره عبارة (على ان تقوم بالكشف بكامل هيئتها او تنتدب احد اعضائها للقيام به) .

ب - البند ٢ - من المادة ١٦٤ ، يحذف من آخره عبارة (ويجوز للرئيس . . . الى آخره) .

ج - البند ٤ - من المادة ١٦٤ ، يستعاض عن عبارة (للمناقشة ولها ان تقر واعادته اليه لاكمال ما ترى فيه من نقص او تعهد به الى آخرين) . الواردة في آخر هذا البند بعبارة (او التبرير للمناقشة ولها ان تقر واعادته التقرير اليه او اليهم لاكمال ما ترى فيه من نقص او تعهد بالكشف الى آخرين يتخذون حسب الاصول) .

(٤) المادة ١٦ - التي تعدل المادة ١٨٥ من القانون الاصلي ، يستعاض عن نص البند ١ - بالنص التالي :

١ - بعد انتهاء المرافعات للمحكمة ان تعلن اختتام المحاكمة وتنطق بالحكم في نفس الجلسة والا في جلسة اخرى تبين لهذا الغرض خلال شهر واحد على الاكثر ويكون الحكم مكتوبا ومؤرخا وموقعا من قضاة المحكمة .

(٥) المادة - ١٩ - التي تعدل المادة (٢٠٧) من القانون الاصلي : -

يضاف الى آخر المادة ٢٠٧ عبارة (ويجوز استئناف الحكم الغيابي قبل تبليغه) .

(٦) المادة - ٢٤ - التي تعدل المادة ٢١٩ من القانون الاصلي .

البند ٧ - من المادة ٢١٩ يحذف منه (والاسقاط) .

(٧) المادة - ٨ - المعدلة للمادة ٢٣٣ من القانون الاصلي : -

١ - يستعاض عن كلمة (الاحوال) الواردة في مقدمتها بكلمة (الحالات) .

٢ - البند - أ - تضاف بعد كلمة (غش) كلمة (او حيلة) .

٣ - البند - ج - يستعاض عن عبارة (شاهد قضى بعد صدوره) بعبارة (اوشهادات قضى بعد الحكم) .

٤ - البند - د - تضاف قبل عبارة (حال دون تقديمها) عبارة (كتبها او جعل الغير على كتبها او) .

وتوصي المجلس الكريم بالموافقة على قرارها .

اللجنة القانونية

السيد الرئيس

هل يوافق المجلس على قرار اللجنة ؟

الجميع : موافقون .

السيد الرئيس

اذن القانون المؤقت رقم ٣٨ لسنة ١٩٧١ قانون معدل لقانون اصول المحاكمات الحقوقية هل يوافق المجلس عليه كما اقترته اللجنة ؟

الجميع : موافقون .

واليا على نص القانون كما وافق المجلس عليه وبالصيغة التي سيرفع بها الى مجلس الامم المؤقت .

محكمة العدل

ملحوظات مجلس النواب حول القانون الموقت رقم (٣٨) لسنة ١٩٧١ المعدل لقانون اصول المحاكمات الجزائية

اجراءات اللجنة القانونية مجلس النواب	المادة كما وردت من الحكومة بالتعديل الجديد	المادة المعمول بها الآن
انظر قرار اللجنة القانونية رقم (٢٧) المؤرخ في ١٧/٤/١٩٧٢	المادة (١١) من القانون الاصلى بالقائه الفقرتين (١) و (٢) منها ١- لا يجوز تقديم أوراق بعد تقديم لائحة الدفاع او لائحة الرد على العموى المتعاقبة الا اذا اذنت المحكمة ويمتثل بتقديم للائحة على اساس الشروط التي تسمونها. ٢- اذا تخلف للمدعى عليه عن تقديم لائحة دفاع خلال المدة المحددة لذلك تبين المحكمة يوما لتظهر في العموى ويبلغ قلم المحكمة حالا الموعد الترتيبي.	المادة (١١) من القانون الاصلى ١- اذا لم تقبل لائحة الدفاع اثناء مقابلة بين المدعى ان العمل للمادة (١١) من القانون الاصلى ٢- لا يجوز تقديم أوراق بعد تقديم لائحة الدفاع او لائحة الرد على العموى المتعاقبة الا اذا اذنت المحكمة ويمتثل بتقديم للائحة على اساس الشروط التي تسمونها. ٣- اذا تخلف للمدعى عليه عن تقديم لائحة دفاع خلال المدة المحددة لذلك تبين المحكمة يوما لتظهر في العموى ويبلغ قلم المحكمة حالا الموعد الترتيبي.

اجراءات اللجنة القانونية مجلس النواب	المادة كما وردت من الحكومة بالتعديل الجديد	المادة المعمول بها الآن
انظر قرار اللجنة القانونية رقم (٢٧) المؤرخ في ١٧/٤/١٩٧٢	المادة (١١) من القانون الاصلى ١- اذا كان المدعى عليهم اكثر من خبير وتختلف واحد منهم او اكثر من تقديم لائحة الدفاع خلال المدة المبينة لذلك تجري المعاملة وفق ما هو مبين في المادة السابقة. ٢- ينشئ ما جاء في المادة (١٢) من القانون الاصلى ويستعاض عنه بالنص: ٣- اذا لم يقبل لائحة الدفاع او لائحة الرد على العموى المتعاقبة الا اذا اذنت المحكمة ويمتثل بتقديم للائحة على اساس الشروط التي تسمونها. ٤- اذا تخلف للمدعى عليه عن تقديم لائحة دفاع خلال المدة المحددة لذلك تبين المحكمة يوما لتظهر في العموى ويبلغ قلم المحكمة حالا الموعد الترتيبي.	المادة (١١) من القانون الاصلى ١- اذا كان المدعى عليهم اكثر من خبير وتختلف واحد منهم او اكثر من تقديم لائحة الدفاع خلال المدة المبينة لذلك تجري المعاملة وفق ما هو مبين في المادة السابقة. ٢- ينشئ ما جاء في المادة (١٢) من القانون الاصلى ويستعاض عنه بالنص: ٣- اذا لم يقبل لائحة الدفاع او لائحة الرد على العموى المتعاقبة الا اذا اذنت المحكمة ويمتثل بتقديم للائحة على اساس الشروط التي تسمونها. ٤- اذا تخلف للمدعى عليه عن تقديم لائحة دفاع خلال المدة المحددة لذلك تبين المحكمة يوما لتظهر في العموى ويبلغ قلم المحكمة حالا الموعد الترتيبي.

مجلس النواب

انظر قرار اللجنة القانونية رقم (٢٧) المؤرخ في ١٧/٤/١٩٧٢

اجراءات اللجنة القانونية مجلس النواب	المادة كما وردت من الحكومة بالتعديل الجديد	المادة المسرول بها الآن
	تمثل المادة (١٣٠) من القانون الاصلى بأضافة العبارة التالية الى اولها (مع مراعاة احكام الفقرة (٨) من المادة (١٣٣) من هذا القانون).	نفس المادة (١٣٠) عدم مراعاة الادعاء او الادعاء المقابل
	يلقى ما جاء في المادة (١٣٣) من القانون الاصلى ويستأنس به بما يلي :- المادة ١٣٣	يجوز للمدعي او المدعى عليه في الدعوى المقابلة ان يطلب في اي وقت استئناف دعواه بحق اي من الطرفين الاخر او ان يسحب اي قسم مما لا يدينه من اسباب الدعوى على ان يكون له الحق في تجديد دعواه بعد ان يدفع المصاريف التي تثار بها المحكمة.
	١- لا يجوز ان تجري المحاكمة الا وجهاً او بجانبة الوجاهي. ٢- اذا حضر اي من فرقاء الدعوى في جلسة استمرت بالتصورية وجاهية بقية ولا تخلف بعد ذلك ولا يقبل حضوره فيها بعد اذا كانت القضية مددة الفصل. ٣- اذا لم يحضر احد من الفرقاء يجوز المحكمة ان توجـل الدعوى او تسقطها. ٤- اذا حضر المدعي عليه ولم يحضر المدعي :- أ- يجوز للمحكمة اذا لم يكن للمدعي عليه دعوى مقابلة ان تقرر بناء على طلب استقاط الدعوى او الحكم فيها. ب- اذا كان للمدعي عليه في الدعوى ادعاء مقابل فله اختيار في طلب استقاط الدعوى او استقاط الدعوى الاصلية والسير في الدعوى المقابلة او الحكم بها معاً. ج- اذا اختار المدعي عليه الحكم في الدعوى وكان تخلف المدعي عن الحضور قد وقع في الجلسة الاولى اجلت المحكمة القضية التي جلسة ثانية وابلغ المدعي بمادها.	في اليوم التالي لسماح الدعوى :- ١- اذا لم يحضر احد من الفرقاء يجوز للمحكمة اما ان توجـل الدعوى ولما ان تسقطها مع مراعاة احكام هذا القانون، او . ٢- اذا حضر المدعي ولم يحضر المدعي عليه بعد ثبته الموعد المين للسماكة حسب الاموال تقرر المحكمة السير في الدعوى معه غيابياً ، بناء على طلب المدعي الذي يكون له الحق في ان يثبت دعواه ومن ثم يحكم له وفق البيانات التي يكون قد قدمها . ٣- اذا تقرر اجراء محاكمة للمدعي عليه غيابياً وحضر في جلسة من الجلسات التالية وقدمتدراشتر وما تشبهه فلي المحكمة ان تقبله في الجلسة وان تبينه بالاجراءات التي جرت في غيابه ولما ان تكرر هذه الاجراءات في حضوره اذا رأت ان ذلك ضروري لتحقيق العدالة.

انظر قرار اللجنة القانونية رقم (٢٧) المؤرخ في ١٧/٤/١٩٧٢

اجراءات اللجنة القانونية مجلس النواب	المادة كما وردت من الحكومة بالتعديل الجديد	المادة المعمول بها الآن
	٥٠٥ اذا تعدد المدعون وتخلف بعضهم من حضور الجلسة الاولى وجب على المحكمة تأجيل القضية جلسة اخرى واصادة بتلخيص التحليلين بمادها . ٦٠٦ اذا حضر للمدعي ولم يحضر المدعي عليه التلخيص في الجلسة الاولى اجلت المحكمة القضية الى جلسة ثانية وابلغ المدعي بمادها . ٧٠٧ في جميع الحالات السابقة التي توجب اعادة ابلان الفرقاء مرة ثانية يجب ان تتضمن المذكرة اختصاراً بأن الحكم الذي سيصدر في الدعوى يعتبر بجانبة الوجاهي . ٨٠٨ لا يجوز للمدعي استقاط دعواه مؤقتاً في اي دور من ادوار المحاكمة الا في قضية للمدعي عليه او موافقة ان كان حاضراً . ٩٠٩ استقاط الدعوى وفقاً للاحكام السابقة لا يحول دون تجديدها .	٤٠٤ اذا حضر المدعي عليه ولم يحضر المدعي يجوز للمحكمة اذا لم يكن للمدعي عليه دعوى مقابلة ان تقرر بناء على طلب المدعي عليه بإيقاف الدعوى او استقاطها اما اذا كانت له دعوى مقابلة فيجوز له ان يثبت دعواه ومن ثم يحكم له وفق البيانات التي يكون قد قدمها .
	تمثل المادة (١٣٤) من القانون الاصلى باختار ما جاء فيها فقرة (٦) وأضافة الفقرة التالية اليها كفقرة (١) :- ١٠١ اذا حضر المدعي عليه الذي تخلف عن تقديم لائحة الدفاع تسع المحكمة دفاعه ويدين في القيد ويطبق على هذا الادعاء احكام المادة (٥٥) من هذا القانون مع عدم الاختلال بحق المحكمة بعدم قبول المدعي عليه اذا كانت القضية مددة الفصل .	نفس المادة (١٣٤) حق المدعي في الدعوى المدعي حق المدعي في الدعوى الا اذا سلم للمدعي عليه بالامر اللية في لائحة المدعي وادعى ان هناك اسباباً قانونية او واقعاً قضائية تدفع دعوى المدعي ويكون عتيد حق المدعي في الدعوى للمدعي عليه .

مجلس النواب

انظر قرار اللجنة القانونية رقم (٢٧) المؤرخ في ١٧/٤/١٩٧٢

اجراءات اللجنة القانونية لمجلس النواب	المادة كما وردت من الحكومة بالتعديل	المادة المقبول بها الآن
	تمثل المادة (١٣٥) من القانون الاصل كالتالي : ١ - بانتهاء ما جاء في الفقرة (٣) منها والاستعانة به بالتالي : ٢ - التريق الذي يبدأ في المعوى ان يورد بيته للحض بيته انقسم ويأتي برافعة ثم يسرد التريقين الاخر اقراله ودفاعه الاخير . ب - بأهمية الفقرة التالية لها كفقرة (٥) : ٥ . للمحكمة اثناء المحاكمة حق استجواب انقسم حول للمسائل الضرورية التي تراها ضرورية . بقي ما جاء في المادة (١٥٢) من القانون الاصل وبمناقص عنه بالتالي : ١٥٢ المادة إذا انكر احد الطرفين او ورثته ما نسب اليه من خطأ او اقصاه او ختم او بصمة اصبغ في سند عادي او اداة الورثة يعلم العلم بما نسب للموثر وكان المشتد او الويثة ذا أثر في حسم النزاع فيقرتب على المحكمة بناء على طلب ميزر للسند او الويثة ان تقرر اجراء التحقيق بالاضافة والاستكتاب والاستكتاب وتراجع الشهود وادي عمل في او تجري او باحدى هذه الوسائل حسبما تكون الحالة .	نص المادة (١٣٥) الفقرة (٣) ٣ . التريق الذي يبدأ في المعوى ان يورد بيته للحض بيته انقسم ثم يسرد التريقين الاخر اقراله ودفاعه الاخير ويعدما يأتي الذي يبدأ في المعوى برافعة الاخير . نص المادة (١٥٢) فقره اجراء التحقيق إذا انكر احد الطرفين او ورثته ما نسب اليه من خطأ او امصاه او ختم او بصمة اصبغ في سند عادي او امر هو او ورثته على المكوث عند الدواك منها او قال الورثة لا نعلم ان كان ذلك الخطأ او الاقصاء او التوقيع او البصمة للموثر ام لا وكان المشتد او الويثة ذا أثر في حسم النزاع ، فيقرتب على المحكمة بناء على طلب ميزر للسند او الويثة ان تقرر اجراء التحقيق بالاضافة والاستكتاب والاستكتاب وتراجع الشهود حسبما تكون الحالة .

انظر قرار اللجنة القانونية رقم (٢٧) المؤرخ في ١٧/٤/١٩٧٢

اجراءات اللجنة القانونية لمجلس النواب	المادة كما وردت من الحكومة بالتعديل الجديد	المادة المقبول بها الآن
	تمثل المادة (١٥٥) من القانون الاصل بأضافة الفقرة التالية اليها كفقرة (٣) : ٣ . في جميع الحالات التي تستد فيها اجراءات التثبت من صحة المستندات على عمل تجري وكان الغير حكوميا او تابعا لخدمة رسمية فيجوز للمحكمة ان لا تعيد بان اجراء ما ورد في الوراء السابقة بما فيها اجراءات التحليف وان ياتر من تلقاها قسمها احواله الموضح مع الاوراق اللازمة الى الغير مع نيسان المهمة المطلوبة منه وفي حله احالة تحوّل اية تقفات امرت المحكمة بأبداها كقفات خيرة تخوية للدولة .	نص المادة (١٥٥) الاوراق الصالحة للتحقيق جميع اطراد في الرسائل والمكان الذين عتبا المحكمة او القاضي التثبت ويعد ان يحضر الشين على ان يؤدوا عليهم يصالح وامانة يشارون التحقيق والاضافة تحت اشرافه ويحضر المحمي والذي عليه على الوجه الآتي : ١ . اذا اتفق الطرفان على الاوراق التي ستعقد اسما وقباصا للتحقيق والاضافة على باقائهما ، والا فمعتبر الاوراق التالية صالحة لا ذكر : ١ - الاوراق الرسمية التي كتبها الذكر او وقعها بأضافته او خصها بخصه او بصمة بأصمته يحضرون الموقفت الختم او يحضروا المحكمة فيدخل فيها الاشارة الرسمية التي نظمها الكاتب المقال وعناصر الحكم والمخرج الرسمية وسجلات التسجيل في موايز تسجيل الاراضي . ٢ - التي كتبها او وقع عليها او خصها او وضع بصمة اصمته عليها خارج الموايز الحكومية وامير ف امام احدى المساكم او الكاتب العام او المأذرة الحكومية القصصه باليد التي كتب فيها او التوقيع او اعطى او البصمة الموقفة به . ٣ - الاوراق الرسمية التي كتبها او امضاها وهو يتقل وظيفة من وظائف الدولة .

مجلس النواب

اجراءات اللجنة التشريعية مجلس النواب	المادة كما وردت من الحكومة بالتعديل الجديد	المادة المعمول بها الآن
انظر قرار اللجنة القانونية رقم (٢٧) المؤرخ في ١٧/٤/١٩٧٢	المادة كما جاء في المادة (١٦١) من القانون الاصلى وبمناقشته بالمجلس :- المادة ١٦١ بعد تقديم التقرير الى المحكمة يبلغ كلا من الطرفين نسخة منه ثم يظل علنا في الجلسة والمحكمة من تلقاء نفسها او بناء على طلب احد الخصوم ان تدمر الخبر للمناقشة ولما ان تقرر احادته اليه لا اكمال ما ترى فيه من قصص او تهديد به الى آخرين .	د - السندات المدنية والواقفية الاخرى التي يعتبر المذكر بحضور القاضي المقتضى والتقدير ان خطها او التوقيع او الختم او بقيمة الاصل المرفقة به هو خطه او توقيعه او ختمه او بصمة اصبه ٢ - لا يتخذ اسما للحقيقة والضمادة الاضواء او الختم وبمناقشة الاصل المرفق به او الختم به سند عادي اكره للدعي عليه وان حكمت احدى المحاكم في دعوى سابقة بناء على تقرير الخبير انه توقيعه او ختمه او بصمة اصبه . نفس المادة (١٦١) وتلغ للفرع الى الفرع بعد تقديم التقرير الى المحكمة يبلغ كلا من الطرفين نسخة منه وتعين يوما للمحاكمة حيث يظل فيه تقرير علنا ، وانما طلب احد الطرفين مناقشة الخبر تستلزم بحضور في جلسة تبينها للملأ للفرع وبعد ان تنتهي الى انقضاء الطرفين ومناقشة الخبراء حكم للفرع هذا التقرير او تقرر احادته الى الخبراء انقسم ليكلا ما رى فيه من قصص او تهديد باعادة التحقيق والضمادة الى خبراء آخرين يتخيرهم المرقن اذا اتفقا والا تولى في قسمها امر اتخايم .

اجراءات اللجنة التشريعية مجلس النواب	المادة كما وردت من الحكومة بالتعديل الجديد	المادة المعمول بها الآن
انظر قرار اللجنة القانونية رقم (٢٧) المؤرخ في ١٧/٤/١٩٧٢	المادة كما جاء في المادة (١٦٤) من القانون الاصلى وبمناقشته بالمجلس :- المادة ١٦٤ ١ - المحكمة في اي دور من ادوار المحاكمة ان تقرر للكشف من قبل خبير او اكثر على اي حال مقبول او غير مقبول او اي شيء قد ترى لزوما للكشف عليه فاذا اتفق للفرقة على انتخاب الخبير او الخبراء وانقلت المحكمة على تعيينهم والا تولى تقرر ان تطلبهم بنفسها وتوجب عليها ان تبين في قرارها الاسباب الداعية لاجراء الكشف والفتاة من ذلك مع تحديد مهمة الخبير وتامر بإيداع التفتات وتعين الجهة المكلفة بها . ٢ - بعد ايداع تفتات الكشف يدعو رئيس المحكمة او القاضي الذي تعينه المحكمة من اعضائها الخبير او الخبراء والفرقة للاجتماع في الزمان والمكان المبينين وبينما لا يخبر المهمة الموكلة اليه ويسلم الاوراق اللازمة او صورها عنها ويخبره الخبير بان يوصي عليه بصديق وامانة ويحدد له ميعاد ايداع تقريره ويطلب تحضيرا بملأ الاجراءات يتوقع من الحاضرين ويجوز لرئيس او القاضي المقتضى ان يقوم بنفسه بالاعتراف على اجراءات الكشف واعمال الخبير وتنظيم التقرير . ٣ - للمحكمة بناء على طلب احد الخصوم ان تقرر اجراء الكشف اللوة عنه في هذه المادة على وجه الاستعجال اذا تبين لها بان تأخير يؤدي الى اعتبار في مقام الشيء موضوع الكشف الى اطلاق الضرر باحد الطرفين . ٤ - بعد ايداع تقرير الكشف يبلغ كل من الفرقة نسخة عنه ثم يظل علنا في الجلسة والمحكمة من تلقاء نفسها او بناء على طلب احد الخصوم ان تدمر الخبر للمناقشة ولما ان تقرر احادته اليه لا اكمال ما ترى فيه من قصص او تهديد به الى آخرين .	نفس المادة (١٦٤) للكشف ١ - المحكمة في اي دور من ادوار الدعوى ان تقرر للكشف بغيرية خبير او اكثر على اي حال مقبول او غير مقبول او اي شيء قد ترى لزوما للكشف عليه فاذا اتفق للفرقة على انتخاب الخبير او الخبراء وانقلت المحكمة على تعيينهم والا تولى تقرر ان تطلبهم بنفسها وتوجب عليها ان تبين في قرارها الاسباب الداعية لاجراء الكشف والفتاة من ذلك مع تحديد مهمة الخبير وتامر بإيداع التفتات وتعين الجهة المكلفة بها . ٢ - يدعو المحكمة الخبير او الخبراء والفرقة للاجتماع في المكان المبين من الميعين وقبل اجراء الكشف على الملأ او الشيء الاخير ردت المحكمة على رئيس القبية وتعييها عليهم الذين بان يؤدروا عملهم بصديق وامانة ، ثم يتقدمون تقريرها بما قد رآه وما اطلعو عليه وما يدا لم من رأي فيه ويوقعونه وتصادق عليه المحكمة . ٣ - يبلغ كل من الفرقة نسخة من التقرير ثم يظل في جلسة المحاكمة وانما طلب احد الطرفين دعوى الخبير او تاتقنهم جزئيا للمحكمة ان تجيبه الى طلبه وبعد ان تسمح اقرال الطرفين ومناقشة الخبراء يحكم بغيرية او تقرر احادته الى الخبراء انقسم ليكلا ما رى فيه من قصص او تهديد به الى آخرين يتخيرهم المرقن اذا اتفقا والا تولى في قسمها امر اتخايم .

١٠٣٦

انظر قرار اللجنة القانونية رقم (٢٧) المؤرخ في ١٧/٤/١٩٧٢.

اجراءات اللجنة القانونية بمجلس النواب	المادة كما وردت من الحكومة بالتعديل الجديد	المادة المعمول بها الآن
بقي ما جاء في المادة (١٦٥) من القانون الاصيل ويستأنس منه بما يلي :- المادة ١٦٥	إذا كان المطالب الكعف عليه في قضاء غير قضاء المحكمة التي قررت الكعف فيجوز لها ان تنسب في الاجراءات المعموس عليها في الفترة الثانية من المادة السابقة رئيس المحكمة والقاضي الموجود في دائرته ذلك الذي . تمثل المادة (١٨٥) من القانون الاصيل بالقائه ما جاء في الفقرة (١) منها والاصحاح منه بما يلي :- ١ . بعد انتهاء لمرافعات تملن الحكمه فوراً اختتام المحاكمة وتعلن بالحكم اذا امكن في نفس الجلسة والا ففى جلسة اخرى تبين ملا الافتراض خلال شهر واحد على الاكثر من اعلان اختتام المحاكمة يكون الحكم مكتوباً ومؤرخاً وموقعاً من قضاة المحكمة .	إذا كان المطالب الكعف عليه في قضاء غير قضاء المحكمة يجوز لها ان تنسب المحكمة المرجعة في دائرتها ذلك الذي وعلى هذه المحكمة تزم بالكعف فيها وفق ما هو مبين في المادة السابقة وترسل تقرير الكعف الى المحكمة التي اناهاها . نفس الفقرة (١) من المادة (١٨٥) ١ . تنطبق المحكمة بالحكم فور اعلانها اختتام المحاكمة اذا امكن بلا فني جلسة اخرى تبين لملا الافتراض ويكون الحكم مكتوباً ومؤرخاً وموقعاً من قضاة المحكمة . نفس الفقرة (١) من المادة (١٨٦)
	تمثل المادة (١٨٦) من القانون الاصيل بجلف كلمة (الرجائي) الواردة في الفقرة (١) منها .	١ . يجب ان يفهم الحكم الرجائي بياك مرجحاً من التقدير والاستنتاجات التي توصلت اليها المحكمة بشأن الامور الواقعية المادية والفاظ التي استعملت الفصل والقرار الذي صدر بشأنها وعلى القرار وسياجه .

انظر قرار اللجنة القانونية رقم (٢٧) المؤرخ في ١٧/٤/١٩٧٢

اجراءات اللجنة القانونية بمجلس النواب	المادة كما وردت من الحكومة بالتعديل الجديد	المادة المعمول بها الآن
انظر قرار اللجنة القانونية رقم (٢٧) المؤرخ في ١٧/٤/١٩٧٢	تلقى المراد (١٨٩ ، ١٩٥ ، ١٩٦ ، ١٩٧) من القانون الاصيل.	نفس المادة (١٨٩) مصانيف الحكم النهائي حكم برسم مصانيف الحكم النهائي على الحكم عليه غيابياً دون ان يكون له الحق في الرجوع بها على خصمه ولو ربح الدعوى في نتيجة المحاكمة الافتراضية ٢ . نفس المادة (١٩٥) الافتراض على الاحكام القايية ١ . كل حكم او قرار يصدر بحضور فريق واحد بسبب تخلف الفريق الآخر عن حضور المحاكمة او لعدم توافقه لاجل الانفاخ او بحضور فريق واحد دون دعوة الفريق الآخر ، يجوز لملا الفريق الآخر ان يعترض عليه خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ تبليغه اليه او ان يستأنفه خلال شهر من ذلك التاريخ . ٢ . يقدم الافتراض بلائحة على نسخة الى المحكمة التي أصدرت الحكم او القرار النهائي تبلغ نسخة منها الى المعترض عليه ومن ثم يعين يوم التقابل في الافتراض . ٣ . اذا حضر الطرفان في اليوم المبين وظهر للمحكمة ان الافتراض قدم ضمن المدة القانونية تقرر قبله وتقبل في اسباب الافتراض ومطالب المعترض عليه الاضافية ثم يقرر رد الافتراض أو فسح الحكم النهائي وبإسائه أو تعديله . نفس المادة (١٩٦) رد الافتراض عند عدم حضور المعترض أو الطرفين ١ . اذا لم يحضر المعترض أو الطرفان كلاهما في اليوم المبين للتقابل في الافتراض رغم تبليغها حسب الأصول تقرر المحكمة رد استئناف الافتراض ولا يحق للمعترض ان يعترض عليه ثانية . نفس المادة (١٩٧) — استئناف الافتراض الحكم يرد الافتراض غير قابل الاستئناف :

مجلس النواب

الاجراءات اللجنتية القانونية مجلس النواب	المادة كما وردت من الحكومة بالتعديل الجديد	المادة المعمول بها الآن
انظر قرار اللجنة القانونية رقم (٢٧) المؤرخ في ١٧/٤/١٩٧٢	تلقى المادتين ١٩٨ ، ١٩٩ من القانون الاصيل	المادة (١٩٨) عدم حضور المعرض عليه إذا لم يحضر المعرض عليه في اليوم الذي نظم تليفه حسب الأصول قرر المحكمة بناء على طلب المعرض السر في دعوى الاعراض بحسب المعرض عليه غيابياً ويقرر الاعراض اذا ظهر لها انه قدم ضمن المادة القانونية وتخطر في اسباب الاعراض ويصدر قرارها برد الاعراض او نسخ الحكم التليفي وابطاله او تعديله على ان يكون المعرض عليه اذن في استئناف هذا القرار من تاريخ تليفه اليه . نص المادة (١٩٩) متى يصدر الحكم التليفي على اذا لم يقدم الحكم التليفي الى مأمور الاجراءات التليفي خلال ستة من تاريخ صدوره يعتبر ملغى نص المادة (٢٠٧) مهل الاستئناف في الاحكام الرضائية ١ - مهلة الاستئناف لا تكون يوماً وتبتدئ من تاريخ تقديم الحكم المستأنف ، اذا كان رضائياً والا فمن تاريخ تليفه اليه اذا كان غيابياً . ٢ - يجوز استئناف الحكم التليفي قبل تليفه .

الاجراءات اللجنتية القانونية مجلس النواب	المادة كما وردت من الحكومة بالتعديل الجديد	المادة المعمول بها الآن
انظر قرار اللجنة القانونية رقم (٢٧) المؤرخ في ١٧/٤/١٩٧٢	تلقى ما جاء في المادة ٢٠٧ من القانون الاصيل ويستأنف منه بما يلي :- المادة ٢٠٧ مدة الاستئناف لا تكون يوماً ، تبتدئ من تاريخ تقديم الحكم المستأنف اذا كان رضائياً والا فمن تاريخ تليفه الى المحكمة	نص المادة (٢٠٩) وفاة احد الطرفين خلال مهلة الاستئناف اذا توفي احد الطرفين او قرر اعلان افلاسه او طرأ عليه ما يقيد اهلية الخصومة خلال مهل الاستئناف يبلغ الحكم الى ورثته او من يقوم مقامه قانوناً ويعتبر هذا التليغ مهلاً لمدة الاستئناف . نص المادة ٢١٠ من القانون الاصيل تلقى تمثل المادة (٢١٣) من القانون الاصيل بالغاء ما جاء في الفقرة (٥) منها والاضافة منه بما يلي :- ٥ - تاريخ تليف الحكم المستأنف الى المستأنف (اذا كان بناية الرضائي) . نص المادة (٢١٥) يده مهل الاستئناف في حالي الارزوز و حكم السند اذا كان الحكم مستأنفاً الى سند تروو تبتدئ مهلة الاستئناف من تاريخ تعريض الحكم للتقديم بالارزوز . من تاريخ الحكم عليه بما يلي : اذا كان سند الحكم مستأنفاً حكمه الخصم في يومه تقديمه ، الله من تاريخ وصوله الى يد صاحبه نص الفقرة (٤) من المادة (٢١٣) ٤ - تاريخ تليف الحكم المستأنف الى المستأنف (اذا كان عليان)

محكمة الاستئناف

انظر قرار اللجنة القانونية رقم (٢٧) المؤرخ في ١٧/٤/١٩٧٢ .

اجراءات اللجنة القانونية لمجلس النواب	المادة كما وردت من الحكومة بالتعديل الجديد	المادة المسمول بها الآن
	تمثل المادة (٥١هـ) من القانون الاصلى بالنائب ما جاءه في الفترة (١) منها والاضافية عنه على : ١ - بعد من نسخ الحكم يكفي لتبليغ الشانف عليهم مع نسخة للمحكمة مصدقة جميعها من احد قضاة المحكمة او رئيس الكلية . يلقى ما جاءه في المادة (٢١٩) من القانون الاصلى ويستعاض عنه بما يلي : المادة ٢١٩ في اليوم المين لسماح الاستئناف : ١ - اذا تخلف الطرفان من الحضور الى المحكمة بعد ان يلقوا او ظهر او بعد الطفر في الاستئناف يجوز للمحكمة ان توكل الاستئناف او تقرر اسقاطه . ٢ - اذا حضر لشانف لم يحضر الشانف عليه بعد ان يلق مرعد الطفر في الاستئناف اجلت المحكمة سماح الاستئناف الى جلسة ثانية يطلع الشانف مبادما ومن ثم تفصل فيه . ٣ - لا يحس للشانف اسقاط استئنافه موقا الا في غيبة الشانف عليه او بواقفته ان كان حاضرا . ٤ - اذا كان الشانف او الشانف عليه مدميا امليا او مدميا في دعوى مقابلة وطلب فتح الحكم واسقاط دعواه فلا يجاب الى طلبه الا اذا واقعه الفريق الاخر .	نص الفقرة (١) من المادة (٢١٩) نص لائحة الاستئناف : ١ - بعد من نسخ الحكم يكفي لتبليغ الشانف عليهم مع نسخة للمحكمة مصدقة جميعها من رئيس كلية المحكمة او امير شانفكم . نص المادة (٢١٩) : تخلف الطرفين من الحضور في اليوم المين لسماح الاستئناف : ١ - اذا تخلف الطرفان او تخلف الشانف من الحضور الى المحكمة بعد ان يلقوا مرعد الطفر في الاستئناف يجوز لمحكمة ان توكل سماح الاستئناف او تقرر اسقاطه . ٢ - اذا حضر الشانف لم يحضر الشانف عليه بعد ان يلق مرعد الطفر في الاستئناف حسب الامور يجوز للمحكمة ان توكل سماح الاستئناف او ان تقرر محاكمة الشانف عليه غيابيا وتسير في سماح الاستئناف . ٣ - اذا طلب الشانف اسقاط استئنافه موقا واقعه الشانف عليه للمحكمة ان تسقط دعوى الشانف دون ان يحذف هذا الاسقاط في حق الشانف في تجديد استئنافه بعد ان يطلع الرسم القانوني عنه . واذا لم يوافق الشانف عليه الشانف فعل المحكمة ان تسير في الاستئناف وتصدر حكمها فيه .

انظر قرار اللجنة القانونية رقم (٢٧) المؤرخ في ٢٧/٤/١٩٧٢

اجراءات اللجنة القانونية لمجلس النواب	المادة كما وردت من الحكومة بالتعديل الجديد	المادة المسمول بها الآن
	٥ - اذا حضر الشانف عليه وتخلت الشانف من الحضور بعد ان يطلع مرعد الطفر في الاستئناف فلاستانف عليه طلب اسقاط الاستئناف او سماه وفي هذه الحالة يطلع الشانف بطلبيا تاليا . ٦ - اذا تمدد الشانفون وتخلت بعضهم من حضور الجلسة الاولى وجب على المحكمة تأجيل سماح الاستئناف وازادة تبليغ الشانفين . ٧ - يقع الاستئناف القبي الاستئناف الاصلى في حالات الرد التكلي والاسقاط والتجديد . ٨ - طبق احكام الفقرات (١ و ٢ و ٧ و ٩) من المادة (١٢٣) في دعوى الاستئناف . تمثل المادة (٢٢٣) من القانون الاصلى باضافة البند التالي الى الفقرة (١) منها كبد (ج) : ج - اذا كان الحكم للشانف بجانبه الرجاعي وابتت الفريق الذي ان غايه امام محكمة الدرجة الاولى كان لهدر مشروع فلي حركه الاستئناف ان يسمح له بتقديم الينات التي ترى انهما قور في الامور ؟	٤ - اذا كان الشانف او الشانف عليه مدميا امليا او كان مدميا في دعوى مقابلة وطلب فتح الحكم واسقاط دعواه فلا يجاب الى طلبه الا اذا واقعه الفريق الاخر . نص الفقرة (١) من المادة (٢٢٣) ١ - لا يحس لفرقة الاستئناف ان يقدموا بيانات اضافية كانوا يمكنهم ابرازها في المحكمة الشانف منها ولكن : ٢ - اذا كانت المحكمة الشانف حكمها قد رفضت قبول بية كان من الواجب قبولها ، او : ب - رأت المحكمة الشانف انما ان من اللام ابراز مستد او اسقطر شاهد لسماح شهاده فتتمكن من الفصل في الامور او لاي دافع جرمي آخر . ويجوز لها ان تسمح بابراز مثل هذا المستد لتأقيقه او احضار ذلك الشاهد لسماح شهاده .

اجراءات اللجنة القانونية لمجلس النواب	المادة كوردت من الحكومة بالتصديق الجديد	المادة المعمول بها الآن
انظر قرار اللجنة القانونية رقم (٢٠) المؤرخ في ١٧/٤/١٩٧٢	معدل المادة (٢٣٠) من القانون الاصلى بخلاف عبارة (استثناء واستثناء) الواردة فيها والاستعاضة عنها بكلمة (استثناء) .	نص المادة (٢٣٠) في المصاريف تخضع الحكومة في التبريم والمصاريف المالية عن الامور من حيث اقامتها في محكمة البداية الى حين الحكم بما امرت بها واستثناء وفق احكام الفصل السابع والخمسين . ويشترط في ذلك ان تعاقب الخيانة التي يحكم بها في نتيجة المفاكات الاستثنائية لا تقل من خمسة عشر ديناراً ولا تزيد على مائة دينار مهما كانت قيمة المبلغ الحكومي به ان كانت لا يمكن تعيينها .
	تبقى المادتان (٢٣١ و ٢٣٢) من القانون الاصلى	نص المادة (٢٣١) الاعتراف على الاحكام القضائية يجب لكل من المشتاف الذي يقرر اسقاط استئنافه والمشتاف عليه الذي صدر الحكم بفضه عالياً ان يعرض على التورار او الحكم النهائي خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ بيليه اياه . نص المادة (٢٣٢) النظر في دعوى الاعتراف تقدم دعوى الاعتراف على الاحكام القضائية الصادرة من المحاكم الاستثنائية وفق الاصول والقواعد الجارية في الحكم الابتدائية . النظر في دعوى الاعتراف على الاحكام القضائية .

اجراءات اللجنة القانونية لمجلس النواب	المادة كوردت من الحكومة بالتصديق الجديد	المادة المعمول بها الآن
انظر قرار اللجنة القانونية رقم (٢٧) المؤرخ في ١٧/٤/١٩٧٢	ينفي ما جاء في المادة (٢٣٣) من القانون الاصلى ويستعاض عنه بما يلي : المادة ٢٣٣ يجوز للخضوم ان يطلبوا اعادة المحاكمة في الاحكام التي حازت قوة القضية المقضية عند تحقق احدى الاحوال الآتية : ١ - اذا وقع من الخصم فسخ اثناء رؤيته الاموري . كان من شأنه التأثير في الحكم . ب - اذا اقر الخصم بصلاحية تزوير الاوراق التي بني عليها او اذا قضى بتزويرها . ج - اذا كان الحكم قد بني على شهادة شاهد قضى بعسده مسدود بها كاذبه . د - اذا حصل طالب الاعادة بعد صدور الحكم على اوراق متبعية في الدعوى كان خصمه قد حال دون تقديمها . هـ - اذا قضى الحكم بغيره لم يطلبه الخصوم او باكر عايلوه . و - اذا كان مطروق الحكم مناقضاً لفضه لبعض . ز - اذا صدر الحكم على شخص ناقص الاهلية او على جهة الوقت او على احد الخصام القانون العام او احد الاشخاص الاختيارية ولم يكن يمكن تجديلاً صحيحاً في الاموري : ح - اذا صدر بين الخصوم اقسام وبيانات الصفة والموضوع فكان متناقضان من احكام النظامية .	نص المادة (٢٣٣) الاحوال التي يجوز معها طلب اعادة المحاكمة يجوز للمحكوم عليه او من يقدم مقامه ان يطلب اعادة المحاكمة في الاحكام الصادرة من عاكم الاستئناف وفي الاحكام التي تصدر من المحاكم الابتدائية ولا يقل فيها الاعتراف وتنازع في احوال الآتية : ١ - ان تصدر محكمة بداية او استئناف حكماً وفي احدى القضايا عاقلها حكم اصدرته سابقاً مع ان ذات وصفه الخصمين اللذين صدر بينهما الحكم لم يتغير او الاموري ذات الاموري السابقة ولم يتغير بعد صدور الحكم الاول مادة يمكن ان تكون سبباً لتغيير حكم آخر مخالفت له . ٢ - ظهور جناية او جرم اخصم اثناء رؤيته الاموري كان لها تأثير في حكم المحكمة . ٣ - ان يقر الخصم انه يقد الحكم بتزوير الاوراق ولشهادات التي اعطيت اسماً للحكم او يثبت تزويرها حكماً وذلك قبل ان يستعني المحكوم عليه اعادة المحاكمة . ٤ - ان يبرز لمحكمة بعد الحكم اوراق واستندات تصلح لان تكون اسماً للحكم كان اخصم قد كتبها او جعل على كتبها .

اجراءات اللجنة القانونية لمجلس النواب	المادة كما وردت من الحكومة بالتعديل الجديد	المادة الممول بها الآن
انظر قرار اللجنة القانونية رقم (٢٧) المؤرخ في ١٧/٤/١٩٧٢	<p>يبقى ما جاء في المادة (٢٢٥) من القانون الاصلي وبسماض منه جالي :</p> <p>١٠٠ ميعاد طلب اعادة المحاكمة لا يكون يوماً في الاحوال المضمون عليها في الفترات الاربعة الاولى من المساءة (٢٢٣) الا من اليوم الذي يلي ظهور التفتيش او الذي قر فيه فاقله التزم او حكم ببراءته او الذي حكم فيه على الشاهد بانه كاذب او اليوم الذي ظهرت فيه الورقة المضمونة .</p> <p>٢٠ يبدأ الميعاد في الحالتين (هـ و) من تاريخ احكام الحكم قوة القضية الحقيقية .</p> <p>٣٠ يبدأ الميعاد في امالة المضمون عليها في الفقرة (ز) من اليوم الذي يلي تليخ الحكم الى من يتولى الحكم عليه تمسلا وصحيا ٤٠</p> <p>٤٠ يبدأ الميعاد في امالة المضمون عليها في الفقرة (ج) من تاريخ تليخ الحكم الثاني .</p>	<p>نص المادة (٢٢٥) مدة تقديم طلب اعادة المحاكمة لمدة اعادة المحاكمة في المادة المية للاستئناف ويتبقى في حالة تفتيش المحققين من تاريخ تليخهم الحكم الثاني اذا كان وبجانبه ومن تاريخ اقفاء مدة الاضواء اذا كان غائباً وفي الحالات الثلاثة الاخيرة من يوم ثبوت الجيلة او تزوير الأوراق والمستندات او الحصول على الأوراق المكونة بحوزة طلب اعادة المحاكمة بالاستناد الى الحساب الثلاثة الاخيرة من المادة (٢٢٣) ولو كان الحكم الاخير قد ايدته محكمة التمييز .</p>

اجراءات اللجنة القانونية لمجلس النواب	المادة كما وردت من الحكومة بالتعديل الجديد	المادة الممول بها الآن
انظر قرار اللجنة القانونية رقم (٢٧) المؤرخ في ١٧/٤/١٩٧٢	<p>تعدل المادة (٢٢٤) من القانون الاصلي بجلف صارة : (ومن تاريخ تليخ اذا كان غائباً) الواردة في الفقرة (١) منها والاستضافة منها بعبارة (والا فمن تاريخ التليخ) .</p>	<p>نص المادة (٢٢٤) الاحكام القابلة للتمييز</p> <p>١٠ كل حكم صدر من محكمة الاستئناف في المواد الميية في الفقرة الثانية من المادة العاشرة من قانون تشكيل المحاكم النظامية يحق لأي من الطرفين ان يستعني تخيذه خلال ثلاثين يوماً ومن تاريخ تليخه اذا كان وبجانبه ومن تاريخ التليخ اذا كان غائباً .</p> <p>٢٠ في الاحوال التي لا يجوز فيها تمييز الاحكام الا بآئذنه، يجب على طالب الالفة ان يقدم الطلب خلال عشرة أيام من تاريخ تليخه قرائن الرافض .</p> <p>٣٠ ان يقدم بهذا الطلب الى رئيس محكمة التمييز بحلول عشرة أيام من تاريخ تليخه قرائن الرافض .</p> <p>٤٠ اذا صدر القرار بالالفة - سواء من محكمة الاستئناف ام من رئيس محكمة التمييز - وجب على المميز ان يقدم لمحكمة التمييز بحلول عشرة أيام من تاريخ تليخه قرار الالفة .</p> <p>نص الفقرة (٤) من المادة (٢٤٣) : ٤٠ تاريخ تليخ الحكم للمميز الى المميز (وكسر الياء) اذا كان غائباً .</p>

قانون رقم () لسنة ٩٧٢

قانون معدل لقانون اصول المحاكمات الحقوقية

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون اصول المحاكمات الحقوقية لسنة ٩٧٢) ويقرأ مع قانون اصول المحاكمات الحقوقية رقم (٤٢) لسنة ٩٥٢ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة ٦١ من القانون الاصيل بالفهاء الفقرتين (٢ و ٣) منها والاستعاضة عنها بالفقرة التالية كفقرة (٢)

٢ - لا يجوز تقديم لوائح بعد تقديم لائحة الدفاع او لائحة الرد على الدعوى المتقابلة الا اذا اذنت المحكمة وعندئذ تقدم اللائحة على اساس الشروط التي تستصوبها .

المادة ٣ - يلغى ما جاء في المادة (٧٦) من القانون الاصيل ويستعاض عنه بما يلي :-

المادة ٧٦

اذا تخلف المدعى عليه عن تقديم لائحة دفاع خلال المدة المعينة لذلك تعين المحكمة يوماً للنظر في الدعوى ويبلغ قلم المحكمة هذا الموعد للفرقاء .

المادة ٤ - يلغى ما جاء في المادة ٧٧ من القانون الاصيل ويستعاض عنه بما يلي :-

المادة ٧٧

اذا كان المدعى عليهم اكثر من واحد وتخلف واحد منهم او اكثر عن تقديم لائحة الدفاع خلال المدة المعينة لذلك تجري المعاملة وفق ما هو مبين في المادة السابقة .

المادة ٥ - يلغى ما جاء في المادة (٨٢) من القانون الاصيل ويستعاض عنه بما يلي :-

المادة ٨٢

في اليوم المعين لسماع الدعوى يجوز للمدعى عليه ان يدلي بدفاعه شفاهاً ويدون في ضبط المحكمة وتسير المحكمة في رؤية الدعوى حسب الاصول .

المادة ٦ - يلغى ما جاء في المادة (٨٣) من القانون الاصيل ويستعاض عنه بما يلي :-

المادة ٨٣

اذا لم يحضر الطرفان او اي منهما الى المحكمة في اليوم المعين لسماع الدعوى يسار بالاجراءات وفق احكام المادة (١٣٣) من هذا القانون .

المادة ٧ - تعدل المادة (١٣٠) من القانون الاصيل باضافة العبارة التالية الى اولها (مع مراعاة احكام الفقرة (٨) من المادة (١٣٣) من هذا القانون) .

المادة ٨ - يلغى ما جاء في المادة (١٣٣) من القانون الاصيل ويستعاض عنه بما يلي :-

المادة ١٣٣

١ - لا يجوز ان تجري المحاكمة الا وجهاها او بمثابة الوجاهي .

٢ - اذا حضر اي من فرقاء الدعوى في اية جلسة اعتبرت الخصومة وجاهية يحق له ولو تخلف بعد ذلك ولا يقبل حضوره فيها بعد اذا كانت القضية معدة للفصل .

٣ - اذا لم يحضر احد من الفرقاء يجوز للمحكمة ان تقرر الدعوى او تسقطها .

٤ - اذا حضر المدعى عليه ولم يحضر المدعي .

أ - يجوز للمحكمة اذا لم يكن للمدعى عليه دعوى متقابلة ان تقر ببناء على طلبه اسقاط الدعوى او الحكم فيها .

ب - اذا كان للمدعى عليه في الدعوى ادعاء متقابل، فله الخيار في طلب اسقاط الدعويين او اسقاط الدعوى الاصلية والسير في الدعوى المتقابلة او الحكم بهما معاً .

ج - اذا اختار المدعي عليه الحكم في الدعوى وكان تخلف المدعي عن الحضور قد وقع في الجلسة الاولى جلست المحكمة القضية الى جلسة ثانية وابلغ المدعي ميعادها .

د - اذا تعدد المدعون وتخلف بعضهم عن حضور الجلسة الاولى، وجب على المحكمة تأجيل القضية لجلسة اخرى واعادة تبليغ المتخلفين ميعادها .

هـ - اذا حضر المدعي ولم يحضر المدعي عليه المتبلغ في الجلسة الاولى اجليت المحكمة القضية الى جلسة ثانية وابلغ المدعي عليه ميعادها .

و - في جميع الحالات السابقة التي توجب اعادة ابلاغ الفرقاء مرة ثانية يجب ان تتضمن المذكرة التالية اخطاراً بان الحكم الذي سيصدر في الدعوى يعتبر بمثابة الوجاهي .

ز - لا يجوز للمدعي اسقاط دعواه مؤقتاً في اي دور من ادوار المحاكمة الا في غيبة المدعي عليه او موافقة ان كان حاضراً .

ح - اسقاط الدعوى وفقاً لاحكام السابقة لا يجوز دون تجديد ميعادها .

المادة ٩ - تعدل المادة (١٣٤) من القانون الاصيل باعتبار ما جاء فيها فقرة (٢) واذائه الفقرة التالية اليها كفقرة (١) :-

١ - اذا حضر المدعي عليه الذي تخلف عن تقديم لائحة الدفاع تسمع المحكمة دفاعه ويدون في الضبط وتطبق على هذا الدفاع احكام المادة (١٣٠) من هذا القانون مع عدم الاعمال بحق المحكمة بعدم قبول المدعى عليه اذا كان في القضية معدة للفصل .

المادة ١٠ - تعديل المادة (١٣٥) من القانون الاصيل كما يلي : -

- أ - بالغاء ما جاء في الفقرة (٣) منها والاستعاضة عنه بما يلي : -
٣ - الفريق الذي بدأ في الدعوى ان يورد بينته لدحض بينة الخصم ويبدلي بمرافعته ثم يسرد الفريق الآخر اقله ودفاعه الاخير .
ب - باضافة الفقرة التالية اليها كفقرة (٥) .

٥ - للمحكمة اثناء المحاكمة حق استجواب الخصوم حول المسائل التي تراها ضرورية .
المادة ١١ - يلغى ما جاء في المادة (١٥٢) من القانون الاصيل ويستعاض عنه بما يلي : -

المادة ١٥٢

اذا انكر احد الطرفين او ورثته ما نسب اليه من خط او امضاء او ختم او بصمة اصبح في سند عادي او افاد الورثة بعدم العلم بما نسب للموثر وكان المستند او الوثيقة لها اثر في جسم النزاع ليرتب على المحكمة بناء على طلب مبرز السند او الوثيقة ان تقرر اجراء التحقيق بالمضاهاة والاستكتاب وسماع الشهود واي عمل فني او مخبري او باحدى هذه الوسائل حسبها تكون الحالة .

المادة ١٢ - تعديل المادة (١٥٥) من القانون الاصيل باضافة الفقرة التالية اليها كفقرة (٣) : -

- ٣ - في جميع الحالات التي تستدعيها اجراءات التثبت من صحة المستندات على عمل مخبري وكان المختبر حكوميا او تابعا لمؤسسة رسمية فيجوز للمحكمة الا تنفذ بأي اجراء مما ورد في المادة السابقة بما فيها اجراءات التحليف وان تباشر من تلقاء نفسها احوالة الموضوع مع الاوراق اللازمة الى المختبر مع بيان المهمة المطلوبة منه وفي هذه الحالة تحول اية تفققات امرت المحكمة بايداعها كتفقات خبرة لخزينة الدولة .

المادة ١٣ - يلغى ما جاء في المادة (١٦١) مع القانون الاصيل ويستعاض عنه بما يلي : -

المادة ١٦١

بعد تقديم التقرير الى المحكمة يبلغ كل من الطرفين نسخة منه ثم يتلى علناً في الجلسة والمحكمة من تلقاء نفسها او بناء على طلب احد الخصوم ان تدعو الخبير او الخبراء للمناقشة ولها ان تقرر اعادة التقرير اليه او اليهم لاكمال ما ترى فيه من نقص او تعهد بالمهمة الى خبير او اكثر يتخبرون حسب الاصول .

المادة ١٤ - يلغى ما جاء في المادة (١٦٤) من القانون الاصيل ويستعاض عنه بما يلي : -

المادة ١٦٤

بعد تقديم التقرير الى المحكمة يبلغ كل من الطرفين نسخة منه ثم يتلى علناً في الجلسة والمحكمة من تلقاء نفسها او بناء على طلب احد الخصوم ان تدعو الخبير او الخبراء للمناقشة ولها ان تقرر اعادة التقرير اليه او اليهم لاكمال ما ترى فيه من نقص او تعهد بالمهمة الى خبير او اكثر يتخبرون حسب الاصول .

الخبير او الخبراء وافقت المحكمة على تعيينهم والاتت انتدابهم بانفسها ويترجى عليهم ان تبين في قرارها الاسباب الداعية لاجراء الكشف والغاية من ذلك مع تحديد مهمة الخبير وتامر بايداع التفقات وتعين الجهة المكلفة بها على ان تقوم بالكشف بكامل هيئتها وتتدب احد اعضائها للقيام به .

٢ - بعد ايداع تفقات الكشف يدعو رئيس المحكمة او القاضي الذي تتدبه المحكمة من اعضائها الخبير او الخبراء والفرقاء الاجتماع في الزمان والمكان المعينين للخبير المهمة الموكلة اليه ويسلمه الاوراق اللازمة او صوراً عنها ويحلفه اليمين بان يؤدي عمله بصدق وامانة ويحمله ميعاد ايداع تقريره وينظم محضراً بهذه الاجراءات يوقع على الحاضرين .

٣ - للمحكمة بناء على طلب احد الخصوم ان تقرر اجراء الكشف المنه عنه في هذه المادة على وجه الاستعجال اذا تبين لها بان تأخيرها يؤدي الى تغيير في معالم الشيء موضوع الكشف او الى إلحاق الضرر باحد الفرقاء .

٤ - بعد ايداع تقرير الكشف يبلغ كل من الفرقاء نسخة عنه ثم يتلى علناً في الجلسة والمحكمة من تلقاء نفسها او بناء على طلب احد الخصوم ان تدعو الخبير او الخبراء للمناقشة ولها ان تقرر اعادة التقرير اليه او اليهم لاكمال ما ترى فيه من نقص او تعهد بالكشف الى آخرين يتخبرون حسب الاصول .

المادة ١٥ - يلغى ما جاء في المادة (١٦٥) من القانون الاصيل ويستعاض عنه بما يلي : -

المادة ١٦٥

اذا كان المطلوب الكشف عليه في قضاء غير قضاء المحكمة التي قررت الكشف فيجوز لها ان ان تنيب في الاجراءات المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة السابقة رئيس المحكمة او القاضي الموجود في دائرته ذلك الشيء .

المادة ١٦ - تعديل المادة (١٨٥) من القانون الاصيل بالغاء ما جاء في الفقرة (١) منها والاستعاضة عنه بما يلي : -

- ١ - بعد انتهاء المرافعات للمحكمة ان تعلن اختتام المحاكمة وتنطق بالحكم في نفس الجلسة والافني جلسة اخرى تعين لها الغرض خلال شهر واحد على الاكثر ويكون الحكم مكتوباً وبمؤرخاً وموقعاً من قضاة المحكمة .

المادة ١٧ - تعديل المادة (١٨٦) من القانون الاصيل بحذف كلمة (الوجاهي) الواردة في الفقرة (١) منها .

المادة ١٨ - تلغى المواد (١٨٩) ، ١٩٥ ، ١٩٦ ، ١٩٧ ، ١٩٨ ، ١٩٩ من القانون الاصيل .

المادة ١٩ - يلغى ما جاء في المادة (٢٠٧) من القانون الاصيل ويستعاض عنه بما يلي : -

المادة ٢٠٧

مدة الاستئناف للأنون يوم ما تبينه من تاريخ تقديم الحكم للمستأنف اذا كان وجاهياً والا فـ تاريخ تبليغه ويجوز استئناف الحكم النهائي قبل تبليغه .

المادة ٢٠ - يلغى ما جاء في المادة (٢٠٩) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بما يلي :-

المادة ٢٠٩ :

إذا توفي أحد الفريقين أو تقرر إعلان الإفلاس أو طرأ عليه ما يفقده أهلية الخصومة خلال مهل الاستئناف يبلغ الحكم إلى ورثته أو من يقوم مقامه قانوناً ويعتبر هذا التبليغ مبدأً لمدة الاستئناف .

المادة ٢١ - تلغى المادة (٢١٠) من القانون الأصلي .

المادة ٢٢ - تعدل المادة (٢١٣) من القانون الأصلي بالغاء ما جاء في الفقرة (٤) منها والاستعاضة عنه بما يلي :-
٤ - تاريخ تبليغ الحكم للمستأنف إلى المستأنف (إذا كان بمثابة الوجيهي) .

المادة ٢٣ - تعدل المادة (٢١٥) من القانون الأصلي بالغاء ما جاء في الفقرة (١) منها والاستعاضة عنه بما يلي :-
١ - بعدد من نسخ الحكم يكفي لتبليغ المستأنف عليهم مع نسخة للمحكمة مصدقة جميعها من أحد قضاة المحكمة أو رئيس الكتبة .

المادة ٢٤ - يلغى ما جاء في المادة (٢١٩) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بما يلي :-
المادة ٢١٩ :

في اليوم المعين لسماع الاستئناف :

١ - إذا تخلف الطرفان عن الحضور إلى المحكمة بعد أن بلغوا أو تفهموا موعد النظر في الاستئناف يجوز للمحكمة أن تؤجل سماع الاستئناف أو تقرر إسقاطه .

٢ - إذا حضر المستأنف ولم يحضر المستأنف عليه بعد أن بلغ موعد النظر في الاستئناف أجلت المحكمة سماع الاستئناف إلى جلسة ثانية يبلغ المستأنف ميعادها ومن ثم تفصل فيه .

٣ - لا يحق للمستأنف إسقاط استئنافه مؤقتاً إلا في غيبة المستأنف عليه أو بموافقة إن كان حاضراً .

٤ - إذا كان المستأنف أو المستأنف عليه مدعياً أصلياً أو مدعياً في دعوى متقابلة . وطلب فسخ الحكم وإسقاط دعواه فلا يجاب إلى طلبه إلا إذا وافقه الفريق الآخر .

٥ - إذا حضر المستأنف عليه وتخلف المستأنف عن الحضور بعد أن تبلغ موعد النظر في الاستئناف فالمستأنف عليه طلب إسقاط الاستئناف أو سماحه وفي هذه الحالة يبلغ المستأنف تبليغاً ثانياً .

٦ - إذا تعدد المستأنفون وتخلف بعضهم عن حضور الجلسة الأولى وجب على المحكمة تأجيل سماع الاستئناف وإعادة تبليغ المتخلفين .

٧ - يقع الاستئناف التبعي الاستئناف الأصلي في حالات الرد الشكلي والتجديد .

٨ - تطبق أحكام الفقرات (١ و ٢ و ٣ و ٤ و ٥ و ٦ و ٧ و ٨) من المادة (١٣٣) في دعاوى الاستئناف .

المادة ٢٥ - تعدل المادة (٢١٣) من القانون الأصلي بإضافة البند التالي إلى الفقرة (١) منها كتبت (ج) :-

ج - إذا كان الحكم المستأنف بمثابة الوجيهي واثبت الفريق المعني أن غيابه استام محكمة الدرجة الأولى كان ليلزم مشروخ فعل محكمة الاستئناف أن تسمح له بتقديم البيّنات التي ترى أنها تؤثر في الدعوى .

المادة ٢٦ - تعدل المادة (٢٣٠) من القانون الأصلي بجذف عبارة (اعتراضاً واستئنافاً) الواردة فيها والاستعاضة عنها بكلمة (استئنافاً) :

المادة ٢٧ - تلغى المادتان (٢٣١ و ٢٣٢) من القانون الأصلي :-

المادة ٢٨ - يلغى ما جاء في المادة (٢٣٣) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بما يلي :-

المادة ٢٣٣ :

يجوز للخصوم أن يطلبوا إعادة المحاكمة في الأحكام التي حازت قوة القضية المتقضية عند تحقق إحدى الحالات الآتية :-

أ - إذا وقع من الخصم غش أو حيلة أثناء رؤية الدعوى كان من شأنه التأثير في الحكم .

ب - إذا أقر الخصم بعد الحكم بتزوير الأوراق التي بني عليها أو إذا قضى بتزويرها .

ج - إذا كان الحكم قد بني على شهادة أو شهادات قضى بعد الحكم بأنها كاذبة .

د - إذا حصل طالب الاعادة بعد صدور الحكم على أوراق منتجة في الدعوى كان خصمه قد

كتمها أو حمل الغير على كتّمها أو حال دون تقديمها .

هـ - إذا قضى الحكم بشيء لم يطلبه الخصوم أو بأكثر مما طلبوه .

و - إذا كان متطوق الحكم مناقضاً لبعضه البعض .

ز - إذا صدر الحكم على شخص ناقص الأهلية أو على جهة الوقف أو على أحد الأشخاص القانون

العام أو أحد الأشخاص الاعتبارية ولم يكن ممثلاً تمثيلاً صحيحاً في الدعوى .

ح - إذا صدر بين الخصوم أنفسهم وبلات الصفة والموضوع حكمان متناقضان من المحاكم النظامية

المادة ٢٩ - يلغى ما جاء في المادة (٢٣٥) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بما يلي :-

المادة ٢٣٥ :

١ - ميعاد طلب إعادة المحاكمة ثلاثون يوماً ولا يبدأ في الأحوال المنصوص عليها في الفقرات

الأربع الأولى من المادة (٢٣٣) إلا من اليوم الذي يلي ظهور الغش أو الذي أقر فيه فاعله

التزوير أو حكم بثبوته أو الذي حكم فيه على الشاهد بأنه كاذب أو اليوم الذي ظهرت فيه

الورقة المحتجزة .

٢ - يبدأ الميعاد في الحالتين (أ ، هـ) من تاريخ اكتساب الحكم قوة القضية المتقضية .

٣ - يبدأ الميعاد في الحالة المنصوص عليها في الفقرة (ز) من اليوم الذي يلي تبليغ الحكم إلى من

يمثل المحكوم عليه تمثيلاً صحيحاً .

٤ - يبدأ الميعاد في الحالة المنصوص عليها في الفقرة (ج) من تاريخ تبليغ الحكم الثاني .

هكذا في الفصل

المادة ٣٠ - تعديل المادة (٢٣٩) من القانون الأصلي بحذف عبارة :
(ومن تاريخ التبليغ اذا كان غيايا) الواردة في الفقرة (١) منها والاستعاضة عنها بعبارة :
(والا فن تاريخ التبليغ) .

المادة ٣١ - تعديل المادة (٢٤٣) من القانون الأصلي بالقاء ما جاء في الفقرة (٤) منها والاستعاضة عنها بما يلي :
٤ - تاريخ تبليغ الحكم المميز الى المميز (بكسر الياء) اذا لم يكن الحكم وجاهيا .

السيد العظيم نائب معان

ارجو من المجلس الكريم ارسال برقية الى المسؤولين في الهند للافراج عن آلاف الاسرى من الباكستانيين
الذين يرزحون تحت الأمر . ارجو ارسال برقية .

السيد الرئيس

هل يوافق المجلس على ارسال هذه البرقية ؟
الجميع : موافقون .

٧ - تحديد موعد ووضوح الجلسة القادمة

السيد الرئيس

الجلبة القادمة منحلدها فيما بعد والآن ارفع الجلسة .

امين عام مجلس الأمة

رئيس مجلس النواب

هاني خير

طاهر عريقات

تقرر ارسال برقية الى فخامة رئيسة وزراء الهند حول الافراج عن آلاف الاسرى الباكستانيين . (انظر الوقائع في اخر العدد)

تعريف

- ١ - صدر هذا العدد باشراف امين عام مجلس الأمة : الاستاذ هاني خير .
- ٢ - اعد ووب وقام بتنظيم هذا العدد : مساعدا امين عام مجلس الأمة : السيدان خليل عصفور وعبدان بعيون ومنظم الضبط وسكرتير اللجان السيد ناظم مرزوق ومنظم الضبط السيد مأمون ابو عزام .
- ٣ - قام بالاشراف على طباعة هذا العدد وتدقيقه بالمطبعة مأمور المحلة : السيد لليز عطيات .

وقائع العدد

فخامة السيدة انديرا غاندي رئيسة وزراء الهند - ليودهي .

قرر مجلس النواب الاردني في جلسته المتعقدة بتاريخ ١٩٧٢/٤/٢٢ مناشدة فخامتكم اطلاق سراح الاسرى
الباكستان بمناسبة الخطوة الانسانية التي خطاها الرئيس بوتو باطلاقه سراح كافة الاسرى الهنود .
وبرجو مجلس النواب ان تتجاوب فخامتكم مع لدائه الانساني في سبيل احلال السلام في شبه القارة الهندية .

هناك